

البحث الصَّرْفِيُّ عند الشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْخَالِقِ عَضِيمَةَ

رسالة تقدمت بها
وجدان برهان عبد الكريم الدليمي

الى مجلس كلية التربية - الجامعة المستنصرية
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير
في اللغة العربية وآدابها

بإشراف

الأستاذ المساعد الدكتورة لطيفة عبد الرسول

شباط
٢٠٠٤م

ذو الحجة
١٤٢٤هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ

صدق الله العظيم
(القلم: ١)

الإهداء

الى الأمي الذي علم هذه الأمة

مُحَمَّدٌ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

والى والديَّ الكريمين

إقرار لجنة المناقشة

نحن أعضاء لجنة المناقشة نشهد أننا قد اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ
(البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة)
وناقشنا الطالبة (وجدان برهان عبد الكريم الدليمي) في محتوياتها ، وفيما له
علاقة بها ، وقد وجدنا أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية
وآدابها بتقدير (جيد جداً) .

التوقيع	التوقيع
الاسم : د. كريم أحمد جواد	الاسم : د. صادق حسين
عضواً	رئيساً

التوقيع	التوقيع
الاسم : د. لطيفة عبد الرسول	الاسم : د. أحمد جواد
عضواً	رئيساً

صدق هذه الرسالة مجلس كلية التربية - الجامعة المستنصرية .

التوقيع
الاسم : الأستاذ الدكتور
عميد كلية التربية
التاريخ : / / ٢٠٠٤

الصفحة	الموضوع
٣-١	المقدمة
١٣-٤	التمهيد: حياة الشيخ (محمد عبد الخالق عضيمة)
٥-٤	١. اسمه
٥	٢. ولادته
٧-٥	٣. نشأته وحياته العلمية
٩-٧	٤. مؤلفاته
٩	٥. أسرته
١٠-٩	٦. أساتذته وشيوخه
١١-١٠	٧. أصدقائه
١٢-١١	٨. ثناء العلماء عليه
١٣-١٢	٩. وفاته
٧٧-١٤	الفصل الأول: مؤلفات عضيمة المصرفية ومصادره وطرائق عرضه للمادة
٤٤-١٤	المبحث الأول: مؤلفات عضيمة المصرفية في وصف عام
٤٢-١٤	١. الكتب
٤٤-٤٢	٢. البحوث
٥٢-٤٥	المبحث الثاني: مصادر عضيمة المصرفية
٤٧-٤٥	١. الكتب
٥٢-٤٧	٢. الإعلام
٧٤-٥٣	المبحث الثالث: منهج عضيمة في الدراسة المصرفية
٦٤-٥٣	١. موقفه من آراء العلماء
٥٥-٥٣	أ. ذكر آراء بعض العلماء من دون تأييد أو مخالفة
٥٦-٥٥	ب. تأييده آراء العلماء
٥٦	ج. ترجيحه آراء العلماء

الصفحة	الموضوع
٥٧-٥٦	د. بين تأييده بعض العلماء ومخالفته بعضهم الآخر
٥٨-٥٧	هـ. تخطئته آراء بعض العلماء
٥٩-٥٨	و. مخالفته آراء بعض العلماء
٦٢-٥٩	ز. رده على مذاهب بعض العلماء
٦٤-٦٢	ح. الرد على آراء بعض العلماء بما جاء في القرآن الكريم
٦٦-٦٤	٢. نقل مسائل الخلاف بين سيبويه والمبرد
٦٧-٦٦	٣. توثيقه آراء سيبويه
٦٩-٦٧	٤. بيان ما نسب إلى المبرد من آراء مخطوءة
٧٠-٦٩	٥. توضيح كلام بعض العلماء
٧٢-٧٠	٦. الموازنة بين ما ذكره ابن الأنباري وما ذكره غيره
٧٣-٧٢	٧. توثيق النصوص
٧٤-٧٣	٨. الإيجاز والتلخيص
٧٧-٧٥	المبحث الرابع: موقف عضيمة من المدرستين البصرية والكوفية
٧٦-٧٥	أ. ذكره مذهب البصريين والكوفيين
٧٧-٧٦	ب. ذكره مذهب البصريين
٧٧	ج. ذكره مذهب الكوفيين
١٢٥-٧٨	الفصل الثاني: أدلة الصناعة عند محمد عبد الخالق عضيمة
١١٠-٧٨	المبحث الأول: السماع
٩٦-٧٩	١. القرآن الكريم والقراءات القرآنية
١٠١-٩٦	٢. الحديث النبوي الشريف
١١٠-١٠١	٣. كلام العرب الفصحاء، نثرا وشعرا
١٠٦-١٠١	أ. الشعر
١١٠-١٠٦	ب. النثر
١٢٥-١١١	المبحث الثاني: القياس

الصفحة	الموضوع
١١٢-١١١	أ. أركان القياس
١١٥-١١٢	ب. أقسام القياس
١٢٠-١١٥	موقف عضيمة من القياس
١٢١-١٢٠	١. اعتماده على القياس وما اطرده فيه
١٢٢-١٢١	٢. اعتماده على القليل
١٢٣-١٢٢	٣. اعتماده على الشاذ
١٢٥-١٢٣	العلل
١٩٥-١٢٦	الفصل الثالث: المسائل الخلافية في الأسماء والأفعال
١٦٥-١٢٦	المبحث الأول
١٥٠-١٢٦	أ. تأييده مذهب البصريين
١٢٧-١٢٦	١. وزن منجنيق
١٣٠-١٢٨	٢. وزن صمصح
١٤٠-١٣٠	٣. وزن سيد وميت ونحوهما
١٤٤-١٤٠	٤. وزن إنسان
١٥٠-١٤٤	٥. خطايا
١٦١-١٥٠	ب. تأييده بعض العلماء ومخالفته بعضهم الآخر
١٥٥-١٥٠	٦. أمهات
١٥٨-١٥٥	٧. جمع المصدر
١٦١-١٥٨	٨. قيام المفرد مقام الجمع
١٦٥-١٦١	ج. آراؤه الخاصة
١٦٣-١٦١	٩. التاء في أخت وبننت
١٦٥-١٦٤	١٠. الياء في ثمانية وعلائية
١٩٥-١٦٦	المبحث الثاني: المسائل الخلافية في الأفعال
١٨٠-١٦٦	أ. تأييده مذهب البصريين

الصفحة	الموضوع
١٧٦-١٦٦	١. علة حذف الواو من يعد ونحوه
١٨٠-١٧٦	٢. كسر حرف المضارعة
١٩٥-١٨٠	ب. تأييده بعض العلماء ومخالفته بعضهم الآخر
١٨٥-١٨٠	٣. أبى . يأبى
١٩١-١٨٦	٤. اسطاع واهراق
١٩٥-١٩١	٥. اطمأن
١٩٨-١٩٦	نتائج البحث
٢١٨-١٩٩	المصادر والمراجع
A	الخلاصة باللغة الإنكليزية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله الصادق الأمين، وعلى آله وأصحابه أجمعين، صلاةً وسلاماً دائماً إلى يوم الدين.
أما بعد:

فقد شهدت مصر في العصر الحديث نهضة علمية كبيرة، وظهر فيها علماء كثيرون بارزون، ومنهم عالمنا الجليل الأستاذ الدكتور (محمد عبد الخالق عضيمة) الذي يعد إماماً من أئمة اللغة العربية في عصرنا هذا، عُرف في مجال التأليف والتحقيق والفهرسة، وقد أبدع في كل منها إبداعاً عرّف الناس به في مختلف أقطار الوطن العربي.

عُرف الدكتور (محمد عبد الخالق عضيمة) نحوياً أكثر مما عرف صرفياً وعُرف محققاً أكثر مما عُرف مفهراً، ولأنّه دُرِسَ نحوياً في رسالة للباحث (كريم أحمد جواد التميمي) بعنوان (محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية) قصدت في رسالتي (البحث الصرفي عند الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة) أن اعرف به صرفياً وأبين أصول مذهبه الصرفي.

أنّ من الاسباب التي دفعتني الى الكتابة في هذا الموضوع هي قراءتي لرسالة الباحث (كريم أحمد جواد التميمي) المذكورة آنفاً التي أثارت فيّ إعجاباً شديداً بشخصية الدكتور (عضيمة) وبطريقته في عرض المادة النحوية، فأشار عليّ الدكتور (كريم أحمد جواد التميمي) أن أدرس مؤلفاته الصرفية وساعدني في الحصول على بعض مؤلفاته الصرفية وعند قراءتي لها وجدت فيها ما يستحق الدراسة والوقوف عنده.

أما أهم الصعوبات التي واجهتني فهي عدم تمكني من الحصول على كتاب (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) ولا سيما القسم الثاني منه منذ بدء اختياري للموضوع، إذ إنه قد سرق من المكتبات التي كان موجوداً فيها ولم أعثر عليه عن طريق الانترنت، فوجدت صعوبة في البحث في هذا الموضوع وكدت أتركه لولا من الله عليّ وكرمه وتوفيقه في عثوري على القسم الثاني من كتاب (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) الذي يعد أهم مؤلفات الشيخ (عضيمة)، إذ وجدته عند طالب

ماجستير وكان يملك مجلدات الكتاب الثلاثة، وقد ساعدتني في الحصول عليه مشكورة الدكتورة (لطيفة عبد الرسول).

وقد اقتضت طبيعة البحث ان يكون في ثلاثة فصول، سبقت بمقدمة وتمهيد، وتلّيت بخاتمة وبعدها جاء ثبت بمصادر البحث ومراجعته المختلفة.

وقد اقتضى أن يكون الفصل الأول في أربعة مباحث، اختص المبحث الأول بمؤلفات (عُضَيْمَة) الصرفية، وقد حاولت في هذا المبحث أن أكشف عن أهمية هذه المؤلفات وموضوعاتها وتقويمها، واختص المبحث الثاني بمصادر (عضيمة) الصرفية التي استقى منها مواد كتبه، واختص المبحث الثالث في منهجه في الدراسة الصرفية، واختص المبحث الرابع في موقفه من المدرستين البصرية والكوفية.

وقد اختص الفصل الثاني بأدلة الصناعة عند (محمد عبد الخالق عضيمة)، وقد جاء هذا الفصل في مبحثين كان الأول في السماع أما المبحث الثاني فقد جاء في القياس.

واختص الفصل الثالث في المسائل الخلافية في الأسماء والأفعال، وقد جاء في مبحثين، اختص المبحث الأول بالمسائل الخلافية في الأسماء، وقد أوضحت فيه ثلاث مسائل، الأولى: المسائل التي أيد فيها (عضيمة) المذهب البصري، والثانية: المسائل التي أيد فيها (عضيمة) بعض العلماء وخالف بعضهم الآخر، والثالثة: المسائل التي كان له فيها رأي خاص. واختص المبحث الثاني بالمسائل الخلافية في الأفعال وقد شمل مسألتين: الأولى المسائل التي أيد فيها (عضيمة) المذهب البصري، والأخرى: المسائل التي أيد فيها (عضيمة) بعض العلماء وخالف بعضهم الآخر.

ثم ختمت البحث بخاتمة تضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وقد رجعت في بحثي هذا الى كثير من المصادر القديمة والحديثة فتنوعت بين كتب مراجع وبحوث ومجلات ورسائل شخصية ورسائل جامعية.

أما بعد:

فأقدم وافر شكري وامتناني الى أستاذتي الفاضلة الدكتورة (لطيفة عبد الرسول) التي تفضلت بالاشراف على هذا البحث فأفادتني بتوجيهاتها السديدة، وملاحظاتها القيمة، فجزاها الله عني خير الجزاء.

وأقدم شكري الى كل من أسدى اليّ نصيحة، أو قدّم لي كتاباً، أو أعانني على اتمام هذه الرسالة، وأخص منهم الدكتور (كريم أحمد جواد التميمي) الذي كان له الفضل في دراستي لهذا الموضوع وكان كريماً معي فجزاه الله عني خير الجزاء. أرجوا أن أكون قد وفقت في هذا الموضوع، وأسهمت بهذا الجهد المتواضع أن أوضح طريقاً آخر لهذا العالم الفذ، فإن وفقت فذلك ما أبغي، وإن قصرت فالكمال لله وحده.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

الباحثة

وجدان برهان عبد الكريم

الفصل الأول

**مؤلفات عضيمة المصرفية
ومصادره وطرائق عرضه للمادة**

الفصل الثاني

أدلة الصناعة عند

محمد عبد الخالق عزيمة

الفصل الثالث

المسائل الخلافية في

الأسماء والأفعال

المقدمة

التنفيذ

الخطوة

المحتويات

المصادر

التمهيد
حياة الشيخ
(محمد عبد الخالق عضيمة)

لم يترجم أحد من المؤلفين عن حياة الشيخ (عضيمة) وآثاره العلمية إلا ما كتبه زميله الدكتور (أحمد حسن كحيل) في تأبينه^(١). وقد كتبت عنه مجلة فيصل السعودية تعريفاً مختصراً عند نيله جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية عن كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم)^(٢)، وكتبت عنه المجلة نفسها عند وفاته في سنة (١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)^(٣).

أما سائر المصادر التي وجدت فيها حديثاً عن حياة الشيخ (عضيمة) فهي الرسائل التي وصلت الى الدكتور (كريم أحمد جواد التميمي) الذي راسل كلاً من ابن الدكتور عضيمة وكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، وكلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية.

ومن المصادر الاخرى الرسالتان اللتان ارسلهما الشيخ (عضيمة) الى الدكتور (حاتم صالح الضامن)^(٤)، والرسالة التي بعث بها (عضيمة) الى الدكتورة خديجة الحديثي في سنة (١٩٨٠م).

لا بد أن أشير الى أنني اقتضيت الحديث عن حياة الشيخ (عضيمة)، لان الباحث (كريم أحمد جواد) قد تحدث عن حياته مفصلاً فيها^(٥).

١. اسمه ولقبه: هو محمد عبد الخالق عضيمة، ويلقب بـ (عضيمة) كما ذكر ابنه^(٦)، و (عُضَيْمَة) بضم العين وفتح الضاد وسكون الياء مشتقة من (العَضْم) التي لها معان كثيرة، فقد جاء في كتاب: (الفرق بين الضاد والطاء): "العظم والعظم: فأما العظم . بالطاء . فمعروف وجمعه عظام، وهو قصب المفصل، والعظام ايضاً جمع، وهو الكبير الجليل من جميع الاشياء .

(١) المنشور في مجلة كلية اللغة العربية، العددين (١٣-١٤) في سنة (١٤٠٣-١٤٠٤هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م).

(٢) تنظر: مجلة الفيصل، العدد (٧١) جمادي الاولى (١٤٠٣هـ) شباط/ اذار (١٩٨٣م): (١٠).

(٣) نفسها: العدد (٨٥)، رجب (١٤٠٤هـ) نيسان (١٩٨٤): ص (١١-١٢).

(٤) الاولى في سنة (١٩٨١م)، والثانية في سنة (١٩٨٣م).

(٥) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية/ رسالة ماجستير، كريم احمد جواد التميمي: (٨-٢٧).

(٦) (محمد المعتز بالله) في رسالة بعث بها الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ (١٧/٢/١٩٩٣م).

والعَضْمُ . بالضاد . مقبض القوس الذي يقبضه الرامي، والعَضْمُ: خشبة ذات أصابع يُدْرَى بها الطعام. والعَضْمُ^(١) لوح الفدان الذي في رأسه الحديدة، والعَضْمُ: عسيب البعير وهو ذنبه والجمع عَضْمٌ^(٢). وقد جاءت هذه المعاني في المعجمات، إذ جاء في لسان العرب: "العَضْمُ في القوس: المَعْجِسُ، وهو مقبض القوس، والعَضْمُ والعَجَسُ والمقبض كله بمعنى واحد، والجمع عَضَامٌ والعَضْمُ خشبة ذات أصابع تُدْرَى بها الحنطة ... والعَضْمُ: عسيب الفرس أصل ذنبه ... والعَضْمُ: خَطٌّ في الجبل يخالف سائر لونه"^(٣)، و جاء في القاموس المحيط: "العَضُومُ الناقة الصلبة"^(٤).

اذن كلمة (عُضَيْمَةٌ) مشتقة من (العضم) الذي يحتمل ان يكون اقرب معنى لاسمه، هو خط في الجبل يخالف سائر لونه، كونه مميزا من غيره من الخطوط.
٢. ولادته:

ولد (محمد عبد الخالق عضية) في (١٠/١/١٩١٠م) في قرية من طنطا هي قرية (خباطة) من محافظة الغربية بمصر^(٥).
٣. نشأته وحياته العلمية:

أحيط الدكتور (عُضَيْمَةٌ) بعناية منذ صغره، إذ أدخل في كتاب القرية فتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، وعند بلوغه الثانية عشرة من عمره التحق بالمعهد الأزهري في طنطا الذي تخرّج منه بعد تسع سنوات نال على اثر ذلك شهادة الثانوية الأزهرية بتفوق، وقد التحق بعدها بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر^(٦)، وفي هذه المرحلة درس الكثير من علوم اللغة والادب والتفسير والحديث

(١) وردت خطأ في الكتاب: (والعظم) والصحيح ما اثبت في النص.

(٢) الفرق بين الضاد والطاء: ٢٤، وينظر: الاعتماد في نظائر الضاد والطاء: ٤٦، و (ارجوزة في الفرق بين الضاد والطاء) مجلة المورد، المجلد (١٥)، العدد (٣)، ص: ١١٢ .

(٣) لسان العرب: مادة (عضم) .

(٤) القاموس المحيط: ٤/١٥٣، وقد ذكرت لي الدكتورة (لطيفة عبد الرسول) ان من معاني (عضية) التحذب والانحناء، الا انني لم اجد هذا المعنى في المعجمات التي اطلعت عليها.

(٥) رسالة من نجله الدكتور (محمد المعتز بالله) المرسلة الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ (١٢/٤/١٩٩٢م) ورسالة من الدكتور (كحيل) المرسلة الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ (٨/٣/١٩٩٢م).

(٦) رسالة من الدكتور (كحيل) وصلت الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ (٨/٣/١٩٩٢م).

والفقه، مما مهد له لاكمال دراسته والالتحاق بالدراسات العليا (الماجستير) في سنة (١٩٣٥م)^(١)، اذ قال (عضيمة): " تخرجت في كلية اللغة العربية، ثم التحقت بالدراسات العليا (تخصص المادة) سنة (١٩٣٥)"^(٢) وقد كانت مدة دراسته في الماجستير خمس سنوات، فقد نالها في سنة (١٩٤٠م)، ثم اخذ يعد اطروحته للدكتوراه التي اتمها ونوقش فيها في سنة (١٩٤٣م) وقد حصل فيها على درجة الامتياز^(٣).

عين الدكتور (عضيمة) مدرسا في كلية اللغة العربية بجامعة الازهر، وهناك تعرف على الدكتور (احمد حسن كحيل) الذي ربطته بالدكتور (عضيمة) صداقة قوية فقد ظل معه منذ حصوله على شهادة الدكتوراه سنة (١٩٤٣م) الى سنة وفاته (١٩٨٤م)^(٤).

وفي عام (١٩٤٦م) بعث الدكتور (عضيمة) الى المملكة العربية السعودية، وقد أقام فيها خمسة أعوام، قال عنه الدكتور (كحيل) واصفاً هذه البعثة: "في سنة (١٩٤٦م) بعث الشيخ عضيمة الى المملكة العربية السعودية؛ ليدرس فيها علوم العربية في مكة المكرمة، وكانت هذه فرصة عمره، إذ توقّر له من الوقت متسع لينمي معلوماته في اللغة فعكف في الحرم الشريف على قراءة سيبويه ووضع له فهارس منفصلة، وقرأ كتاب البحر المحيط والنهر وكلاهما لأبي حيان، ونقل نصوص المسائل النحوية والصرفية لأبي حيان، ثم انتقل الى كشاف الزمخشري وفعل به ما فعل في البحر المحيط، ثم انتقل الى الفتوحات الالهية وظل يجمع المسائل النحوية في هذه المراجع وينسقها ويرتبها على مدى ست سنوات. وكان هذا العمل اساس كتاب الدراسات القرآنية"^(٥)، وقد عاد من بعثته هذه الى القاهرة سنة (١٩٥٢م)^(٦).ومن

(١) تنظر اعماله في مرحلة (الماجستير) في مقدمة كتاب: (فهارس كتاب سيبويه و دراسة له) : ص (٣-٥).

(٢) نفسه: ٣.

(٣) ينظر: تأبينه: (٧٥٤).

(٤) نفسه: (٧٥٤-٧٥٨).

(٥) رسالة من الدكتور (كحيل) وصلت الى الدكتور (كرين احمد جواد) بتاريخ: (٨/٣/١٩٩٢م).

(٦) ينظر: تأبينه: (٧٥٥-٧٥٦).

اثاره التي الفها في اثناء بعثته الاولى كتابه (دراسات لاسلوب القران الكريم)، فقد قام بأعداد هذا الكتاب بجوار بيت الله الحرام^(١).

ارسل الدكتور (عضيمة) الى ليبيا في بعثة ثانية بعد نشره كتاب (المقتضب) وبعد عودته الى القاهرة ارسل في بعثة ثالثة واخيرة الى المملكة العربية السعودية، واصبح أستاذاً للدراسات العليا في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية وبقي في هذه الجامعة اكثر من عشر سنوات، وانتهت هذه البعثة بوفاته سنة (١٩٨٤م)^(٢).

نشر الدكتور (عضيمة) في بعثته الاخيرة الكثير من البحوث نشرتها له مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية.

نال الدكتور (عضيمة) جائزتين تقديريتين الاولى نالها في عام (١٩٨١) تقديراً لصفاته وجيل خدماته للازهر وفي عام (١٩٨٣م) نال الجائزة الثانية وهي جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الاسلامية وذلك عن كتابه (دراسات لاسلوب القران الكريم) الذي عمل على تأليفه في (٣٥) عاماً، وقد تحققت رغبة (عضيمة) في اكماله وطبعه واخرجه الى الناس قبل وفاته^(٣).

٤. مؤلفاته:

الف الدكتور (عضيمة) مؤلفات كثيرة، ولم يكن مجاله محصوراً في التأليف في مجال النحو والصرف، وانما لجأ الى الفهرسة والى التحقيق، ويمكن ايراد اثاره بحسب سني تأليفها على النحو الاتي:

أ. المغني في تصريف الافعال.

ب. اللباب من تصريف الافعال.

ج. هادي الطريق الى ذخائر الطريق.

د. تحقيق المقتضب والتعليق عليه يقع في (اربعة اجزاء).

هـ. فهارس كتاب سيبويه ودراسة له.

(١) نفسه: (٧٥٥-٧٥٦).

(٢) نفسه: (٧٥٧-٧٥٨).

(٣) تنظر: مجلة الفيصل، العدد (٨٥) : ص (١١).

- و. دراسات لاسلوب القرآن الكريم .(أحد عشر جزءاً) في ثلاثة أقسام.
- ز. تحقيق المذكر والمؤنث لأبي بكر الانباري (جزءان) ^(١).
- أما بحوثه ومقالاته فنقع في خمسة عشر بحثاً، ويمكن ذكرها بحسب ترتيبها الزمني في النحو الآتي:
- أ. كتاب الموفي في النحو الكوفي ^(٢).
- ب. دراسات لاسلوب القرآن الكريم ^(٣).
- ج. النحو بين التجديد والتقليد ^(٤).
- د. تصحيحات لكتاب لسان العرب ^(٥).
- هـ. لمحات عن دراسة السين وسوف في القرآن الكريم ^(٦).
- و. تجربتي مع كتاب سيبويه ^(٧).
- ز. ابو حيان وبحره المحيط ^(٨).
- ح. نظرات في أبنية القرآن الكريم ^(٩).
- ط. مع أساليب القرآن الكريم ^(١٠).
- ي. الاحنف بن قيس ^(١١).

^(١) تنظر: مجلة الفيصل: العددان (٧١) و(٨٥) وهما لم يذكرنا الكتاب الثاني (اللباب من تصريف الافعال) .

^(٢) مقال نشر في مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد (٢٧) سنة (١٩٥٢م).

^(٣) بحث نشر في مجلتين الاولى (الازهر المصرية) المجلد(٣١)، الجزان السابع والتاسع سنة (١٩٦٠م).
والاخرى) مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في الرياض، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية،
العدد (الخامس). السنة (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

^(٤) بحث نشر في مجلة الازهر المصرية، المجلد (٣٢)، السنة (١٩٦٠م).

^(٥) بحث نشر في مجلة الازهر المصرية، سنة (١٣٨٨هـ/١٩٦٨-١٩٦٩م).

^(٦) بحث نشر في كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد (٣)، السنة
(١٣٩٣هـ /١٩٧٣م).

^(٧) بحث نشر في كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية في الرياض، العدد(٤)،
(١٣٩٤هـ/١٩٧٤م).

^(٨) بحث نشر في كلية اللغة العربية، العدد (٧)، السنة (١٣٩٧هـ/١٩٧٧م).

^(٩) بحث نشر في كلية اللغة العربية العدد (٨)، السنة (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

^(١٠) بحث نحوي نشر في كلية اللغة العربية، العدد (٩)، السنة (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

^(١١) بحث ادبي نشر في كلية اللغة العربية، العدد(١٠)، السنة(١٤٠٠هـ/١٩٨١م).

- ك. تجربتي في تحقيق التراث^(١).
 ل. لمحات عن دراسة العدد في القرآن الكريم^(٢).
 م. جموع التكسير في القرآن الكريم^(٣).
 ن. اسلوب الاستثناء في القرآن الكريم^(٤).
 س. فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء^(٥).
 ٥. أسرته:

بعد أن عاد الدكتور (عضيمة) من بعثته الاولى من مكة طلب منه صديقه الدكتور (كحيل) ان يتزوج، فتزوج في سنة (١٩٤٨م)^(٦)، أما أسرته فقد كان له ثلاثة اولاد وخمس بنات^(٧).

لم يتجه احد من ابنائه اتجاهاً ادبياً، إذ جميع اولاده امتهنوا الطب وقد عمل لهم الدكتور (عضيمة) مستشفى بجميع تخصصاتهم العلمية^(٨).
 ٦. اساتذته وشيوخه:

أنهى الدكتور (عضيمة) مراحل تعليمه في كلية اللغة العربية بجامعة الازهر، وكان لاساتذته في جامعة الازهر وخارجها الفضل الكبير والاثر البالغ في اتجاه الدكتور (عضيمة) الاتجاه العلمي، ولاسيما اتجاهاه نحو علم (النحو والصرف) اذ تتلمذ على ايديهم؛ ليكون واحداً من العلماء الذين افادوا العربية بعلمهم.
 وفيما يلي ابرز الاساتذة العلماء والشيوخ الذين درسوه في كلية اللغة العربية بجامعة الازهر مرتبين ترتيباً هجائياً على النحو الآتي:

(١) بحث نشر في كلية اللغة العربية، العدد(١١)، السنة (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

(٢) بحث نحوي نشر في كلية اللغة العربية، العدد(١٢)، السنة(١٤٠٢هـ/١٩٨٢م).

(٣) بحث نشر في مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالاحساء، العدد الثاني، السنة الثانية (١٤٠٢هـ-١٩٨٢/١٩٨٣م).

(٤) بحث نشر في كلية اللغة العربية، العددان(١٣،١٤) السنة (١٤٠٣-١٤٠٤هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م).

(٥) بحث نشر في كلية اللغة العربية، العددان (١٣،١٤) السنة(١٤٠٣-١٤٠٤هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م).

(٦) تابينه: (٧٥٥).

(٧) رسالة بعث بها الدكتور (محمد المعتز بالله) الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ(١٧/٢/١٩٩٣م).

(٨) رسالة بعث بها الدكتور (محمد المعتز بالله) الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ(٢٥/٣/١٩٩٣م).

أ. الشيخ (ابراهيم الحبالى) (١).

ب. الاستاذ (ابراهيم حمروش) الذي ولد في سنة (١٨٨٠م) وتوفي في سنة

(١٩٥٩م) (٢) وفي مصدر آخر ذُكِرَ أنه توفي في سنة (١٩٦٠م) (٣)

ج. الاستاذ (أحمد يوسف نجاتي) توفي في العقد السابع من القرن العشرين، وقد كان

احد ابرز علماء مصر في العصر الحديث، وقد عرف بتحقيقه كتاب (معاني القرآن)

للفراء . الجزء الاول . بالاشتراك مع الاستاذ (محمد علي النجار) (٤).

د. الشيخ (سليمان نوار) (٥).

هـ. الدكتور (عبد الوهاب عزّام) الذي ولد في سنة (١٨٨٣م) وتوفي في سنة

(١٩٥٩م) (٦).

و. الاستاذ (علي الجارم) الذي ولد في سنة (١٩٠٨م) وتوفي في سنة (١٩٤٩م) (٧).

ز. الشيخ الاستاذ (محمد محيي الدين عبد الحميد) الذي ولد في سنة (١٩٠٠م) وتوفي

في سنة (١٣٩٣هـ/١٩٧٣م)، وقد اشتهر في اتجاهين هما التأليف والتحقيق (٨).

٧. إصدقاؤه:

عرف الدكتور (عضيمة) الكثير من الاساتذة المصريين والعرب، وقد كانت

تربطهم به روابط قوية، وكان من اقرب الاساتذة اليه الدكتور (أحمد حسن كحيل) الذي

لازمه احدى واربعين سنة (٩)، ومن الاساتذة الذين جمعت بينهم وبين الدكتور

(عضيمة) علاقة قوية الاستاذ (محمود محمد شاكر) الذي صدر القسم الاول من كتابه

دراسات لاسلوب القرآن الكريم (١٠). ومن الاساتذة العرب الذين تعرف عليهم الدكتور

(١) لم اقف على تعريف خاص به.

(٢) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما . القسم الثاني . (المجمعيون): ص (٣) .

(٣) ينظر: اعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة (مناهج ترقية اللغة، تنظيرا، ومصطلحا ومعجما): ص (٨٥-٨٦).

(٤) لم اقف على تعريف خاص به.

(٥) لم اقف على تعريف خاص به.

(٦) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما، القسم الثاني، (المجمعيون): ص: (١٢٠-١٢٢).

(٧) ينظر: نفسه (١٢٨-١٢٩).

(٨) ينظر: نفسه (١٩٦-١٩٧).

(٩) ينظر: تآبينه: (٧٥٤-٧٥٨).

(١٠) ينظر: تآبينه: ٧٥٧ .

عضيمة) الدكتور (حاتم صالح الضامن)، والدكتورة (خديجة الحديثي)، إذ عرفها عن طريق مؤلفاتها، فأرسل إليها والى الدكتور (حاتم صالح الضامن) مؤلفاته وبحوثه، لغرض تقويمها، وقد عرفه عن قرب الدكتور عبد الله الجبوري الذي سنحت له الفرصة؛ لمقابلته والبقاء معه لمدة ثلاث سنوات، وقد كتب عن حياته نبذة مختصرة في صفتين^(١).

٨. ثناء العلماء عليه:

عرف الدكتور (عضيمة) عن طريق مؤلفاته في أغلب جامعات البلدان العربية مثل السعودية، والعراق وسوريا وليبيا، فأنشأ عليه الكثير من الباحثين وقيلت فيه آراء متعددة، فقد تميز بجهوده الفكرية والعلمية وصفاته الاخلاقية العالية ومن اهم الآراء التي قيلت فيه ما قال عنه الاستاذ (محمد أبو الفضل ابراهيم) رئيس لجنة احياء التراث في سنة (١٩٦٣م)، عند تحقيقه كتاب المقتضب: "والاستاذ محمد عبد الخالق عضيمة من العلماء الذين تخصصوا في دراسة اللغة والنحو، وله الاثر المحمود فيها تدريساً وتصنيفاً فضلاً عن سعة اطلاعه واحاطته بأصول العربية وفروعها، وقد ظهر اثر ذلك واضحاً فيما قام به من شروح وتعليقات .."^(٢).

وقال عنه الاستاذ (عبد المنعم محمد عمر) رئيس لجنة احياء التراث في سنة (١٩٨١م)، بمناسبة تحقيقه المذكر والمؤنث لابن الانباري: "ومحقق هذا الكتاب علم من اعلام الدراسات النحوية في مصر والعالم العربي، وهو الاستاذ الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، الذي يعرفه عشاق التراث العربي محققاً لكتاب المقتضب لابي العباس المبرد، الذي نشرته لجنة احياء التراث، منذ عدة سنوات كما ان له العديد من المؤلفات النحوية واللغوية، ومنها دراسته القيمة لاسلوب القرآن الكريم"^(٣).

وقال عنه الدكتور (عبد الله الجبوري): "محمد عبد الخالق عضيمة امام من ائمة العربية في عصرها الحديث، وهو من فرسانها الميامين في عصورها المختلفة، يكاد ينعقد قول اهل العربية ... على ريادته البارعة لعلم العربية، بل هو خاتمة

(١) ينظر: (محمد عبد الخالق عضيمة) بقلم الدكتور (عبد الله الجبوري): ص (١).

(٢) تصدير تحقيق كتاب (المقتضب): ٤ .

(٣) تقديم تحقيق كتاب (المذكر والمؤنث).

علمائها المبرزين... وكان قد ملأ السمع والبصر في دنيا البحث والدرس، ومحاضراته تذكرك بمجالس أئمة اللغة العربية في زاهي عصورها، كلام متدفق كالسيل، متحمل بالعلمية العميقة، ودروسه لا تمل لطالبيها...^(١)

٩. وفاته:

توفي الدكتور (عضيمة) في (٩/٤/١٤٠٤هـ) الموافق (١٢/١/١٩٨٤م) بعد عمر يناهز الرابعة والسبعين عاماً اثر حادث مؤسف كما ذكر ذلك ابنه الدكتور (محمد المعتز بالله)، إذ ذكر أن والده كان راجعاً الى مصر في إجازة نصف السنة فصدمة سيارة وهو داخل سيارته فتوفي اثر ذلك الحادث^(٢)، وهذا ما ذكره الدكتور (محمود محمد الطناحي)^(٣) أيضاً أما الدكتور (كحيل) فقد أوضح سبب وفاته بقوله: "هذه الحياة المباركة التي تركت هذا التراث الضخم انتهت في العالم التالي لنيل الجائزة، فمات بالسكتة القلبية في اثناء عودته من المملكة العربية السعودية"^(٤).

إنّ اغلب الظن في سبب وفاة الدكتور (عضيمة) أنّه تعرض لحادث ثم مات في المستشفى بالسكتة القلبية وقد كان لوفاة الدكتور (عضيمة) الاثر البالغ على أصدقائه ومعارفه والكثير من الباحثين، فقيل في وفاته اروع ما قيل، فقد قال عنه زميله وصديقه الدكتور (أحمد حسن كحيل) في تأبينه: "رزئت اللغة العربية بفقد علم من اعلام اللغة العربية ظل زهاء نصف قرن يعمل جاهداً في خدمة اللغة والقرآن الكريم، عكف على البحث والدرس لايمل ولا يعرف راحة الا في كتاب يراجعه ولا يجد متعة الا في شوارد يجمعها وينظمها ومشكلاً يحلها وصعاب يذللها. وكانت حياته كلها جهاداً في سبيل العلم يتعبد في محرابه حتى أنار الطريق أمام الباحثين ومهد لهم سبيل البحث بما خلّف من تراث ضخم يثري المكتبة العربية هذا هو الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة..."^(٥).

(١) (محمد عبد الخالق عضيمة) بقلم الدكتور (عبد الله الجبوري): الصفحة (١).

(٢) رسالة بعث بها الدكتور (محمد المعتز بالله) الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ (٨/٣/١٩٩٢م).

(٣) ينظر: مدخل الى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف: (١٤٣).

(٤) رسالة من الدكتور (كحيل) الى الدكتور (كريم احمد جواد) بتاريخ: (٨/٣/١٩٩٢م).

(٥) تأبينه: ٧٥٣.

وقالت عنه اسرة تحرير مجلة كلية اللغة العربية السعودية بمناسبة وفاته :
 "فجعت كلية اللغة العربية خاصة وجامعة الامام عامة بفقد استاذ من اكبر اساتذتها الا
 وهو الاستاذ الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة الذي افنى عمره في خدمة كتاب الله
 حق اخرج لنا كتابه الموسوم بـ(دراسات لاسلوب القرآن الكريم).."^(١).
 كان الشيخ (عضيمة) عالماً فذاً وباحثاً مبدعاً كرّس حياته من اجل العلم
 والتعليم فكان جل اهتمامه خدمة اللغة والقران الكريم، فهو عالم جليل قل نظيره في
 العصر الحديث.

(١) تابين اسرة تحرير مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية للدكتور عضيمة:

المبحث الاول

مؤلفات عضيمة الصرفية في وصف عام

إنّ الشيخ (محمد عبد الخالق عضيمة) عالم جليل برز جهده في التأليف والتحقيق والفهرسة المتنوعة إذ ألف في النحو والصرف كتباً وبحوثاً ومقالات متعددة هذه المؤلفات اوضحت سابقاً^(١)، لذلك ساعرف بمؤلفاته التي عني فيها بمسائل الصرف فقط وساوضح هذه المؤلفات بحسب ترتيبها الزمني وهي على النحو الآتي:

١. الكتب:

أ. (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية):

هو أول مؤلفات الشيخ (عضيمة) وان لم يكن صرفياً بحتاً إلاّ أنّه يدخل في ضمن اختصاص تراجم رجال اللغة؛ إذ يذكر فيه مسائل صرفية كثيرة سواء نقلها من كتب المبرّد أو من كتب غيره، وهذا المؤلّف في حقيقته اطروحة نال بها (عضيمة) الشهادة العالمية (الدكتوراه) وذلك في سنة (١٩٤٣)^(٢) بدرجة امتياز، وكان أول من حصل عليها^(٣).

كان (عضيمة) معجباً بالمبرّد فبدأ بدراسة كتبه وأولها الكامل وفهرس المسائل النحوية واللغوية الموجودة فيه، ثم درس المقتضب، واستخرج آراء المبرّد منه، ووجد ان المبرد نسب آراء كثيرة الى سيبويه فتحقق من هذه الآراء يرجوعه الى الكتاب، وكان عمله هذا تمهيداً لتحقيق المقتضب^(٤). وقد بلغت صفحات هذا الكتاب (ثمانياً وأربعين وثلاثمائة) صفحة.

موضوعات الكتاب:

هناك شبه بين موضوعات هذا الكتاب وموضوعات مقدمة تحقيق المقتضب ومنهم من قال بان (عضيمة) أفرد مقدمة تحقيق المقتضب بكتاب سماه (أبو العباس

(١) في رسالة ماجستير بعنوان (محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية) تقدم بها كريم احمد جواد

التميمي: (٢٨. ٦٨).

(٢) ينظر: قائمة توثيق مكتبي لجامعة الازهر (٧٩)؛ رقم الرسالة (٤١٣).

(٣) ينظر: تابينه ٧٥٤.

(٤) ينظر: نفسه (٧٥٣. ٧٥٤).

المبرد وأثره في علوم العربية)، ولكن هذا غير صحيح إذ هناك اختلافات كثيرة بين موضوعات الكتاب والمقدمة؛ أما المباحث التي احتوى عليها هذا الكتاب فمنها^(١):

أ. ترجمة حياة المبرّد

ب. مذهب المبرّد واتجاهاته .

ج. بين المبرّد والقراء .

د. مذهبه بين القياس والسماع .

هـ. آثار المبرّد .

و. بيان ما نسب الى المبرد من آراء مخطوءة وفي الكامل ما يعارضها.

ح. بين النحويين والقراء .

ط. النحويين بين القياس والسماع .

لم يقف (عضيمة) في دراسته عن المبرّد عند آثاره فقط وإنما استقرى الكثير من اصول النحو باحثا فيها عن أقوال المبرد مبينا الاقوال التي نسبت اليه وفي كتبه ما يعارضها، وقد حرص على ان يحوي كتابه هذا الكثير من النصوص، إذ بلغت قرابة (خمسة الف) نص، هذا ما ذكره في بدء كتابه، إذ قال: "وقد حرصت غاية الحرص على ان اثبت النصوص مبينا مرجعها حتى بلغ ما تضمنته رسالتي منها او من تلخيصها قرابة (خمسة الف) نص"^(٢).

(١) ينظر: ابو العباس المبرد وأثره في علوم العربية : (٧-٣٧) ، (٣٩-٤١) ، (٤٣-٥٣) ، (٥٥-٩٠) ، (١٢١-

١٧٨) ، (٢٨٩-٢٩٢) ، (٢٩٣-٣١٢) ، (٣٢١-٣٤٤) .

(٢) نفسه: (٦) المقدمة .

تقويم الكتاب:

كتب (عضيمة) هذا المؤلف سنة (١٩٤٣م) وظل مخطوطاً قرابة اثنتين واربعين سنة أي حتى سنة (١٩٨٥م)، وهو اوسع مؤلف كتبه الشيخ (عضيمة) عن المبرّد^(١)، أما أهم ما يحسب لهذا الكتاب فهو ما يأتي:

١. احتوى هذا الكتاب على موازنات بين مسائل ذكرها المبرّد في أحد كتبه وما ذكره العلماء في المسائل أنفسها مبيناً موضع الشبه والخلاف بين المبرّد وغيره من العلماء، ولاسيما موازنته بين الكتاب والمقتضب.
٢. احصاؤه لمؤلفات المبرّد التي لم تذكر في كتب التراجم.
٣. احتوى الكتاب على فهرس للمراجع التي أفاد منها (عضيمة) في كتابة مؤلفه هذا، وقد عمد في تصنيفها الى كتب التراجم والادب، وكتب النحو والصرف، وكتب القراءات، وكتب التفسير، وكتب اللغة.
٤. أفاد من هذا الكتاب من كتب عن المبرّد بعد الشيخ (عضيمة)، إذ اعتمدت عليه الدكتورة (خديجة الحديثي) عند تأليفها: (المبرّد سيرته ومؤلفاته) مما يدل على اهمية هذا الكتاب.

ومما يمكن ان يؤخذ عليه هذا الكتاب ما يأتي:

١. خلو مقدمة الكتاب من توضيح لفصول الكتاب وموضوعاته.
٢. أشار (عضيمة) الى المصادر التي أفاد منها في المتن، ولم يشر اليها في الهامش إلا القليل منها أشار اليها في الهامش، وهي طريقة مخالفة لطريقة التأليف الحديث.
٣. خلو الكتاب من فهرس للموضوعات وأنواع الفهارس الاخرى، ما عدا فهرس المصادر والمراجع.
٤. على الرغم من كثرة النصوص التي نقلها (عضيمة) في هذا الكتاب وباللغة (١٥٠٠) نص، إلا أن مصادره كانت قليلة إذ لم تتجاوز (التسعة والخمسين) مصدرًا.

(١) كتب عن المبرّد كل من احمد حسنين القرني وزميله عبد الحفيظ فرغلي مؤلفا تحت عنوان (المبرّد حياته واثاره) في سنة ١٩٧١م، والدكتورة خديجة الحديثي في مؤلفها (المبرّد سيرته ومؤلفاته) في سنة ١٩٩٠م.

ب. المغنى في تصريف الأفعال

هو المؤلف الثاني من مؤلفات الشيخ (عضيمة)، ويعد اول مؤلفاته التي افردھا للمسائل الصرفية، الفه في العقد الخامس من القرن العشرين وقد طبع طبعات متعددة^(١)، وفي دراستي لهذا الكتاب اعتمدت على الطبعة الثانية^(٢).

تحدث الشيخ في هذا الكتاب عن المسائل المتعلقة بالافعال ولم يخل الكتاب من الحديث عن الاسماء وان كانت هذه المسائل قليلة الا أنه ضمنها كتابه هذا، وربما شعر (عضيمة) بأنه أطال في شرحه للمسائل الصرفية فأراد أن يختصر ما ذكره في هذا الكتاب فألف كتاباً لهذا الغرض وسماه (اللباب من تصريف الافعال).

موضوعات الكتاب:

بلغت عدد صفحات كتاب (المغنى في تصريف الافعال) ثماني ومئتين صفحة (٢٠٨)، قبل الحديث عن مباحث هذا الكتاب لابد من ان نذكر ما قاله (عضيمة) في مقدمة الكتاب، اذ تحدث عن المنهج الذي اتبعه في تأليفه هذا الكتاب، فقال: "وقد حرصت غاية الحرص على أن أذكر مراجع كل مسألة في كتابي إذ أرى أنه يجمل بنا في تناول البحوث العلمية ان نكشف عن منابعها ونشير الى مصادرها. كما نهجت نهجاً جديداً هو الاكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة فإن نحاتنا السابقين قد استبد بجهدهم الاستشهاد بالشعر بل جاوز كثير منهم حده، فتناول على القراء ونسب اليهم اللحن في قراءاتهم"^(٣).

اما المقدمة فقد ضمت مباحث كثيرة منها^(٤):

١. التفكير في وضع قواعد النحو والصرف وسببه.

٢. شيوع اللحن في المفردات والاساليب

٣. قيمة كتاب سيبويه واثره.

(١) عدد طبعات الكتاب غير معلومة ، واطن انها ثلاث طبعات ، اذ ذكر (عضيمة) كتابه هذا في مراجع

المقتضب معتمدا على الطبعة الثالثة له.

(٢) المطبوعة في سنة (١٩٥٥م).

(٣) المغنى في تصريف الافعال: ٣.

(٤) نفسه: ٦، ٥، ٣، ٩، ٧، ١٠، ١٧، ١٧، ١١، ٢١.

٤. المؤلفين الذين افردوا علم الصرف بتأليف مستقل.

٥. القيمة العلمية لتصريف المازني.

٦. تصريف الافعال وما ألف فيه من كتب.

أما الموضوعات الصرفية التي ضمها الكتاب فهي كثيرة منها^(١):

(١) الميزان الصرفي

(٢) القلب المكاني

(٣) اللاحق

(٤) مواضع زيادة الالف والواو والياء

(٥) الافعال المزيدة.

(٦) المطاوعة

(٧) صياغة المضارع

(٨) المغالبة

تقويم الكتاب:

امتاز (المغني في تصريف الافعال) بمميزات كثيرة، وماخذ قليلة لاتقلل من شأنه،

فمن محاسنه ما يأتي:-

١. تعريفه بالمنهج المتبع في التأليف .

٢. حديثه عن موضوع لم يدرس سابقاً، وهو القلب المكاني في القرآن الكريم^(٢) .

(١) المغني في تصريف الافعال: (٣١-٢٥) ، (٤٧-٣٢) ، (٦٧-٥٠) ، (٧١-٧٠) ، (١٣١-١٠٠) ،

(١٣٥-١٣١) ، (١٤٥-١٣٥) ، (١٤٧-١٤٥) .

(٢) المغني في تصريف الافعال: (٤٧-٤١) .

٣. اعتداده بالقرآن الكريم وقراءاته، إذ أشار الى هذا بقوله: "كما نهجت نهجاً جديداً هو الاكثار من الاستشهاد بالقران الكريم وقراءاته المختلفة، فان نحائنا السابقين قد استبد بجهدهم الاستشهاد بالشعر، بل جاوز كثير منهم حده فتناول على القراء ونسب اليهم اللحن في قراءاتهم. وما من شك في ان الاستشهاد بقراءات القرآن الكريم فيه عضد وتأيبد لقواعد النحو ودعم لشواهدها، وفيه رد على هذه الصيحات المنكرة التي تتبعث بين الحين والحين تنادي بالاعراض عن دراسة النحو والصرف زاعمة ان لغة العرب في غنى عما شرع النحويون من قوانين ورسوموا من قواعد واصطنعوا من شواهد"^(١).

٤. بروز شخصية (عضيمة) في كثير من المواضع^(٢).

٥. متابعة أقوال العلماء وتصحيحه أقوال نسبت وهماً الى بعض العلماء^(٣).

٦. احتوى الكتاب على هوامش غنية بتعليقاته الفنية على آراء العلماء، وشرحه وتوضيحه لما ورد في المتن من ألفاظ غريبة، فضلا عن احتوائها على ترجمة كل عالم ورد اسمه في المتن.

أما أهم ما يؤخذ عليه المؤلف في هذا الكتاب، فهو ما يأتي:

١. عدم نسبة بعض الآراء الى اصحابها، اذ كان يرد او يضعف بعض الآراء وهو ليس برده ولا بتضعيفه، او ينسب رأياً لنفسه وقد قال به غيره من العلماء^(٤).
٢. ذكر بعض المصادر التي كان ينقل منها في المتن، ولا يشير اليها في الهامش.
٣. قلة استشهاده بالحديث النبوي الشريف موازنة باستشهاده بالقران والشعر.
٤. عدم احاطة الايات القرانية بقوسين كبيرين وعدم تخريجها.
٥. لم يخرج الاحاديث النبوية الشريفة من مظانها، ولم يخرج الاشعار.
٦. احتوى الكتاب على فهرس للمحتويات وخلا من سائر الفهارس.

(١) نفسه: ٣.

(٢) ينظر على سبيل المثال: (٣٧-٣٨)، ٨٦، (٨٧-٨٨)، ١٣٧.

(٣) ينظر على سبيل المثال: (١٠-١٢)، ٢٠٢، ٢٠٤.

(٤) على سبيل المثال: (٣٧-٣٩)، ٨٦، (٨٧-٨٨).

ب. الباب من تصريف الافعال

ألف الدكتور (عضيمة) هذا الكتاب بعد تأليفه كتاب (المغني في تصريف الافعال) وقد جاء هذا الكتاب اختصارا لكتاب الذي سبقه. وقد طبع هذا الكتاب طبعات متعددة، والطبعة التي اعتمدت عليها هي الطبعة الخامسة التي اضاف اليها الشيخ (عضيمة) زيادات كثيرة من كتاب (المغني في تصريف الافعال)، اذ قال في مقدمة كتابه: "فقد اضفت الى هذه الطبعة زيادات كثيرة من كتاب المغني في تصريف الافعال"^(١) هذا ما ضمته مقدمة الكتاب .

موضوعات الكتاب

موضوعات هذا الكتاب مشابهة الى حد ما لموضوعات كتاب (المغني في تصريف

الافعال) ومن مباحثه^(٢):

١. القلب المكاني

٢. الزيادة وانواعها وادلتها

٣. اللاحق وامارته

٤. تقسيم الفعل الى مجرد ومزيد

٥. صياغة المضارع

٦. صياغة الامر

٧. الفعل المبني للمجهول

(١) الباب من تصريف الافعال: ٢ .

(٢) نفسه : (١٠-٢٦)، (٢٧-٣٠)، (٣٠-٣٨)، (٣٩)، (٤٥-٥١)، (٥١-٥٤)، (٨٨-٩٠).

تقويم الكتاب:

لم تختلف طريقة (عضيمة) في تأليف هذا الكتاب عما هي في (المغني في تصريف الافعال)، فمحاسنه ومآخذه لا تختلف كثيراً بين الكتابين، فمن محاسنه، ما يأتي:

١. التلخيص لما جاء في (المغني في تصريف الافعال) من موضوعات، وإن لم تكن جميعها، فالقارئ للمغني ان وجد صعوبة في فهم الموضوع فيه، لاطالة شرحه يجده سهلاً يسير الفهم في (اللباب) .
٢. بروز شخصية (عضيمة) في الكثير من الموضوعات^(١) .
٣. احتوى الكتاب على تطبيقات كثيرة للمسائل الصرفية، مما يزيد من فائدة الكتاب .
٤. الاكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته.

أما أهم ما يؤخذ عليه المؤلف في كتابه هذا، فهو ما يأتي:

١. عدم تخريج الايات القرآنية، والاحاديث النبوية الشريفة من مظانها .
٢. خلا الكتاب من الفهارس، إذ صنع له فهرساً واحداً وهو فهرس المحتويات وأهمل سائر الفهارس.
٣. قلة مصادر هذا الكتاب، ويعود هذا الى عدم ذكر المصادر التي نقل منها، اذ بلغت (خمسة وعشرين) مصدراً فقط .
٤. ذكر بعض المصادر التي نقل منها في المتن، ولم يشر اليها في الهامش.

ج. تحقيق المقتضب للمبرد (٢٨٥ هـ):

يعد كتاب (المقتضب) من الكتب النفيسة، اذ يلي كتاب سيبويه في اهميته، فهو كتاب صعب المرتقى؛ لذلك فان تحقيق مثل هذه الكتب يحتاج الى اطلاع واسع واحاطة شاملة بأصول العربية وفروعها، وهذا ما تمثله الشيخ (عضيمة) الذي تمكن من تحقيق (المقتضب) بأسلوب جيد اظهر فيه براعته في التعليق والربط والموازنة بين

(١) ينظر على سبيل المثال : (١٤-١٧) ، ١٨ ، ٨٥ .

النصوص، وكتاب (المقتضب) يقع في اربعة اجزاء ضخمة، وقد بلغ عدد صفحاته (ستاً وستين وتسعمئة وألف) ^(١) صفحة مع المقدمة والفهارس .
وقد حقق (عضيمة) كتاب (المقتضب) بعد دراسته له، اذ صحبه سنين طويلة معتمداً على نسخة وحيدة، وقد دفعه الى هذه الدراسة اطروحته (للدكتوراه) الموسومة بـ (ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية) فهذه الاطروحة دعتة الى ان يدرس آثار المبرّد، ومنها (المقتضب) الذي انتهى به الى تحقيقه ^(٢) .

موضوعات التحقيق

ضم تحقيق (المقتضب) موضوعات كثيرة، يمكن ايضاحها بما يأتي:-
١. افتتح الكتاب بتصدير بقلم الاستاذ (محمد ابو الفضل ابراهيم) ^(٣)، إذ تحدث من مدى اهتمام الشيخ (عضيمة) باثار المبرد ودراسته لها ولاسيما (المقتضب) .
٢. مقدمة التحقيق التي وقعت في (أحدى وثلاثين ومئة) صفحة، وقد شملت موضوعات متعددة ومنها ^(٤): ترجمة حياة ابي العباس المبرّد وراء المبرّد والخصومة بينه وبين ثعلب، وتلامذته، والمبرّد والشعراء المحدثين، واثار المبرد مع تفصيل الحديث عن المقتضب، ومذهب المبرد واتجاهاته، واخيراً أوضح منهجه في الشرح والتعليق.

^(١) الجزء الاول (٤٠٩) صفحة، الجزء الثاني (٣٧١) صفحة، الجزء الثالث (٣٩٢) صفحة، الجزء الرابع (٧٩٤) صفحة .

^(٢) ينظر :/ مقدمة المقتضب : ٣/١ .

^(٣) رئيس لجنة احياء التراث في ذلك الوقت .

^(٤) ينظر : مقدمة تحقيق المقتضب : (٩-١٠)، (١٠-١٢)، (٢٦-٣٠)، (٣٤)، (٥٠)، (٥٤-٩٦)،

..(١٠٥-١١٠)، (١١٩-١٣١).

ويمكن أن نلخص منهجه على النحو الآتي:

١. الاعتناء ببيان صلة المقتضب بكتاب سيبويه وذلك بسوق نصوص سيبويه في كل مسألة عرض لها المبرّد، وقد بلغ عدد النصوص التي تضمنها التعليق (١٥٥٠) نصاً، وقد أوضح الغرض من ذلك^(١)، إذ قال: "وما من شك في أنّ المقتضب، وكتاب سيبويه أقدم، وأضخم ما وصل إلينا من كتب النحو والصرف، فالربط بينهما إنما هو تسجيل لخطوات نشأة النحو، وتدرجه في القرنين: الثاني والثالث، فوق^(٢) أن ذلك فيه كشف^(٣) عن متابع المقتضب ومصادره التي اعتمد عليها، واستمد منها كما أنه يعتبر دعامة قوية في الدراسات المقارنة"^(٤).
٢. تتبع ما قاله المبرّد في المقتضب وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع^(٥)، إذ قال: "حرصت على أن يكون تعليقي على كلام المبرّد بعد تتبع كل ما قاله في المقتضب وفي غيره مما يتصل بهذا الموضوع فاحياناً كنت أرى كلامه مجملاً في بعض المواضع، ومفصلاً واضحاً في موضع آخر فاحمل المجمل على المفصّل"^(٦)، ويسوق على ذلك امثلة^(٧).
٣. تسجيل التضارب بين أقوال المبرّد.
٤. تصحيح مذهب المبرّد وتصفيته، وذلك بذكر أقوال كثيرة تخالف ما سجله المبرّد في المقتضب وبعضها يخالف ما اثبتته في الكامل.
٥. بيان ما نسب إلى المبرّد من آراء مخطوءة.
٦. تخريج القراءات القرآنية مع بيان نوعها.

(١) ينظر: مقدمة المقتضب: ١١٩.

(٢) الاصحح ان يقال (فضلاً عن)

(٣) 'الصحيح ان يقال: (كشفاً) لانها اسم أنّ.

(٤) مقدمة المقتضب: ١١٩.

(٥) مقدمة المقتضب: (١٢٤-١٢٥).

(٦) نفسه: (١٢٤-١٢٥).

(٧) نفسه: ١٢٥، ١٢٦، (١٢٨-١٣٠)، ١٣٠، ١٣٠.

٧. نسبة الشعر الى قائله، وشرح الشواهد وتخريجها من الدواوين، والمجموعات الادبية.

هذا ما يتعلق بمنهجه في هذا الكتاب، وقد وضع (عزيمة) في نهاية المقتضب وفي الجزء الرابع منه فهرساً لابواب الجزء الرابع من المقتضب، ثم اتبعها بذكره فهارس لابواب وموضوعات ومسائل متعددة شملت اجزاء المقتضب الاربعة، وقد صدر هذه الفهارس بقوله: "كلمة لا بد منها"، وقد تحدث عن السبب الذي يجعل النحو صعباً، إذ قال: "في اعتقادي ان فهرسة كتب النحو فهرسة دقيقة انما هي خطوة في سبيل تيسير النحو"^(١).

وقد ذكر الطريقة التي اتبعها من اجل وضع الفهارس للمقتضب باجزائه الاربعة ولمختلف المسائل والموضوعات^(٢).

وقد بدأ هذه الفهارس بذكره فهرساً لابواب فهرس الموضوعات والفهارس التي صنعها^(٣):-

١. فهرس ابواب الموضوعات النحوية.
٢. الحروف والادوات.
٣. ابواب الصرف.
٤. المسائل التي شرحها الفارقي.
٥. مسائل نقد المبرّد لسيبويه ورد ابن ولاد عليه في الانتصار.

٦. المسائل التي نسبت الى المبرّد وفي المقتضب وما يعرضها.

(١) نفسه : ٤ / مقدمة الفهارس : ٢ .

(٢) المقتضب : ٤ / مقدمة الفهارس : (٣-٤) .

(٣) نفسه : ٤ / الفهارس : (١٠-١١٣) ، (١١٥-١٤٥) ، (١٤٧-١٩٨) ، (٢١٦) ، (٢١٧-٢٢٠) ، (٢٢٣-٢٢٠) ، (٢٢٥-٢٤٥) ، (٢٤٩-٢٦٠) ، (٢٦٤-٣١٤) ، (٣١٥-٣٢٣) ، (٣٢٨) ، (٣٣٨) ، (٣٥١) ، (٣٣٩-٣٤٩) .

٧. فهرس الايات القرآنية.

٨. فهرس الكلمات اللغوية.

٩. فهرس الامثال والشعر.

١٠. فهرس الشعراء.

١١. فهرس الأعلام.

١٢. فهرس البلدان.

١٣. المراجع.

١٤. التصويب.

بلغ عدد الصفحات التي اتخذها (عضيمة) للفهرسة (خمساً وخمسين وثلاثمئة) صفحة.

تقويم تحقيق المقتضب

ان تحقيق المقتضب اول اثر عرف الناس بالشيخ (عضيمة)، قال الدكتور (كحيل): "فكان هذا^(١) اول عمل برز به الشيخ عضيمة الى المجال العربي ثم الدولي، فجاءته الرسائل تترى من كبار المستشرقين في جامعات انجلترا وهولندا واسبانيا .. ومن هذا الوقت توثقت الصلة بينه وبين علماء الغرب يرسلونه ويراسلهم، وبهذا الكتاب توثقت الصلة بينه وبين الاديب الكبير الاستاذ محمود شاعر الذي كان معجبا به .."

(٢)، وقال عنه الدكتور (الطناحي) عن تحقيق المقتضب: "وهذا الكتاب هو الذي عرّف

(١) يقصد بهذا تحقيق كتاب المقتضب .

(٢) تايينه : (٧٥٧) .

الناس بعالم جليل ونحوي ضليع، هو الاستاذ الشيخ . محمد عبد الخالق عزيمة . وكان من قبل متوارياً، يعرفه طلبة كلية اللغة العربية بالازهر وحدهم، ثم تعرفه قاعة المخطوطات بدار الكتب المصرية، مكباً على النسخ والقراءة ... وقد كشف الشيخ عزيمة في تحقيق كتاب المقتضب عن علم الغزير، ظل حبيس صدره طوال هذه السنوات التي سبقت طبع المقتضب، ولعل أنفع ما في تحقيق هذا الكتاب أنه دلّ الناس على كتاب سيبويه، وفتح لهم مقله، وخاض بهم لحجة، فقد ربط الشيخ بين مسائل المقتضب ومسائل سيبويه^(١) ربطاً محكماً، الى فوائد أخرى نثرها الشيخ في حواشيه^(٢).

أنّ أهم ما امتاز به تحقيق الشيخ للمقتضب، ما يأتي:-

١. اعتناؤه بنقل نصوص العلماء للموازنة بين قول المبرّد وأقوال غيره من العلماء، قال الدكتور (عبد المنعم أحمد صالح): "محمد عبد الخالق عزيمة قام بتحقيق المقتضب للمبرّد، وبذل جهوداً كبيرة في اخراجه، وحاول في كل موضوع يذهب اليه المبرّد ان ينقل آراء المتأخرين عنه على سبيل اثبات النص او المقارنة^(٣)"^(٤)، وبهذا يكون (عزيمة) قد خدم المقتضب خدمة جليّة بهوامشه الغنية من النصوص المختلفة.

٢. بروز شخصية (عزيمة) في الكثير من المواضع، إذ إنّ بعض المسائل كان فيها (عزيمة) مؤيداً لرأي عالم ما^(٥) ومنها ما كان فيها مخالفاً لآراء بعض العلماء ومؤيداً بعضها الآخر^(٦)، ومنها ما كان فيها مخطئاً لآراء بعض العلماء^(٧).

٣. توج (عزيمة) تحقيقه المقتضب بصنعه فهارس له في نهاية الجزء الرابع، وهي أكبر فائدة أفاد بها الدارسين، ويبدو أنّ تجربة الشيخ (عزيمة) مع البحر المحيط

(١) الفصيح ان يقال : (فقد ربط الشيخ مسائل المقتضب بمسائل سيبويه).

(٢) مدخل الى تاريخ نشر التراث العربي : (١٤٠-١٤٢).

(٣) الافصح ان يقال : المقابلة .

(٤) ابن الشجري ومنهجه في النحو : (٣٤٩-٣٥٠).

(٥) ينظر على سبيل المثال : المقتضب : ١/الهامش (١) /١٤٧، ٢/الهامش (٣) /٢٥٢.

(٦) ينظر على سبيل المثال : المقتضب : ٢/الهامش (١) /٢٥٥.

(٧) ينظر على سبيل المثال : المقتضب : ١/الهامش (٩) /٦٨.

هي التي شجعتة على صنع الفهارس المختلفة للمقتضب، إذ قال: "كانت تجربتي في البحر المحيط مشجعة لي على ان اصنع لكتاب (المقتضب) للمبرد فهرساً مفصلاً على غرار ما فعلته في البحر، فجاءت فهارس المقتضب في (خمسة وعشرين) ملزمة، وكان لما بذلته من جهد في تحقيق المقتضب، وبما صنعت له من الفهارس التي يسرت الرجوع اليه اثر كبير في ذبوع وشبوع المقتضب، فشرق وغرب .." (١).

أما هنات التحقيق لهذا الكتاب فلم اتبين ما يمكن ان يؤخذ به الشيخ (عزيمة) في تحقيقه المقتضب، فما يمكن ان يقال يسجل له لا عليه.

فهارس كتاب سيبويه ودراسة له:

ألف الشيخ (عزيمة) هذا الكتاب بعد اعجاب الباحثين بالفهارس التي صنعها للمقتضب، وهو من اجل اعماله في مجال الفهرسة، ظهر هذا الكتاب مطبوعاً في سنة (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م) في مصر، أما عدد صفحات الكتاب فقد بلغ (٩١٢) صفحة، وقد قال (عزيمة) عن كتابه هذا: "وقد شغل فهرس سيبويه (٥٧) ملزمة = (٩١٢) صفحة .. اشتمل فهرس سيبويه على (١٦٠٦٤) نص من كتاب سيبويه. وما أظن أن كتاباً في علم ما ظفر بمثل هذه الفهارس، ولا بتلك العناية" (٢).

احس (عزيمة) بأن كتاب سيبويه بحاجة الى فهارس تيسر الرجوع اليه (٣)، وشجعه على هذا العمل اعجاب الكثير من الباحثين بفهرسته المقتضب، وعن هذا قال (عزيمة): "ولما اخرجت المقتضب للمبرد صنعت له فهرساً مفصلاً ظفر باعجاب كثير من الباحثين، وطلب مني كثير من الاصدقاء أن اصنع لكتاب سيبويه فهرساً مفصلاً على غرار فهرس المقتضب، ولما امكنتني الفرصة اهتبتها، وشرعت في تحقيق هذه الامنية" (٤).

(١) ابو حيان وبحره المحيط : (٥٠) .

(٢) تجريبي في تحقيق التراث (بحث): (١٧٦) .

(٣) ينظر : مقدمة فهارس كتاب سيبويه : (٥) .

(٤) نفسه : (٥) ، وينظر : تجربتي في تحقيق التراث (بحث): ١٧٦ .

موضوعات الكتاب

شمل الكتاب مقدمة حوت على دراسة موجزة لكتاب سيبويه، وقد تحدثت عزيمة عن تجربته مع كتاب سيبويه، فتحدثت عن ثناء العلماء على الكتاب سيبويه واصطلاحات الكتاب، ومآخذ وهنات على الكتاب وتحدثت أيضاً عن طبعات الكتاب، مبيناً أفضلها وهي طبعة (بولاق)، وقعت دراسته هذه في (٩٢) صفحة^(١)، ثم تلت هذه الدراسة الفهارس التي بلغ عددها أربعة عشر نوعاً من الفهارس وهي^(٢):

- أ. فهرس مسائل النحو.
- ب. فهرس الحروف والادوات.
- ج. فهرس مسائل الصرف.
- د. فهرس الغريب واسماء الامكنة وجميع الالفاظ المتحدثت فيها.
- هـ. فهرس الشواهد القرآنية.
- و. فهرس الايات بترتيب السور.
- ز. فهرس الاحاديث النبوية.
- ح. فهرس الشعر بحسب القوافي.
- ط. فهرس قوافي الشعراء.
- ي. فهرس الشواعر في كتاب سيبويه.

(١) من ص (٦-٩٨).

(٢) ينظر : فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: (١٠٠-٢٨٥)، (٢٨٧-٣٦٠)، (٢٦٢-٢٦٣)، (٦٢٨-٧١٩)، (٧٢٠-٧٣٧)، (٧٣٨-٧٦١)، (٧٦٣)، (٧٦٤-٨٦٤)، (٨٦٥-٨٨٠)، (٨٨١)، (٨٨٣-٨٨٩)، (٨٩٠-٨٩٨)، (٨٩٣-٨٩٥)، (٨٩٦-٩٠٠).

- ك. فهرس الاعلام والقبائل التي لم تذكر لها لغات.
 ل. فهرس القبائل التي ذكرت لها لغات.
 م. فرس الامثال.
 ن. فهرس الشواهد النثرية.

تقديم كتاب (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له)

إنّ أهم ما امتاز به هذا الكتاب ما يأتي:

١. كشفت الدراسة التي قدمها (عضيمة) عن امور كثيرة منها:
 - أ. نسبة الاراء والاقوال الى اصحابها.
 - ب. بيان ما وقع فيه المبرد من خطأ في نسبة الأقوال الى سيبويه.
 - ج. تسجيل ما امتاز به المذهب النحوي لسيبويه من سماع وقياس.
 ٢. الترتيب والدقة التي امتازت بها هذه الفهارس تدل على ملازمة (عضيمة) لكتاب سيبويه، فيما نقله من الفهارس متنوعة وشاملة.
 ٣. امانة الشيخ "عضيمة" فيما نقله من الفهارس التي صنعها، إذ اخذ فهرس الايات بترتيب السور من فهرس الاستاذ (أحمد راتب النفاخ) قال الشيخ: "ترتيب الايات على ترتيب السور من فهرس الاستاذ راتب النفاخ"^(١).
- يعد الدكتور (عضيمة) ثاني من صنع فهرساً خاصاً بكتاب سيبويه، إذ سبقه في صنع فهرس لكتاب سيبويه الاستاذ (أحمد راتب النفاخ) في كتابه (فهرس شواهد سيبويه)، اذ ظهر مطبوعاً في سنة (١٣٨٩هـ / ١٩٧٠م)، اما اخر الفهارس التي صنعت لكتاب سيبويه فهي فهرس الاستاذ (عبد السلام هارون)، اذ جعل الجزء الخامس من تحقيقه لكتاب سيبويه مختصاً بها.

(١) نفسه : ٧٦١ .

ومن المقابلة بين فهرس الاستاذ (أحمد راتب النفاخ) وفهرس الدكتور (عضيمة) يتبين ما يأتي:

١. بلغت صفحات كتاب (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) لعضيمة (٩١٢) صفحة، في حين بلغت صفحات كتاب (فهرس شواهد سيبويه) للنفاخ (١٥٥) صفحة.
 ٢. اتسمت مقدمة الشيخ (عضيمة) للكتاب بالطول قياساً الى مقدمة كتاب النفاخ، إذ وقعت الاولى في (٩٢) صفحة، اما الاخرى فقد وقعت في (ست) صفحات .
 ٣. تحدث الاستاذ (النفاخ) عن صنع فهارس لكتاب سيبويه قبله - وهي فهارس غير منفصلة بكتب مستقلة - وهما الاستاذ محمد عبد المنعم خفاجي، الذي ادرج فهرسته في المجموعة التي نشر فيها (فصيح ثعلب)، والاستاذ علي النجدي ناصف، الذي جعل فهرسه ملحقاً بكتابه (سيبويه امام النحاة) وتحدث عن المآخذ التي وجدها في فهرستها. أما الشيخ (عضيمة) فلم يشر في مقدمته الى من سبقه في صنع الفهارس لكتاب سيبويه .
 ٤. احتوت مقدمة كتاب (عضيمة) على دراسة موجزة عن كتاب سيبويه، وهذا ما لانجده في مقدمة كتاب (النفاخ) .
 ٥. الفهارس التي صنعها (عضيمة) أكمل وأدق وأشمل من الفهارس التي صنعها (النفاخ)؛ وذلك لأنّ (عضيمة) صنع اربعة عشر نوعاً من الفهارس المذكورة سابقاً، اما (النفاخ) فقد صنع ثلاثة انواع من الفهارس لكتاب سيبويه، وهي فهرس شواهد القرآن منسوقة على السور^(١)، وفهرس شواهد الحديث منسوقة على الحروف^(٢)، وفهرس شواهد الشعر منسوقة على القوافي^(٣).
- ومن الموازنة بين فهرس الدكتور (عضيمة) وفهرس الاستاذ (عبد السلام هارون) يتبين لنا ما يأتي:-

١. وقعت فهرسة الشيخ (عضيمة) لكتاب سيبويه في (٩١٢) صفحة في حين وقعت فهرسة الاستاذ (عبد السلام هارون) في (٤١٣) صفحة .

(١) ينظر : فهرس شواهد سيبويه : (١٣-٥٤) .

(٢) ينظر : نفسه : (٥٧-٥٨) .

(٣) ينظر : نفسه : (٦١-١٥٩) .

٢. ضمت فهارس الاستاذ (عبد السلام هارون) (أربعة عشر) نوعاً، وهي^(١):-

أ. شواهد القرآن الكريم

ب. الحديث

ج. الامثال

د. الاساليب والنماذج النحوية

هـ. الاشعار

و. الارجاز

ز. اللغة

ح. الالفاظ المفسرة في الحواشي

ط. الاعلام

ي. القبائل والطوائف وغيرها

ك. البلدان والمواضع ونحوها

ل. المقدمة وابواب الكتاب

م. مسائل النحو والصرف

(١) ينظر : كتاب سيبويه (تحقيق هارون) : (٣١-٧/٥) ، (٣٢/٥) (٣٤-٣٣/٥) ، (٤٣-٣٥/٥) ، (٨٨-٤٤/٥) ، (٢٠٨-٢٠٤/٥) ، (٢٠٣-١٧٩/٥) ، (١٨٠-١٢٧/٥) ، (١٨٠-١٢٧/٥) ، (١٢٦-١٠٣/٥) ، (١٠٢-٨٩/٥) ، (٢٤٠-٢٠٩/٥) ، (٣٩٥-٢٤١/٥) ، (٣١٤-٣٩٦/٥) ، (٣١٤-٣٩٦/٥) ، (٣١٤-٣٩٦/٥) .

ن. المقابلة بين صفحات نسخة بولاق ونسختنا هذه

هذه الفهارس تختلف عن فهارس الشيخ (عضيمة)، إذ ان هناك فهارس عند الشيخ (عضيمة) غير موجودة عند الاستاذ (عبد السلام هارون) .

دراسات لاسلوب القرآن الكريم

ألمح الشيخ (عضيمة) في مؤلفاته السابقة عن نيته في تأليف كتاب يكون في دراسة أسلوب القرآن الكريم، وقد افه الشيخ بعد تاليفه (لفهارس كتاب سيبويه). وقع هذا الكتاب في ثلاثة اقسام، القسم الاول منه جاء في معاني الحروف وهو على ثلاثة اجزاء، والقسم الثاني منه جاء في الصرف وهو على اربعة اجزاء، والقسم الثالث منه جاء في النحو وهو على اربعة اجزاء .

سأخص بالحديث من هذا الكتاب القسم الثاني منه فقط؛ لأنه القسم الذي عني فيه (عضيمة) بالمسائل الصرفية وما جاء منها في القرآن الكريم.

بلغ عدد صفحات الجزء الاول من القسم الثاني من هذا الكتاب (ثلاث وخمسين وسبعمئة) صفحة وقد حوى هذا الجزء في مقدمته على تصدير بقلم الدكتور (عبد الله بن عبد المحسن التركي)، تحدث فيه عن طرائف القسم الثاني التي لم يضمها كتاب، ولا اشار اليها انسان، ولم يتحدث عن جميعها وانما اشار الى بعض منها.

أتبع هذا التصدير بدراسة مختصرة عن الابنية الصرفية في القرآن الكريم متحدثا عنها تحت عنوان (نظرت في ابنية القرآن الكريم) وضع هذه الدراسة في (اثنتين واربعين) صفحة تحدث فيها عن ابنية الاسم الثلاثي، والرباعي، والثلاثي المزيد، والرباعي والمزيد، وأبنية الاسم الخماسي المزيد، وأوزان الماضي الثلاثي، والفعل الرباعي المزيد، وأبواب المضارع الستة، والتصغير، والنسب، وغيرها من الموضوعات.

أما موضوعات الجزء الاول فهي كثيرة جدا وكلها قائمة على احصاء ما جاء من مسائل الصرف في القرآن الكريم وقراءاته المختلفة، ومن هذه الموضوعات^(١):

دراسة القلب المكاني، واللاحاق في القرآن الكريم ، ومعاني صيغ زوائد الافعال لمحات عن دراسة (فاعل)، وكسر حروف المضارعة.

أما الجزء الثاني فقد وقع في (سبع وثمانين وسبعمئة) صفحة، ومن موضوعات هذا الجزء: افعال باب نصر الماضي والمضارع والامر وما جاء منها في القرآن الكريم وقراءاته، ودراسة الفعل المهموز، ودراسة الفعل المضاعف، ودراسة الفعل الاجوف، وأوزان الاسم الرباعي المجرد، ودراسة المصادر.

أما الجزء الثالث من القسم الثاني فقد بلغت صفحاته (ثلاثاً وخمسين وستمئة) صفحة، ومن موضوعاته^(٢) : المصادر التي على وزن (فعل) وما جاء منها في القـ

(١) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ١ (٢- ١٤)، (١٤-١٤/١)، (٣٤-١٤/١)، (٢٥٠-٣٩/١)، (٤٢٤/١) - (٤٧٦)، (٦٨٩-٦٨٢/١).

(٢) نفسه: القسم الثاني / ٣ / (٧٠-٣) (٣٦٣-٣٤٩/٣)، (٣٦٣-٣٦٣/٣)، (٤١١-٣٦٣/٣)، (٤١٤-٤٢٨/٣)، (٦٠٢-٥٨٢/٣).

الكريم وقراءاته، والمصدر الميمي، واسم المكان والزمان، ولمحات على دراسة اسم الفاعل، واسم المفعول من الثلاثي.

أما الجزء الرابع فقد بلغت صفحاته (ثلاثاً وثلاثين وثمانئة) صفحة، أما موضوعاته فمنها^(١): لمحات عن صيغ المبالغة، وصيغ المبالغة من الثلاثي، ودراسة الصفة المشبهة، ودراسة افعال التفضيل، والممدود، والمقصور، ودراسة المثني، ودراسة جمع المذكر، ودراسة جمع المؤنث، ودراسة جمع التكسير، وقيام المفرد مقام الجمع وعكسه، وجمع المصدر.

أشتركت الأجزاء الأربعة في عدة أمور منها: احتواء كل جزء على الكثير من النصوص المنقولة بالنص أكثر من نقلها بالمعنى، وعدم إكثاره من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أو بكلام العرب المنثور والمنظوم، وإنما كان ينقل نصوصاً نحوية اشعاراً أو امثالاً وقد احتوت الأجزاء الأربعة على فهارس تفصيلية لموضوعات كل جزء وقراءاته.

جعل (عضيمة) القسم الثاني من هذا الكتاب في المسائل الصرفية وما جاء منها في القرآن الكريم وقراءاته، لذلك فإن هذا القسم يعد احصاء لما جاء في القرآن

(١) الدراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٤ / (٧-٣)، (٧/٤)، (٥٢-١٣٩)، (٢٢٨-١٣٩/٤)، (٢٢٩-٢٢٨/٤)، (٢٦٢-٢٢٩/٤)، (٢٦٢-٢٦٢/٤)، (٢٩١-٢٦٢/٤)، (٣٣٠-٢٩١/٤)، (٣٣٠-٣٣٠)، (٣٤٨-٣٣٠)، (٣٤٨٣٨٧/٤)، (٣٨٧/٤)، (٣٩٩-٣٩٨/٤).

الكريم من ابنية الصرف ومع أن هذا القسم خصه (عزيمة) بالصرف، إلا أنه درس فيه عددا من المسائل النحوية وهذا ما اشتركت فيه الاجزاء الاربعة^(١).

تقويم الكتاب:

يعد الشيخ (عزيمة) اول من أخرج كتابا يتناول دراسة اسلوب القرآن الكريم دراسة تعتمد على الاستقراء، إذ لم يسبق لاحد من العلماء أن جعل دراسته قائمة على استقراء ما ورد في القرآن الكريم من مسائل في النحو والصرف مما أثار اعجاب العلماء والباحثين فأثنوا على عمله هذا كثيراً منهم، فقد قال الاستاذ (محمود محمد شاكر) عنه: "وهذا العمل الجليل الذي تولاه استاذنا الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة .. انما هو جزء من عمل ضخم لم يسبقه اليه احد، ولا اظن ان احداً من اهل زماننا كان قادرا عليه بمفرده فان الشيخ قد اوتي جلدأً وصبراً ومعرفة وامانة في الاطلاع، ودقة في التحري لم اجدها متوافرة لكثير ممن عرفت"^(٢)، وهو لا يرتضي ان يقال عن هذه الدراسة انها معجمية لأن "رجل اعتماد المعاجم قائم على الحصر والترتيب. اما هذا الكتاب فالحصر والترتيب مجرد صورة مخططة يعتمد عليها. أما القاعدة العظمى التي يقوم عليها فهي معرفة واسعة مستوعبة تامة لدقائق علم النحو، وعلم الصرف وعلم اختلاف الاساليب .. والشيخ لم يترك مجالاً للاستدراك على عمله العظيم"^(٣).

وقال الدكتور (محمود محمد الطناحي) عن هذا الكتاب: "ومن اعمال الشيخ عزيمة العظيمة (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) وهو أجل ما عمل في نحو القرآن الكريم لا استثني كتاباً واحداً؛ منذ كتب كاتب الى يوم الناس هذا"^(٤).

وقال الدكتور (عبد الله الجبوري) عن الشيخ (عزيمة): "وكتابه . دراسات لاسلوب القرآن الكريم . كتاب العصر . بحق . صنعه بعد طواف بالبيت الحرام، والتضرع الى الله سبحانه ان يلهمه شيئاً يخدم كتاب الله فتم له ما اراد .."^(٥).

(١) ينظر على سبيل المثال: الجزء الاول / ١٢٦، ١٢٧، والجزء الثاني / (٦٨٠-٦٨٢)، والجزء الثالث / ٣٣٠،

والجزء الرابع / ١٧٣ .

(٢) تصدير كتاب (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) بقلم الاستاذ: محمود محمد شاكر: (د)

(٣) نفسه : (ج) و (ز)

(٤) مدخل الى تاريخ نشر التراث العربي: ١٤٣ .

(٥) (محمد عبد الخالق عزيمة) بقلم الدكتور (عبد الله الجبوري): ٢ .

هذا الكتاب الذي اشاد به الكثير من العلماء اراد به الشيخ (عضيمة) أن ييسر سبيل الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته لدارس النحو والصرف، هذا ما اشار اليه في بحثه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم)^(١)، وقد اوضح عرضه من ذلك إذ قال: "فيستطيع (القارئ) ^(٢) ان يعرف متى اراد هل مثل هذا الاسلوب وارد في القرآن اولا؟ واذا كان ورد فهل ورد كثيراً او قليلاً؟ وفي قراءات متواترة او غير متواترة. كما انه يستطيع ان يحتكم الى اسلوب القرآن ويرجع اليه في الموازنة بين الاراء المختلفة، كما كان يفعل الصدر الاول في الاحتكام الى كلام الفصحاء ومشافهتهم قبل ان يدب اللحن الى الالسنه"^(٣).

أن اهم ما امتاز به القسم الثاني من هذا الكتاب، ما يأتي:

١. الكتاب فريد من نوعه في بابه واختصاصه، لما يحويه من علم غزير لدقائق علم الصرف في ظل الاسلوب القراني المعجز.
٢. ابتكر (عضيمة) في تأليفه الكتاب منهجاً جديداً أبان عنه بقوله: "رأيت أن أقدم أمام دراسة كل حرف صورة واضحة موجزة لعناصر الدراسة التفصيلية، واخترت لها عنوان: (لمحات عن دراسة .. كذا)"^(٤)، فمنهج (عضيمة) في هذا الكتاب تتلخص بعرض الموضوع بشكل مختصر ثم يتبعه بتفصيل للموضوع وما ورد منه في القرآن الكريم وقراءاته، اما الغرض من تقديم الموضوع بشكل مختصر فهو كما يرى (عضيمة) لـ "تقريب هذه الدراسة الى نفوس القراء على اختلاف درجاتهم الثقافية. وتيسرها لهم، فمن شاء اكتفى بهذا القدر، ومن شاء رجع الى الدراسة التفصيلية"^(٥) وقال ايضا "كفل لي هذا المنهج حرية نقل النصوص في الدراسة التفصيلية وفي اعتقادي ان البحوث النجوية ان لم ترتكز على النصوص كانت

(١) ينظر: ص ٣٣٧ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق .

(٣) دراسات لاسلوب القرآن الكريم (بحث): ٧٣٧ .

(٤) نفسه(بحث) مجلة كلية اللغة العربية لجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية (الرياض، العدد (٥)، السنة

(١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م) : ٩٨ .

(٥) نفسه : ٩٨ .

- كلاما انشائيا اجوف لا غناء فيه^(١) (فعضية) حرص من نهجه هذا على افادة القارئ من كتابه هذا .
٣. دراسته موضوعين في غاية الاهمية موضوع درسه في كتابيه السابقين^(٢) وهو (القلب المكاني في القرآن الكريم) اذ اعاد دراسته في هذا الكتاب بشكل موسع والموضوع الثاني الذي درسه هو (اللاحق في القرآن الكريم) وقد اشار (عضيمة) الى ذلك بقوله: "وفي كتابي بابان : القلب المكاني في القرآن، واللاحق في القرآن ولم يطرق حديثهم غيري، ولا لهما وجود في غير كتابي"^(٣) فضلا عن هذين الموضوعين فان هناك مسائل متعددة لم يضمها كتاب حواها هذا الكتاب في قسمه الثاني وقد أشار إلى بعضها الدكتور (عبد الله بن عبد المحسن التركي) في تصديره القسم الثاني من هذا الكتاب^(٤).
٤. ومما يحسب للشيخ اسلوبه المتميز في الرد على آراء العلماء، اذ احتكم في موضوعات متعددة الى الاسلوب القرآني في الرد على اقوال العلماء^(٥) .
٥. تتوع مصادر الكتاب ومراجعته بين النحو، والصرف، واللغة، وكتب اعراب القرآن، وكتب القراءات القرآنية، وغيرها ومن اهم المصادر التي اعتمد عليها الشيخ (عضيمة) في القسم الثاني من هذا الكتاب، هي مسوقة على ترتيبها التاريخي:
- أ. كتاب سيويه.
- ب. المقتضب للمبرد.
- ج. المحتسب لابن جني.
- د. الكشاف للزمخشري.

(١) نفسه: (٩٨-٩٩).

(٢) ينظر: المغني في تصريف الافعال: (٣٣-٤٨)، واللباب من تصريف الافعال: (١٠-٢١).

(٣) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ١/٣٤، وينظر: بحث نظرات في ابنية القرآن الكريم: (٥٠) مجلة كلية اللغة العربية بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية الرياض العدد (٨) السنة (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

(٤) ينظر: تصدير دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ١/ بقلم الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي: (أ،ب)

(٥) ينظر على سبيل المثال: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني ١/ (٣٠-٣٥) و ٤/ (٣٤٨١-٣٥٥)،

(٦٤٥-٦٣٨).

هـ. شرح الشافية للرضي.

و. البحر المحيط لابي حيان.

ز. النشر في القراءات العشر لابن الجزري.

أما أهم ما يمكن ان يؤخذ عليه المؤلف في كتابه هذا ما يأتي:

١. احتوى القسم الثاني من هذا الكتاب على موضوعات نحوية، كان من المفروض الا تدرس في هذا القسم؛ لان المؤلف قد خصه بالصرف باجزائه الاربعة.
٢. تكرار بعض الموضوعات في مواضع مختلفة من اجزاء الكتاب.
٣. هناك مسائل متعددة كان فيها (عضيمة) ناقلاً للنصوص، من غير أن يبدي رايه في كثير منها.
٤. عند تخريجه الايات القرآنية إذ يترك ذكر اسم السورة ويذكر بدلا عنها رقم تسلسلها.
٥. عدم ذكر المصادر في الهامش، وذكرها في المتن ما يخالف بهذا طريقة التأليف المعروفة.
٦. خلو الكتاب من فهرس للمصادر والمراجع التي ورد ذكرها في هذا الكتاب قديماً وحديثاً، فما من كتاب حوى احصاء لدقائق علم الصرف في ظل الاسلوب القرآني، وفي جميع قراءاته سواء المتواتر منها وغير المتواتر فهذا الكتاب يعد مصدراً مهماً في دعم القواعد المختلفة للغة.

د. تحقيق كتاب (المذكر والمؤنث) لأبي بكر بن الانباري

حقق الدكتور (عضيمة) كتاب (المذكر والمؤنث) لابن الانباري بعد تحقيقه لكتاب المقتضب، وهذا الكتاب يقع في جزأين ظهر الجزء الاول منه مطبوعاً عن المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في سنة (١٤٠١هـ/١٩٨١م)، أما الجزء الثاني فقد قيل عنه: انه لم يكمل طبعه في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية^(١). لذلك أعتمدت في دراستي لهذا الكتاب على الجزء الاول منه فقط، وقد بلغ عدد صفحاته (خمساً وستمئة) صفحة من القطع الكبير، وقد قدمه الاستاذ (عبد المنعم

(١) ينظر: مدخل الى تاريخ نشر التراث العربي: (١٣٩-١٤٠).

محمد عمر) (١) وقد بين في تقديمه اهمية كتاب (المذكر والمؤنث) لابن الانباري بوصفه كتابا لا يعالج النواحي اللغوية فحسب في بيان (المذكر والمؤنث) بل يعنى بالنواحي النحوية والتصريفية فضلا عن كثرة شواهد. وقد اشاد بمحققه (محمد عبد الخالق عضيمة) وبتحقيقه لكتاب (المقتضب) وذكر ان لجنة احياء التراث قد راجعت هذا الكتاب بتحقيق (عضيمة) وحذفت فيه ما رأته لازم الحذف (٢).

وقد لحق هذا التقديم مقدمة وقعت في (تسع واربعين) صفحة، ومن موضوعاتها (٣):

١. حديثه عن موضوع المذكر والمؤنث في كتب النحويين المتقدمين.
٢. حديثه عن الكتب التي افردت للمذكر والمؤنث بكتاب مستقل مع ترتيبهم، وبيان قيمة كتاب المذكر والمؤنث لابن الانباري بين هذه الكتب.
٣. حديثه عن المسائل النحوية والصرفية في كتاب المذكر والمؤنث مع ذكر مواضعها.
٤. حديثه عن المذهب النحوي لابن الانباري.
٥. حديثه عن شيوخ ابي بكر بن الانباري.
٦. وصف نسخة كتاب المذكر والمؤنث لابن الانباري.
٧. واخر ما ذكره في مقدمته منهجه في التعليق.

قال (عضيمة) موضحا منهجه: "هذا الكتاب قمة التأليف في المذكر والمؤنث؛ لذلك حرصت على ان يكون التعليق عليه مستقصياً كل ماله صلة بموضوعه ففي مسائل التذكير والتانيث شقت نصوص الكتب الاخرى سواء منها ما تقدم ابن الانباري ام ما تاخر عنه؛ ليتبين لنا هل هذا مما وقع الاتفاق عليه

(١) رئيس لجنة احياء التراث في ذلك الوقت (١٤٠١هـ/١٩٨١م).

(٢) ينظر: مقدمة تحقيق المذكر والمؤنث: ٤.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق المذكر والمؤنث: ٧-٥/١، (١٨-٨/١)، (٣٤-٢٥)، (٤١-٣٥)، (٤١-٤٨)، (٤٨)، (٤٩).

او لا .. اما المسائل النحوية فقد ميزت النحو الكوفي من النحو البصري، فإذا تحدثت بلسان اهل الكوفة اشرت الى ذلك وبينت مذهب اهل البصرة، واذا تحدثت بلسان الجميع اشرت الى ذلك وشقت نصوص كتاب سيبويه او المقتضب وقد بذلت اقصى الجهد في تخريج الشعر ونسبته وشرحه ما استطعت الى ذلك سبيلاً^(١).

ذكر (عزيمة) في حديثه انه ميز النحو الكوفي من النحو البصري وهذا ما فعله مع المسائل الصرفية، إذ نجده يوضح مذهب البصريين ان وجد ابن الانباري يتحدث بلسان اهل الكوفة بعد اشارته الى ذلك، فقد اوضح المذهبيين في المسائل النحوية والصرفية.

وقد وضع (عزيمة) فهرس للمسائل النحوية والصرفية الموجودة في كتاب (المذكر والمؤنث) وقعت هذه الفهارس في (تسع) صفحات^(٢)، وكان عددها (١٦٣) مسألة.

تقديم كتاب المذكر والمؤنث

إن طريقة الشيخ (عزيمة) في تحقيقه لهذا الكتاب لم تختلف كثيراً عن طريقته في تحقيق المقتضب، إذ امتازت هوامش (المذكر والمؤنث) بتعليقات (عزيمة) الطويلة؛ لكثرة نقله النصوص، قال الاستاذ عبد المنعم محمد عمر عن هوامش هذا الكتاب: "وقد اخذت اللجنة على عاتقها مراجعة كتاب ابن الانباري بتحقيق هذا العالم الجليل في ضوء المنهج الذي اختطه لنفسها، فاجتزأت بعض الحواشي المطولة واكتفت في بعض الاحيان بالاشارة الى المراجع المختلفة للمسألة الواحدة، من مسائل الكتاب من دون^(٣) النقل المطول من هذه المراجع"^(٤).

ومن محاسن تحقيق الشيخ لهذا الكتاب ما يأتي:

١. تضمينه مقدمة التحقيق فهارس متنوعة فقد ابدع في اخراجها الشيخ (عزيمة) مما يدل على دراسته الدقيقة لهذا الكتاب.

(١) مقدمة تحقيق المذكر والمؤنث: ٤٩ .

(٢) مقدمة تحقيق المذكر والمؤنث: (٢٥-٣٤) .

(٣) الافصح ان يقال: (من دون) .

(٤) تقديم الاستاذ عبد المنعم محمد عمر لكتاب المذكر والمؤنث.

٢. نقل الشيخ (عضيمة) الكثير من النصوص من كتب سبقت تأليف (المذكر والمؤنث) وكتب تلاه؛ ليبين الاتفاق او الاختلاف بين ابن الانباري ومن سبقه او لحقه، وقد اشار الى هذا بقوله: " هذا الكتاب قمة التأليف في المذكر والمؤنث؛ لذلك حرصت على ان يكون التعليق عليه مستقصياً لكل ما له صلة بموضوعه ففي مسائل التذكير والتانيث شقت نصوص الكتب الاخرى سواء منها ما تقدم ابن الانباري ام^(١) ما تاخر عنه، ليتبين لنا هل هذا مما وقع الاتفاق عليه اولاً"^(٢).

٣. لم يقصر (عضيمة) هوامشه على نقل نصوص العلماء ومقابلتها بين قول ابن الانباري واقوالهم، وانما كانت له اراء ومدخلات فيما ينقله من هذه النصوص^(٣).
أما أهم ما يؤخذ عليه في تحقيقه لهذا الكتاب فهو ما يأتي:

١. ذكر (عضيمة) انواعاً من الفهارس في مقدمة تحقيقه اما فهرس موضوعات الكتاب فقد اخره الى نهاية الكتاب، ولو أنه اخر جميع الفهارس او ذكرها سوية لكان تحقيقه بدا اكثر ترتيباً وتنظيماً.

٢. أرقام الصفحات التي اثبتها (عضيمة) عند صنعه الفهارس في مقدمة تحقيقه هذه الارقام لا تطابق ارقام كتاب (المذكر والمؤنث) لابي بكر الانباري فما من موضوع اشار اليه الشيخ في فهرسته الا وكان مخالفا لما هو موجود في الكتاب، ومن امثلة ذلك ذكر (عضيمة) في فهرسته للمسائل النحوية والصرفية ان مسالة الوقوف على (لات) في القران الكريم تقع في صفحة (٦١) الا ان هذه المسالة ذكرها ابن الانباري في صفحة: (١٨٢-١٨٤) وذكر ايضا في فهرسته للمسائل نفسها ان مسالة (تسمية بنت واخت وراي سيويوه والفراء فيها) تقع في صفحة (٣٠)، الا انها تقع في صفحتي (١١٨ او ١١٩)، وهكذا سائر الفهارس.

الاختلاف والتشابه بين تحقيقي الدكتور (عضيمة) والدكتور (طارق الجنابي) للمذكر والمؤنث:

(١) الافصح ان يقال: (او لعدم وجود الهمزة بعد سواء).

(٢) مقدمة كتاب المذكر والمؤنث: ٤٩.

(٣) ينظر على سبيل المثال: المذكر والمؤنث/ الهامش (٥)/(٧٥-٧٦)، والهامش (١)/٣٣٢، والهامش (٣)/١٩٠.

أن كتاب المذكر والمؤنث لابن الانباري حقق مرتين اذ حققه للمرة الاولى الدكتور (طارق عبد عون الجنابي) سنة (١٩٧٦م) وحققه في المرة الثانية الشيخ (محمد عبد الخالق عزيمة) في جزأين ظهر الجزء الاول منه سنة (١٩٨١م) أما الجزء الثاني منه فلم يكتمل طبعه في المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية في مصر مما يؤكد ان تحقيقه تلا تحقيق الدكتور (طارق عبد عون الجنابي). اما الاختلاف بين التحقيقين فيمكن ان يشار اليه بما يأتي^(١):

١. مقدمة التحقيق للدكتور (الجنابي) جاءت اطول من مقدمة الشيخ (عزيمة) إذ وقعت الاولى في (٧٦) صفحة، ووقعت الاخرى في (٤٩) صفحة.
 ٢. احتوت مقدمة الشيخ (عزيمة) على فهرس للمسائل النحوية والصرفية وهذا ما خلت منه مقدمة الدكتور الجنابي فلم يضع فهرسا في مقدمته مثلما فعل الشيخ (عزيمة).
 ٣. تحدث الدكتور (الجنابي) عن مصادر كتاب (المذكر والمؤنث) في مقدمته أما الشيخ (عزيمة) فلم يتحدث عنها في مقدمته.
 ٤. اطال الشيخ (عزيمة) في تعليقاته؛ لكثرة نقله للنصوص في الهوامش، فجاءت هوامشه طويلة مما جعلت اللجنة القائمة على نشر الكتاب باجتزاء بعضها، ومع ذلك بقيت هوامش الكتاب طويلة وهذا ما لا نجده في تحقيق الدكتور (الجنابي).
 ٥. بلغت صفحات كتاب (المذكر والمؤنث) بتحقيق الشيخ (عزيمة) في (٦٠٥) صفحة من القطع الكبير، في حين بلغت صفحات الكتاب بتحقيق الدكتور (الجنابي) (٩٠٩) صفحة من القطع المتوسط.
- أما التشابه بين التحقيقين، فيمكن أن يشار اليه بما يأتي:
١. حوت مقدمة الكتاب بتحقيقه على كلام على حياة ابن الانباري وسيرته واثاره.
 ٢. أثر كلا المحققين توضيح بعض المسائل الواردة في الكتاب.
 ٣. نسبة الابيات الشعرية التي ترك نسبتها ابن الانباري الى قائلها وتخريجها من دواوينها.

٢. البحوث:

(١) ينظر : محمد عبد الخالق عزيمة وجهوده النحوية: (٥٩-٦٠).

١. دراسات لاسلوب القرآن الكريم:

نشر هذا البحث مرتين^(١) إذ نشر في:

مجلة الازهر المصرية^(٢).

٢. مجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في الرياض^(٣). إذ أن هذا البحث وان

نشر تحت عنوان واحد الا انه لم يكرر بل جعله (عضيمة) في جزاين؛ وذلك لان

هناك اوجه خلاف بينهما، وهذا الاختلاف هو:

أ. في عدد صفحات البحث في المجلتين، اذ ان عدد صفحات البحث في المجلة

الاولى بلغ (احدى عشرة) صفحة اما صفحات البحث في الثانية فبلغت

(عشرين)^(٤) صفحة.

ب. الاختلاف الثاني يكمن في موضوعات البحث في المجلتين، إذ إن موضوعات

المجلة الاولى ضمت تمهيدا تكلم فيه (عضيمة) على اسلوب القرآن الكريم

وقراءاته وقصور النحويين في دراسة اسلوب القرآن الكريم، وتحدث عن غايته من

دراسة اسلوب القرآن الكريم، ومن الموضوعات التي ضمها هذا البحث منها

صرفية، نحو: لمحات عن مواقع نوني التوكيد في القرآن الكريم، وتوكيد المضارع

المنفي، وموضوع (نونا التوكيد الشديدة والخفيفة) . ومنها النحوية، نحو:

الاستثناء.

وقد كانت الموضوعات الصرفية هي الغالبة على هذا البحث. اما البحث الذي

نشر في المجلة الثانية فقد كانت موضوعاته: اهمية الجانب النحوي في دراسة القرآن

الكريم، وتحدث بعدها عن كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) منذ ان كان فكرة حتى

ظهوره مطبوعا، فضلا عن الكتب التي درسها من اجل انجاز عمله في هذا الكتاب،

^(١) ينظر : نفسه: ٤٨.

^(٢) المجلد (٣١)، الجزان السابع والتاسع . يناير وحارس . سنة (٧٣٦-٧٤٢). الجزء السابع: مقدمة ودراسة عن

بعض الاساليب: (٧٣٦-٧٤٢). الجزء التاسع: تكملة الحديث في الاساليب النحوية: (٩٨٤-٩٨٧).

^(٣) جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، العدد (الخامس) . السنة (١٣٩٥هـ/١٩٧٥م).

^(٤) من ص(٨١-١٠٠).

وتحدث عن استقراء النحاة للقران الكريم في جميع رواياته، وذكر طريقة عرضه لكتابه (دراسات لاسلوب القران الكريم).

ب. نظرات في ابنية القران الكريم:

تحدث (عضيمة) في بحثه هذا عن مسائل صرفية، إذ إن هذا البحث في حقيقته محاضرة صرفية القيت في الرياض^(١) ونشرت في مجلة كلية اللغة العربية^(٢)، وقع هذا البحث في (ثمانى وثلاثين) صفحة، تحدث فيها (عضيمة) عن موضوعات كثيرة، منها: ابنية الاسم الثلاثى والرابعى والخماسى، وكسر حروف المضارعة، ومصادر القران، وجمع التكسير، والتخلص من الساكنين، وغيرها من الموضوعات، وقد ضمن بحثه هذا كتابه (دراسات لاسلوب القران الكريم)^(٣).

ج. جموع التكسير في القران الكريم:

وهو بحث نشر في مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالاحساء^(٤)، وقد وقع في (اثنتى عشرة) صفحة مع صفحة المراجع التي ذكرها (عضيمة)^(٥)، لم يتحدث فيه عن جميع صيغ التكسير الواردة في القران الكريم، وإنما خص بالذكر عدداً من الصيغ التي وقع فيها خلاف بين العلماء القدماء او التي كانت لهم فيها آراء، إذ نجده يذكر ذلك ثم يعرض حال تلك الصيغ كما جاء بها القران الكريم، اما موضوعات هذا البحث فهي على النحو الاتي:

١. جموع التكسير في القران الكريم^(٦).
٢. جمع المصدر^(٧).
٣. تثنية اسم الجمع وجمعه^(٨).

(١) بتاريخ (٢٩ من صفر) سنة (١٣٩٨هـ) الموافق (٧ من فبراير) سنة (١٩٧٨ م).

(٢) العدد الثامن، السنة (١٣٩٨هـ/١٩٧٨م).

(٣) دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني / ١ / (١٣-٥١).

(٤) نفسه: القسم الثاني: / ١ / (٥-٥١).

(٥) العدد الثاني، السنة الثانية (١٤٠٢هـ/١٩٨٢-١٩٨٣ م).

(٦) من ص (٣٥١-٣٦٢).

(٧) من ص (٣٥١-٣٥٤).

(٨) من ص (٣٦٠-٣٦١).

ذكر (عضيمة) في بحثه هذا الكتب التي افاد منها في بحثه وهذا ما لم يفعله في البحثين السابقين وقد بلغ عدد المراجع التي ذكرها (ثلاثة عشر) مرجعا مرتبة ترتيباً هجائياً.

المبحث الثاني

مصادر (عضيمة) الصرفية

استقى (عضيمة) مواد كتبه من ضربين من الموارد، هما:

١. الكتب.

٢. الاعلام.

١. الكتب: اعتمد (عضيمة) على مجموعة من الكتب افاد منها في نقله، وامثلة نقله من الكتب كثيرة وهي على ضربين:

أ. النقل من الكتب من دون ذكر اسم المؤلف:

نقل (عضيمة) نصوصا كثيرة كان احيانا يكتفي بذكر اسم الكتاب الذي اخذ منه النص ومن امثلة ذلك:

أ. قال في موضوع (الفعل الجامد والمتصرف): "لا ماضي ليهيط، والهياط: الصياح، والهياط والدفاع. وفي اللسان: ما زال منذ اليوم يهيط هيطا، وما زال في هيط ومييط: أي في شر وجلبة، والهياط والمهايطة الصباح وقد اميت فعل الهياط"^(١).

ب. وقال عن الهاء في اهراق: "وفي الخصائص: فلو اردت تمثيل اهقرت على لفظه لجاز فقلت (اهقلت)، فان اردت تمثيله على اصله لم يجز، من قبل انك تحتاج الى ان تسكن فاء افعلت، وتوقع قبلها هاء اهقرت وهي ساكنة، فيلزمك على هذا ان تجمع حشوا بين ساكنين صحيحين.. وهذا على ما قدمناه وشرحناه فاسد غير مستقيم"^(٢).

ج. وقال: "في المقتضب: ومن قال: امرؤ. قال في مؤنثه: مرأة، ومن قال: مرء قال في مؤنثه: مرءة"^(٣).

د. وقال: "في المخصص: ولا يصغر (عند)؛ لان تصغيرها لو صغرت انما هو تقريب كما تقول: فويق وتحيت وهي في نهاية التقريب؛ لان (عند زيد) لا يكون شيء اقرب

(١) المغني في تصريف الافعال: (١٥٩-١٦٠)، وينظر: لسان العرب (مادة هيط).

(٢) اللباب من تعريف الافعال: ٨، وينظر: الخصائص: ٤٩٩/٢.

(٣) المذكر والمؤنث: ٥٤ هامش (٥)، وينظر: المقتضب: ٨٢/٢.

اليه مما عنده فلما كانت موضوعة لما يوجبه التصغير في غيرها من الظروف اذ اصغرت . لم تصغر" (١).

هـ. قال ناقلا ما جاء في الكشف عن قوله تعالى: (كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا) (٢) قال: "وفي الكشف (٣): (عليهم ضِدًّا) في مقابلة (لهم عزاً) والمراد: ضد العز، وهو الذل والهوان، أي يكونون عليهم ضدا لما قصدوه، وارادوه كانه قيل: ويكونون عليهم ذلا، لا لهم عزاً، او يكونون عليهم عوناً. والضد: العون، يقال: من اضدادكم: أي اعوانكم" (٤).

٢. النقل من الكتب مع ذكر اسم المؤلف: نقل (عزيمة) نصوصاً ذكر معها اسم الكتاب واسم صاحبه، ومن امثلة ذلك:

أ. قال: "يقول الرضي في شرح الكافية (٥) فاذا سقط الصين في المبني للمفعول باتصال الضمير المرفوع فان قامت قرينة جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في اليائي، نحو: عُدت يا مريض، وبعثت يا عبد، وإن لم تقم، نحو: بعثت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص الكسر او الاشمام، وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل" (٦).

ب. قال في موضوع معاني صيغ زوائد الافعال: "يرى الرضي ان زيادات صيغ الافعال بابها السماع، فيحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين" (٧)، ثم ذكر نص الرضي في ذلك ونصه: "وليست هذه الزيادات قياساً مطرداً؛ فليس لك ان تقول مثلاً في ظَرْفٍ: أَظْرَفَ ، وفي

(١) المخصص: المجلد / ٤ / ١٤ / ١١٠، وينظر: المقتضب: ٢ / هامش (٣) : ٢٧١.

(٢) مريم / ٨٢ .

(٣) الكشف: ٢ / ٥٢٣١-٥٢٤.

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٣ / ١٦.

(٥) شرح الكافية: ٢ / ٢٧١.

(٦) المغني في تصريف الافعال: ٢٠٤ .

(٧) دراسات لاسلوب القرآن الكريم / الاقسام الثاني / ١ / ٣٩ .

نصر: أنصَرَ... بل يحتاج في كل باب الى سماع استعمال اللفظ المعين، وكذا استعماله في المعنى المعين..^(١).

ج. وقال في موضع اخر: "في المذكر والمؤنث للمبرد^(٢): فاما ما كان من غير لفظ مذكوره، وذلك قولك: اتان وحمار وجدي وعناق ورخل: الانثى من اولاد الضان وحمل، فقد صار هذا المؤنث بمخالفة المذكر معروفا يغني عن العلامة"^(٣).

د. وقال ناقلا ما قاله ابن جني^(٤): "قال ابو الفتح في المنصف: وفعلل: ذكر ابو عثمان انه يكون اسما وصفة وذكر ابو العباس انه انما جاء هذا المثال في النعت؛ نحو: جمرش، ونخوس"^(٥).

٢. الاعلام:

صرح الدكتور (عزيمة) باسماء الاعلام الذين نقل عنهم في مواضع كثيرة من مؤلفاته او الكتب التي حققها، ومن هذه المواضع:

أ. قال (عزيمة) في حديثه عن موضع اطراد زيادة الهمزة: "كلاء: موضع بالبصرة كأنهم يكلئون سفنهم هناك أي يحفظونها . قال سيبويه: هو فعّال من كالأ فالهمزة اصل والمعنى ان الموضع يدفع الريح عن السفن ويحفظها ومنهم من يجعلها فعلاء فلا يصرفها من كل إذا أعيا، لأنها ترفأ فيها السفن كأنها تكل فيها عن الجريء"^(٦).

ب. ونجده يقول عن (هار): "قال ابو حيان: هار يهور ويهار ويهير فعين هار تحتمل ان تكون واواً أو ياء فاصله هاير او هاور فقلبت وصيغ به ما صيغ بقاض وصار منقوصا مثل: شاكي السلاح"^(٧).

(١) شرح الشافية: ٨٤/١.

(٢) المذكر والمؤنث: ١٣١ .

(٣) نفسه: الهامش (٣): ٥٢ .

(٤) المنصف: ٣٠/١ .

(٥) مقدمة تحقيق كتاب المقتضب: ١١٩ .

(٦) المغني في تصريف الافعال: ٧٥، وينظر: الكتاب: ٣٢١/٢ .

(٧) اللباب من تصريف الافعال: ٢٠، وينظر: البحر المحيط: ٨٨ / ٥ .

ج. وقال: "العظاءة، بالظاء المحجمة المفتوحة والمد دويبة اكبر من الوزغة، ويقال في الواحد عظاية ايضاً قال الازهري: هي دويبة ملساء تشبه سام ابرص الا انها احسن منه، ولا تؤذي وتسمى شحمة الارض"^(١).

د. وقال ناقلاً قول الرضي: "قياس انسان انيسين كسر يحين في سرحان، فزادوا الياء في التصغير شاذاً .. ومن قال: انسان: افعان من نسي فانيسيان قياس عنده .. وقالوا في تصغير ليلة: لييلية بزيادة الياء كما في ١ نيسان وكانه تصغير ليلة"^(٢).

هـ. قال (عزيمة) عن قوله تعالى: (وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ)^(٣): "قال ابن عطية: لفظة (خير) افعل تفضيل، ولا مشاركة بين ايمانهم وكفرهم في الخير، وانما جاز ذلك كما في لفظة (خير) من الشياخ وتشعب الوجوه"^(٤).

وقد لجأ (عزيمة) الى طريقتين من طرائق النقل وهما:

١. النقل المباشر.

٢. النقل غير المباشر.

١. **النقل المباشر: وهو نوعان:**

أ. النقل بالنص.

ب. النقل بالمعنى.

أ. **النقل بالنص:**

نقل (عزيمة) نصوصاً من كتب كثيرة وهذه النصوص منها ما كانت منقوله

نصاً كما قالها اصحابها، ومن الامثلة التي تؤيد نقله الحرفي ما يأتي:

أ. قال في موضوع (معاني فاعل) ان سيبويه عبر عن المعنى الغالب في (فاعل) وهو المشاركة^(٥)، اذ قال: "اعلم انك اذا قلت فاعلته فقد كان من غيرك اليك مثل ما كان

(١) المذكر والمؤنث: هامش (١): ١٣٣ .

(٢) المقتضب: ٢ / هامش: (٢): ٢٧٨ .

(٣) ال عمران / ١١٠ .

(٤) دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني/٤/١٩٤١-١٩٠ .

(٥) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ١١١ .

منك اليه حين قلت فاعلته، ومثل ذلك ضارته وفارقه وكارمه وعازني وعازته وخصمني وخصمته^(١).

ب. ومن ذلك ما ذكره في القلب المكاني من ان البصريين لا يقولون بالقلب المكاني ان وجد المصدران للفعلين خلافا للكوفيين، ثم يذكر نسا لابن جني يفصح فيه عن مذهب البصريين^(٢)، اذ قال: "اعلم ان كل لفظين وجد فيهما تقديم وتأخير فامكن ان يكونا جميعا اصلين ليس احدهما مقلوبا عن صاحبه فهو القياس الذي لا يجوز غيره، وان لم يكن ذلك حكمت بان احدهما مقلوب عن صاحبه .. فهما تركيباه اصلان لا قلب فيهما قولهم: جذب وجذب ليس احدهما مقلوبا عن صاحبه، وذلك انهما جميعا يتصرفان تصرفاً واحداً، نحو: جذب يجذب جذباً فهو جاذب، والمفعول مجذوب.

وجذب يجذب جذباً والمفعول مجبوز، فان جعلت مع هذا احدهما اصلاً لصاحبه فسد ذلك، لانك لو فعلته لم يكن احدهما اسعد بهذه الحال من الاخر، فاذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية احدهما وجب ان يتوازيا وان يمثلا بصفتيهما معا، وكذلك ما هذه سبيله فان قصر احدهما عن تصرف صاحبه كم يساوه فيه كان اوسعهما تصرفاً اصلاً لصاحبه^(٣).

ج. ذكر نسا لسبويه مبيناً رأيه في أشياء^(٤)، ونص سبويه هو: "وكان اصل أشياء شياء، فكرهوا منها مع الهمزة مثل ماكره من الواو"^(٥)

د. تحدث (عزيمة) عن اضافة المصدر الى الفاعل ذاكرا ما جاء في كتب بعض النحاة، ومنها ما جاء في (المقتضب) في نص المبرد: "وتقول: اعجبك ضرب زيد عمرا، اذا كان زيد فاعلاً، وضرب زيد عمر اذا كان زيد مفعولاً، ونحوه، وقال الشاعر:

(١) الكتاب: ٢٣٨١/٢-١٢٣٩.

(٢) ينظر: اللباب من تصريف الافعال: ١٠.

(٣) الخصائص: ٢/(٧١-٧٢)، وينظر: اللباب من تصريف الافعال: ١٠.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٠/ الهامش (٢): ٣٠.

(٥) الكتاب: ٣٧٩/٢.

أفنى تلادي وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الاباريق

التقدير: ان قرعت القواقيز افواه الاباريق وتتصب الافواه، ان جعلت القواقيز فاعلا^(١).

ب. النقل بالمعنى:

مثلما كان (عضيمة) ينقل نصوصاً بلفظها كذلك كان يتصرف بنصوص اخرى فلا ينقلها بلفظها ونجده احيانا يذكر ذلك بان يشير في الهامش الى انه احد اكثر من نص بتصرف، والامثلة التي تؤيد نقله للنصوص بالمعنى كثيرة منها:

أ. قال في موضوع (توكيد الفعل) إن توكيد الفعل بعد إن الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة يكون قريباً من الواجب^(٢)، ويقول: "ويرى المبرّد أن التأكيد هنا واجب ولا يجيء الفعل خالياً من التوكيد الا في ضرورة الشعر"^(٣).

ب. وقال: "أصاف: اسم ماء بين مكة والبصرة لبني يربوع من تميم، ويقول الرضى: فعّال في الأعلام، الشخصية جميع الفاظها مؤنثة .."^(٤).

ج. وقال في موضوع (المضاعف من باب كرم): "ذكر سيبويه ان افعال الحسن والقبح تكون على فعّل، يفْعَل، ومثل بقبيح، ووسيم وجميل وشقيح ودميم، فيفيد هذا التمثيل أن (دم) من باب كرم^(٥).

د. قال ناقلا ما جاء في شرح الشافية عن تعريف الابنية: "قالابنية جمع بناء، وبناء الكلمة وصيغتها ووزنها بمعنى واحد، وهو عدد حروفها المرتبة وحركاتها وسكناتها"^(٦).

فالنص الذي ورد في شرح الشافية ما يأتي: "المراد عن بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتها" التي يمكن ان يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتبة

(١) المقتضب: ٢١/١، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ٢٥٩-٢٦٠ .

(٢) ينظر: المعنى في تصريف الافعال: ١٩٧ .

(٣) نفسه: ١٩٧، وينظر: المقتضب: ٢٣٢/١ .

(٤) المذكر والمؤنث: الهامش (١): ١-١، وينظر: شرح الشافية.

(٥) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ٢٥٥، وينظر: الكتاب: ٣٢٢/٢ .

(٦) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٢/١ .

وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والاصلية كل في موضعه.. " (١).

ب. النقل غير المباشر:

يلجأ الكثير من الباحثين الى هذه الطريقة وذلك لاسباب كثيرة تحول بينهم وبين الحصول على المصادر وهذه الاسباب (٢):

١. عدم الحصول على المصدر او المرجع لسبب من الاسباب.
 ٢. عدم العثور على النص او الموضع في المصدر الرئيس.
- أو أن العلم المذكور له اكثر من مؤلف ولم يحدد النص المأخوذ بالمصدر المعين.

وقد لجأ (عضيمة) الى النقل غير المباشر في كتبه، ومن امثلة ذلك:

أ. قال في حديثه عن (الفعل المضاعف): "وفي افعال ابن القطاع: وحكى الخليل دمُمت تدمُ (بضم العين فيهما) وحكى ابن خالويه: عزت الناقة تعز (بضم العين فيهما) " (٣).

ب. وقال: " في اللسان :وقال الازهري:قال الكسائي:إذا لم تحمل الناقة أول سنة يطرقها الفحل فهي عائط وحائل؛ فاذا لم تحمل السنة المقبلة ايضا فهي عائط عوط" (٤).

ج. وقال: "وفي خزانة الادب :قال أبو علي: فأما نحن فلم يقع الينا من الحكايات عن سيبويه مالم يثبت في كتابه الا حكايتان او ثلاث: أحدهما عن محمد بن يزيد عن ابي زيد عنه؛ وهي: أن محمد بن السري روى عن محمد بن يزيد أنه قال: لقي ابو زيد سيبويه فقال أبو زيد لسيبويه: إني سمعت عن العرب من يقول: قريت، وتوضيت بالياء فيبدل الياء من الهمزة، فقال: فكيف تقول افعل منه؟ قال، وينبغي ان تقول: اقري ... " (٥)

(١) شرح الشافية: ٢/١ .

(٢) ينظر: محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية: ٧٣ .

(٣) المغني في تصريف الافعال: ١٦٥ .

(٤) المذكر والمؤنث: الهامش: (٢): ١٦٨؛ وينظر: لسان العرب/(مادة عوط) .

(٥) المقتضب: ١/ الهامش (١): ١٦٦، وينظر: خزانة الاداب.

د. وقال في موضوع " وجوب توكيد المضارع " : أنه قيل عن سيبويه غير ما سُجِّل في كتابه عن وجوب توكيد المضارع إذا كان مثبتاً مستقبلاً واقعاً في جواب قسم غير مفصول من لام القسم بفاصل، فهذا ما يؤكد سيبويه في كتابه، وقد قيل عنه غير ذلك^(١)، إذ قال : "في ابن يعيش: وذهب ابو علي الى أنّ النون هنا غير لازمة وحكاه عن سيبويه"^(٢).

هـ. نقل (عضيمة) ما ذكره ابن الانباري، والفراء، والجوهري من لسان العرب عن كلمة (الْقُمَّل) في قوله تعالى: (فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الطُّوفَانَ وَالْجَرَادَ وَالْقُمَّلَ)^(٣)، إذ قال: "في لسان العرب: وقال ابن الانباري :واحدتها قملة قال الفراء: يجوز ان يكون واحد القمل كامل، مثل راعع وركع:وصائم وصوم.(وقال)^(٤) الجوهري:أما قملة الزرع دُوْبِيَّة تطير كالجراد وجمعها قمل"^(٥).

(١) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم (بحث): ٧٤٠ .

(٢) نفسه: ٧٤٠، ونظر: شرح المفصل: ٩/٣٩). (٥) ٧ : ١٣٣ .

(٣) الاعراف / ١٣٣ .

(٤) زيادة يقتضيهما السياق .

(٥) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/٤/٥٢٤، وينظر: لسان العرب/مادة (القمل).

المبحث الثالث

منهج (عضيمة) في الدراسة الصرفية

١. موقفه من آراء العلماء:

نقل الشيخ (عضيمة) آراءً كثيرة لعلماء كثر، ويمكن تقسيم هذه الآراء بحسب ذكره لها وعلى النحو الآتي:-

أ. ذكر آراء بعض العلماء من دون تأييد أو مخالفة:

إذ كان (عضيمة) ينقل آراء العلماء في مسألة معينة من غير أن يعطي رأيه أو من غير أن يرحب أحد هذه الآراء، والامثلة التي توضح ذلك كثيرة منها:
 أ. قال في موضوع (مواضع زيادة الياء) : "يأجج : وزنه (فَعَلَل) عند سيبويه بدليل فك الادغام؛ ليلحق بجعفر، وقال الرضي: الاقوى عندي انه (يَفْعَل)، لأن (أ ج ج) مستعمل في كلامهم وفك الادغام شاذ. واصحاب الحديث يرونه (يَأْجِج) بكسر الجيم، فتكون الياء على هذا زائدة لعدم النظير، وكذلك على رواية (يَأْجِج) بضم الجيم زائدة لعدم النظير (يَأْجِج) موضوع"^(١).

ب. وقال: "في شرح التسهيل لابي حيان: قال ابو بكر محمد بن يحيى المعروف بابن الخياط: اقامت سنين أسأل عن وزن (أرعوى)، فلم اجد من يعزمه، ووزنه، له فرع واصل، فجاز أن يقال وزنه: (اَفْعَلَل)، نظراً الى الاصل، ولو قال قائل (افعللى)، نظراً الى الفرع لكان وجهاً والاول اقيس وقال ابو الفتح: وزنها: (افعلاً) .. وفي لسان العرب: وزن ارعوى: (اَفْعَلَل) "^(٢).

ج. وقال ناقلاً ما جاء في كتاب (النشر لابن الجوزي) اختلاف العلماء في الموضوع الذي زادوا فيه التاء مع (الحين و) (الآن) و) (الأوان) وعلى النحو الآتي: "في النشر لابن الجزري: واما (لات حين) فان تاءها مفصولة من حين في مصاحف الامصار السبعة، فهي موصولة . بلا . زيدت عليها لتأنيث اللفظ، كما زيدت في (ربت وثمت) وهذا هو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي وائمة النحو والعربية والقراءة،

(١) المغني في تصريف الافعال: ٧٢ .

(٢) اللباب من تصريف الافعال: (٩. ٨) .

فعلى هذا يوقف على التاء او على الهاء بدلا منها كما تقدم. وقال ابو عبيد القاسم بن سلام: ان التاء مفصولة من (لا) موصولة (بحين).
 قال فالوقف عندي على (لا) والابتداء (بحين)؛ لاني نظرتها في الامام (تحين) التاء متصلة ولان تفسير ابن عباس يدل على انها اخت ليس .. قال: والعرب تلحق التاء باسما الزمان : حين، والان، واوان، فنقول: كان هذا تحين كان لك، وكذلك تاوان ذاك، واذهب تالان (١) .. " ثم قال: " علق ابو حيان على راي ابي عبيد (٢) " بقوله: " وكيف يصنع بقوله: ولات ساعة مندم، ولات اوان (٣) ".
 وترى الباحثة ان مجيء التاء متصلة ب (لا) في القرآن الكريم في قوله تعالى: (ولات حِينٍ مَّناصٍ) (٤) تعد حجة اقوى من القول إنها وردت مسموعة عن العرب وان اعتد بكلامهم في الاستشهاد.
 ان اغلب النحاة والقراء قالوا بالوقف على التاء (٥)، أما قراءة أبي عبيد القاسم ابن سلام: (لا تحين مناص) فقد قيل عنها إنها مخالفة لخط المصحف المجمع عليه، إذ إن من شروط قبول القراءة ان تكون موافقة لخط المصحف وان خالفته لا تقبل (٦).
 د. وقال: " المبرّد جمع نحو (مُحَمَّر) (مُحَمَّار) جمع تكسير، وقال (مياسير، ومياقين) جمع (موسر، وموقن). ويرى سيبويه بمنع تكسير الاوصاف المبدوءة بالميم سواء اسم فاعل كانت أم مفعول (٧) ".

(١) المذكر والمؤنث: الهامش (٢)/(١٨٣. ١٨٤)، وينظر: النشر في القراءات العشر: ١٥٠/٢.

(٢) المذكر والمؤنث: ١٨٤/٢.

(٣) البحر المحيط: ٧/(٣٨٤).

(٤) ص/ ٣.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/(٥٧. ٥٨)، ومعاني القرآن: ٢/(٣٩٧. ٣٩٨)، والجامع واحكام القرآن: ١٥/١٤٦.

(٦) ينظر: مشكل اعراب القرآن: ٢/(٦٢٣).

(٧) المقتضب: ٢/ هامش (٣): ٢٥٢، وينظر: الكتاب: ٢/٢١٠.

ب. تأييده آراء العلماء:

ومن الامثلة التي توضح تأييد (عزيمة) لاقوال العلماء ما يأتي:

أ. قال ناقلاً قول ابن الشجري وبعض الصرفيين عن وزن (تُماضر): "تُماضر: يقول ابن الشجري: وزنها (فُعَالل) والتاء اصل عند بعض الصرفيين؛ لأن التاء اذا وقعت موقع الحروف الاصول فهي اصل حتى يقوم دليل على زيادتها وبعض الصرفيين يشتق (تُماضر) من اللين (المضير والماضر) وهو الحامض فوزنها (تفاعل)، ولا أرى بهذا القول بأساً ويقويه أنّ النساء يوصف بالبياض^(١)."

وترى الباحثة أنّ الشيخ (عزيمة) أيد الرأي الاول والرأي الثاني، وذلك لأنّه عندما ذكر أنّ ابن الشجري جعل وزن (تُماضر) (فُعَالل) نجده اعطى تعليلاً لعدم زيادة التاء هنا، وعندما عرض الرأي الثاني في هذا اللفظ استساغة وايده ايضاً فهو يجعل وزن (تُماضر): (فُعَالل و تفاعل).

ب. وقال مبيناً رأيه ورأي غيره من العلماء في لفظ (ضيون): "اجتمع في لفظه (ضيون) شذوذان تصريفيان:

أ. جاءت على (فِيَعَل) وهو بناء لا يكون في المعتل وإنما اختص به الصحيح؛ كما اختص المعتل (بَفِيَعَل) .

ب. اجتمعت الواو والياء وسبق الساكن فكان القياس قلب الواو ياء وادغامها في الياء وفي المخصص: والضيون، وهو السنور يقع على المذكر والمؤنث. قال الفارسي وغيره من النحويين: ضيون شاذ، وإنما هو من باب مَكْوَزَة ومَرِيْمَ وحيوة حين قالوا: رجاء بن حيوة في الشذوذ^(٢). وقال ناقلاً قول ابن بري: "وضيون: فَيَعَل لافْعُول؛ لأن باب ضيَعَم أكثر من باب جَهْوَر^(٣)."

(١) المغني في تصريف الافعال: ٨٤، وينظر: امالي ابن الشجري: ٤٣/١ .

(٢) المذكر والمؤنث: الهامش (٥)، (٧٥)، وينظر: المخصص: ١٠٨/١٦ .

(٣) المذكر والمؤنث: الهامش (٥): (٧٥ . ٧٦).

ج. قال المبرد: "فأما ما كان من الياء مثل: شَوَيْتَ إذا قلت (فاعيل) فلا يجوز الا (شواوي) فاعلم وذاك؛ لان الواو من اصل الكلمة، وقد كان يفر اليها من الياء التي هي اصل فلما كانت ثابتة لم يجر أن يتعدى الي غيرها^(١)".

وافق (عضيمة) المبرد فيما قاله عن (شوي)، اذ قال: "فاعيل من (شوي) (شواوي) تبقى الواو الثانية ولا تقلب همزة؛ لبعدها من الطرف، كما في طواويس واذا خفت الياء المشددة قلبت الواو همزة ثم قلبت الكسرة فتحة، والياء ألفاً، ثم أبدلت الهمزة واوا فيصير (شواوي)^(٢)".

ج. ترجيحه آراء بعض العلماء:

كان لعضيمة أكثر من موقف اتجاه آراء العلماء، ومنها ترجيح رأي عالم على آخر، وان كان مثال ذلك يكمن في موضع واحد الا أنه يعد موقفاً اتخذته (عضيمة) من آراء العلماء ومثاله قوله: " اذا قلت: هما تفعلان يعني امراتين فهل يفتح الفعل بتاء فوقية حملاً للمضمر على المظهر ورعياً للمعنى او بياء تحتية رعيماً للفظ، فإن هذا اللفظ يكون للمذكرين:

الاول: قول ابن ابي العافية تلميذ الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع، والثاني قول ابن الباذش^(٣).

د. بين تأييده بعض العلماء ومخالفته بعضهم الاخر:

أ. قال في موضوع (لمحات عن تخفيف الاسماء الثلاثية و تفرعاتها) وذلك في تخفيف (فعل) الاسم، إذ إن من تفرعاته "تسكين العين ونقل حركاتها الى الفاء جاء في الشواذ في هذه الكلمات: للكذب، بكلمة (في جميع القرآن) الكلم، لَعْباً، نَجَس، نَكْدًا، ورَفْكُمْ. يوجه أبو حيان هذا التفرع^(٤)، إذ قال أبو حيان: "وهي لغة فصيحة مثل:

(١) المقتضب: ١٤٧/١.

(٢) نفسه: ١/ الهامش (١): ١٤٧.

(٣) المغني في تعريف الافعال: ١٣٧.

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/٢/ ٥٨٥.

كَتَفَ وَكَتَّفَ. ووجهه أنه أتبع فاء الكلمة لعينها، فنقل اجتماع كسرتين، فسكن العين" (١).

(فعزيمة) لم يوافق على ما ذكره أبو حيان من حصول الاتباع فقال: "ونردُّ على أبي حيان فنقول: ان الاتباع لا يكون الا في حلقي العين، والصحيح ان العين سكنت ثم نقلت كسرتها الى الفاء، ويسوغ توجيه أبي حيان في حلقي العين نحو (لعباً) (٢). وهو يذكر أسناداً لردّه ما ذكره الرضي في شرح الشافية اذ قال: "فالذي من الحلقي يجوز ان يكون فرع (فِعِل) المكسور الفاء والعين، كما تقول في إِبِل: إِبِل، ويجوز ان يكون نقل حركة العين الى ما قبلها كراهة الانتقال من الاخف الى الاثقل، وكره حذف اقوى الحركتين أي: الكسرة، فنقلت الى الفاء، والذي من غير الحلقي لا يكون الا على الوجه الثاني، لانه لا يجوز فيه (فِعِل) بالاتباع" (٣).

فالشيخ أيد الرضي في قوله إنّ الاتباع لا يحصل الا في الحلقي العين، أما في غير الحلقي فتنتقل حركة العين الى ما قبلها كراهة الانتقال من الاخف الى الاثقل، ولولا تاييده للرضي لما جعله رداً على ابي حيان ومخالفاً له.

هـ. تخطئته آراء بعض العلماء:

ومن الامثلة التي توضح ذلك ما يأتي:

أ. عندما استشهد المبرّد والفراء على جمع (حَلَق) على (أحلاق) بابيات شعرية، اذ قال (عزيمة): "ونقد المبرّد علي بن حمزة البصري في كتابه التنبيهات (٤) فقال: وهكذا رواه جماعة منهم الفراء وغيره، وقد أساء أبو العباس في هذا القول على انه انما اتبع أبا بشر عمرو بن عثمان سيبيويه بان جمع (فَعَل) على (أفعال) ما عدا الستة الاحرف التي شرطها وقد جاء عن العرب الفصحاء غيرها. فمن ذلك كهف وأكهاف.. وتلج وأثلاج.. وقالوا: شيء زايد على كذا، وزيد على كذا، ثم جمعوا زيدا على أزياد.. وقد جمعوا طرفاً على أطراف.. وجمعوا عيناً على أعيان.. وقين

(١) البحر المحيط: ٤/٤٤٧، ٥/٢٨ .

(٢) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/٢/٥٨٦ .

(٣) شرح الشافية: ١/٤٢ .

(٤) ينظر: بقية التنبيهات على اغلاط الرواة: ٣٥ .

وأقيان، وطير وأطيّار، وطيور، وسير وأسيار، ودين وأديان، وبيت وأبيات وسيف وأسياف وسيوف^(١).

الشيخ (عزيمة) لم يوافق على ما قاله ابن حمزة في نقده للمبرد، إذ قال: "وقد أخطأ ابن حمزة في نقده فخلط بين جمع الصحيح العين ومعلتها وكلام المبرد انما هو في صحيح العين أما معلتها فيجمع قياساً في القلة على (أفعال)"^(٢).
ب. وقد خطأ شيخنا المبرد في رأيه وذلك عندما ذكر أن من أمثلة الخماسي الذي لازيادة فيه (نُخُورَش) على زنة (فَعَلَّلِل) ^(٣)، أما (عزيمة) فقد علق على ما قاله المبرد بقوله: "وعد المبرد هذه الكلمة من الخماسي المجرّد خطأ، فان الواو زائدة بيقين فإنها لا تكون حشواً مع ثلاثة اصول فصاعداً الا زائدة"^(٤).

ثم ذكر نصاً من المنصف يؤيد ما ذهب اليه، اذ يقول ابن جنّي: "تخورش: ليس عندي من بنات الخمسة؛ لأن فيه واواً، والواو لا تكون اصلاً في نوات الخمسة"^(٥).

و. مخالفته آراء بعض العلماء:

خالف (عزيمة) آراء بعض العلماء، وامثلة ذلك كثيرة نذكر منها:
أ. قال متحدثاً عن ابنية الاسم الرباعي المجرّد: "جاء مثال (بَرْتَن) في القرآن. زخرف، في اربعة مواضع، وسندس في ثلاثة مواضع. ومن مضاعف الرباعي (الهدهد) وجاء (سنبله وسنابل) ويرى الزمخشري ان النون زائدة، والاولى الحكم باصالتها، لان النون لا تزداد ثانياً الا بثبت"^(٦) فهو لا يرى بان النون في (سنبله) زائدة كما يراها الزمخشري وانما يقول باصالتها وعلى هذا (فعزيمة) يجعل وزن (سُنْبُل) (فُعُلُّ) أما الزمخشري فيراها على وزن (فُنْعَل).

(١) المذكر والمؤنث: الهامش (١): ٣٣٢.

(٢) نفسه: الهامش (١): ٣٣٢.

(٣) ينظر: المقتضب: ٦٨/١.

(٤) المقتضب: ١/هامش (٩): (٦٨).

(٥) المنصف: ٣١/١.

(٦) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٢/٤٩٥-٤٩٦، لم اعثر على رأي الزمخشري في الكشف وشرح المفصل.

ب. وخالف الفراء في كلمة (كَحَل) إذ ذكر ابن الانباري أن الفراء قال: "كَحَل تُجْرَى ولا تُجْرَى، وترك إجراء كحل في الكلام والشعر هو الصواب وربما اضطر الشاعر الى اجرائه"^(١).

وجد أن الشيخ (عزيمة) لا يرتضي ما ذكره الفراء عن هذه الكلمة إذ يقول: "كيف يكون حرفه في ضرورات الشعر، وهو مؤنث ثلاثي ساكن الوسط كهذا، يجوز فيه الصرف وتركه؟"^(٢).

ج. ذكر أبو بكر بن الانباري في حديثه عما فيه ألف التأنيث المقصورة أنه: "إذا كانت الياء في النعت كان على مثال (فَعَلَى)؛ كقولك: عَطَشَى وَسَكْرَى، وعلى مثال (فُعَلَى)، كقولك: حُبَلَى وَحُسْنَى"^(٣). قال عزيمة عن كلمة "حُسْنَى" في الهامش هي "مصدر، ولايجوز ان يكون مؤنث الاحسن اسم تفضيل، لانه ليس فيه (ال) ولا مضاف"^(٤) فهو لايعدها من الصفات كما ذكر ابن الانباري كما لايجيز كون "حسنى" مؤنث.

ز. رده على مذاهب بعض العلماء:

عرض (عزيمة) مذاهب متعددة للعلماء، وقد رد قسماً من هذه المذاهب لعدة امور، ومن امثلة ذلك ما يأتي:

أ. قال عن مذهب الاخفش: "ذهب أبو الحسن الاخفش الى أن أشياء جمع شيء بالتخفيف جمع شيء على أفعلاء والاصل اشياء ثم حذفت اللام؛ للتخفيف فصارت اشياء على وزن افعاء ويضعف هذا المذهب امور:

أ. فَعَل لا يجمع على أفعلاء وانما يكسر على مفعول وأفعال.

ب. حذف الهمزة التي هي لام الكلمة من غير سبب فهو حذف شاذ.

ج. ليس في كلام العرب جمع أفعلاء على فعالي فجمع أشياء على أشايا وأشأوى يرد مذهب الاخفش.

(١) المذكر والمؤنث: ٥٧٠ .

(٢) نفسه: الهامش (١): ٥٧٠ .

(٣) نفسه: ١٩٠ .

(٤) نفسه: الهامش (٣): ١٩٠ .

د. تصغير أشياء على لفظها مما يبطل أنها جمع في الاصل على أفعلاء؛ لأن صيغة أفعلاء من صيغ جمع التكسير التي للكثرة وهي لا تصغر على لفظها وإنما يصغر مفردها ثم يجمع^(١).

وكان رد الشيخ "عضيمة" موافقا لاراء العلماء القدامى الذين ضعفوا رأي الاخفش، إذ نجد ابن جني يردّ على الاخفش وذلك بقوله: "وأما قول أبي الحسن إنها أفعلاء" فلأنه هرب من القلب، فلم يجعلها "فعاء" ورأها غير مصروفة فلم يجعلها "أفعلاً" فذهب الى أنها "أفعلاء" محذوفة اللام، فأما تشبيهه لها "بشاعر وشعراء" فمن قبل ان شيئاً "فَعَلَ" وليس حكم "فَعَلَ" ان يجمع على "أفعلاء" ^(٢).

وقد رد ابن عصفور رأي الاخفش إذ يرى أن حذف الهمزة التي هي لام الفعل من القلة التي لا يقاس عليها، ويرى ان القلب اوسع منه ويذكر أن (اشياء) لو كانت على زنة (أفعلاء) لكانت من أبنية جموع الكثرة التي عند تصغيرها اما ترد الى جموع القلة ان كان للاسم جمع قلة او ترد الى المفرد، ثم يصغر المفرد ويجمع بالواو والنون ان كان مذكرا بالالف والتاء ان كان مؤنثا، اما (اشياء) فان تصغيرها يكون على لفظها (اشياء) ^(٣).

وبذلك نجد ان شيخنا (عضيمة) كان جامعا لما جاء به العلماء من ردود على مذهب الاخفش.

ب. قال عن مذهب الفراء: "مذهب الفراء من الكوفيين أشياء جمع لشيء بالتشديد والاصل أشيئا على وزن (أفعلاء) فحذفت الهمزة للتخفيف فصار (أشياء) على وزن (أفعاء) ويرد عليه:

أ. دعوى أن أشياء جمع شيء بالتشديد لا يقوم عليها دليل فان شيئاً المشدد لم يجيء في كلامهم كما جاء الاصل كثيراً في نحو (سيد وميت وهيت) المخففة.

ب. كما يرد على مذهب الفراء ماورد على مذهب الاخفش من أن حذف اللام من غير سبب يقتضيه فهو حذف شاذ، وكذلك جمعها على (أشايا) و (أشاوى) و (أشياوات)؛

(١) المغني في نصريف الافعال: (٣٧-٣٨).

(٢) المنصف: ٩٥/٢.

(٣) ينظر: الممتع من التصريف: ٥١٤-٥١٥. وينظر: المقتضب: ٣٠/١.

لأن (أفعلاء)، لاتجمع على هذه المجموع. وتصغير (أشياء) على لفظها مما يرد به على الفراء ايضاً^(١).

وكان رد "عزيمة" اعتماداً على ما ورد لدى علمائنا على رأي الفراء فهذا ابن جني يقول: "والذي ادعاه من أنّ "شيئاً" محذوف من "شيء" لا اعلم له دلالة تدل عليه، لأننا لم نسمعهم قالوا: "شيء" كما قالوا: "هين" ولو كان اصله "شيئاً" لنطقوا به؛ كما قالوا: "هين، وهين" ^(٢).

أما ابن عصفور فقد أوضح رأيه في حذف الهمزة التي هي لام الفعل بأنه قليل ولا يقاس عليه، وإنما القلب فهو أوسع منه، ولو كان وزن (أشياء) او (أفعلاء) لكان من ابنية جموع الكثرة التي لا تصغر على لفظها اما (أشياء) فتصغر على لفظها^(٣).

ج. قال ناقلاً مذهب الكسائي وارداً عليه: "مذهب الكسائي من الكوفيين: (أشياء) جمع لشيء المخفف فوزنها (أفعال) وليس فيها قلب مكاني وفعل المعتل العين يجمع على أفعال (كبيت وأبيات وسيف وأسياف) قال: والذي يدل على أن (أشياء) جمع وليس بمفرد قولهم (ثلاثة أشياء)؛ لأن الثلاثة وما بعدها الى العشرة تضاف الى الجمع ويقول منعت الصرف للتوهم فشبهت بما في اخره همزة التانيث كحمراء. ويرد عليه:

أ. منع صرفها يكون بلا علة تقتضيه فهو شاذ وأشياء وردت ممنوعة من الصرف في القرآن الكريم وكلام العرب، ويبعد أن يكون ذلك المنع من الصرف جاء شاذاً بلا علة سوى التوهم.

ب. جمعها على أشايا وأشواى وأشياوات، يبعد ان تكون (أشياء) على وزن أفعال؛ لأن (أفعالاً) الجمع لا يجمع على هذه المجموع^(٤).

إنّ ما ذهب إليه الكسائي لم يلق القبول من لدن عدد من العلماء الذين سبقوا (عزيمة) في رده على الكسائي ومن هذه الردود قول بعضهم: "فالذي يرد به على الكسائي انه لو كان (أفعالاً)، لكان مصروفاً ك (أبيات) و (أجمال) و (أعباء)، إذ لا

(١) المغني في تصريف الافعال: ٣٨.

(٢) المنصف: ٢/(٩٦-٩٧).

(٣) ينظر: الممتع في التصريف: ٥١٤/٢.

(٤) المغني في تصريف الافعال(٣٨-٣٩).

موجب لمنع الصرف، فإن أحتج بأنهم لما جمعوه بالالف والتاء فقالوا: "أشياوات" أشبه "فَعْلَاء" فمَنع الصرف؛ فالجواب أن " افعالاً" لا يجمع بالالف والتاء. فإذا قد جمعوا (أشياء) بالالف والتاء فذلك دليل على ما ادعى الخليل من انها (أفعلاء)، وبتقدير انها (أفعال) جمعت بالالف والتاء فان هذا القدر لا يوجب منع الصرف، لان ذلك لم يستقر في العلل المانعة للصرف^(١).

ز. الرد على آراء بعض العلماء بما جاء في القرآن الكريم:

إذ نجده يعرض آراء العلماء في مسألة ما ثم نجده يعرض هذه المسألة كما وجدها في القرآن الكريم ومن ذلك قوله: "يرى سيبويه ان تثنية اسم الجمع واسم الجنس الجمعي وجمعهما موقوف على السماع"^(٢). ثم يذكر نص سيبويه في ذلك "واعلم أنه ليس كل جمع يجمع، كما انه ليس كل مصدر يجمع .. كما انهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع ، نحو: الثَّمَر وقالوا: الثَّمَران ولم يقولوا أباراراً^(٣) ". بعد ذكره لما يراه سيبويه في تثنية اسم الجمع وجمعه نجده يقول: "جاءت تثنية اسم الجمع في القرآن الكريم في قوله تعالى: ١. (إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ)^(٤) . ٢. (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْجَزَيْنِ أَحْصَى^(٥))"^(٦). وذكر آيات اخرى تدل على ذلك. وقد ذكر آيات كثيرة من القرآن الكريم تدل على جمع اسم الجمع منها قوله تعالى: (وَلَقَدْ أَهْلَكْنَا أَشْيَاعَكُمْ)^(٧)، و(يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجاً)^(٨)، فضلاً عن انه ذكر آيات اخرى تدل على جمع اسم الجنس الجمعي^(٩).

(١) الممتع في التصريف: ٢/(٥١٣-٥١٤)، وينظر : هامش المنصف: ٢/٩٦.

(٢) جموع التفسير في القرآن الكريم (البحث) : ٣٦٠ .

(٣) الكتاب : ٢/٢٠٠ .

(٤) ال عمران / ١٥٥ .

(٥) الكهف/١٢ .

(٦) جموع التفسير في القرآن الكريم (بحث): ٣٦٠ .

(٧) القمر / ٥١ .

(٨) النبا/١٨ .

(٩) ينظر: جموع التفسير في القرآن الكريم (بحث): ٣٦١.

ب. تحدث عن الصيغ التي منع سيبويه تكسيورها، إذ قال: "منع سيبويه تكسير هذه الصيغ في كتابه: فعّال نحو: شرّاب وقَتّال. فعّال نحو: حُسّان وكُرّام. الفِعْيَل نحو: شَرِيْب وفَسِيْق، أَسْم المفعول من الثلاثي نحو: مضروب، كل ما كان على (مُفْعَل) او (مُفْعِل) يريد صيغتي اسم المفعول واسم الفاعل من الزائد على ثلاثة، فُعْل نحو: زُمَّلَ وَجُبًّا. فُعْيَل نحو: زُمِّيْل، فَيْعِل نحو: سَيِّد. هذا ما قاله سيبويه في كتابه^(١)، ثم نراه يكسر كثيراً من هذه الصيغ في كتابه^(٢)، ثم يذكر (عزيمة) عدداً من الصيغ التي وجدها عند سيبويه وقد كسرهما او أشار الى تكسيورها^(٣). وبعد ذكره هذه الصيغ نجده يقول: "احتكمت الى اسلوب القرآن في هذا الموضوع فتبين لي ما يأتي:

هذه الصيغ التي منع سيبويه من تكسيورها جاءت كثيراً في القرآن الكريم ولم تجمع جمع تكسير في موضع من المواضع، بل جمعت جمع مذكر سالما في (١٨٣) مادة، وجمعت جمع مؤنث سالما في (٣٨) مادة ولولا خوف الاطالة لذكرت هذه الجموع^(٤)، ثم يشير في ذلك الى كتابه دراسات لاسلوب القرآن الكريم القسم الثاني في الجزء الرابع^(٥)، ثم نجده يقول: "لم يقع تكسير لصيغة من هذه الصيغ في القرآن لا في السبع ولا في العشر ولا في المشهود من الشواذ". ولو احتكمتنا الى الذوق ما استساغ تكسير هذه الصيغ، لا يستسيغ احد ان يقول في تكسير مدرس: مدارس او في معلم: معالم او في مؤدّب: مادب .. او في مهذّب: مهاذب. بعض الناس هنا يقول في جمع مدير: مدائر وهذا من التوهم كما قالوا في مصيبة: مصائب وفي معيشة: معائش وفي مفازة: مفائر ولا يقاس على هذا التوهم^(٦)."

إذ نجده هنا ان (عزيمة) يعرض ما وجده في كتاب سيبويه من تناقض في آرائه، ثم يحتكم الى القرآن الكريم، كما وجدناه يذكر رايه في هذه المسألة.

(١) ينظر: الكتاب: ٢/٢١٠.

(٢) جموع التكسير في القرآن الكريم (بحث): ٣٥٢.

(٣) ينظر: نفسه: (٣٥٢-٣٥٣).

(٤) ينظر: نفسه: ٣٥٤.

(٥) ص (٢٩٣-٣١٦).

(٦) جموع التكسير في القرآن الكريم (بحث): (٣٥٤).

ومما يؤخذ على الشيخ انه ذكر ان الصيغ التي منع سيبويه تكسيرها وجدها في القرآن الكريم جمعت جمع مذكر سالماً في (١٨٣) مادة. وجمعت جمع مؤنث سالماً في (٣٨) مادة ولم يذكر شاهداً واحداً يؤيد ما قاله وانما اكتفى بالقول: "ولولا خوف الاطالة لذكرت هذه الجموع"^(١)، مع انه لو ذكر شاهداً واحداً لكل جمع ما كانت هناك اية اطالة.

٢. نقل مسائل الخلاف بين سيبويه والمبرد:

عرض (عزيمة) مسائل كثيرة وجد فيها خلافاً بين سيبويه والمبرد ومنها:

أ. قال سيبويه: "واما ناس من العرب فانهم جعلوها بمنزلة واو قال، فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وكانت معتلة فقالوا: ايتعد كما قالوا: قيل، وقالوا: ياتعد كما قالوا: قال وقالوا: مُوتَعِدُ، كما قالوا: قول"^(٢). قال (عزيمة): "وقد عرض المبرد في نقده لكتاب سيبويه لهذه المسألة قال: قال محمد: وليس (يا تَعِدُ) بمنزلة (قال)؛ لان واو (قال) في موضع حركة (واو) (ياتعد) ساكنة، ولكن قلبوها كما قلبوا واو (يَوجَل) في قولهم (ياجل)^(٣)". اما ابن ولاد فقد رد على ما قاله المبرد ورده هذا ما ذكر (عزيمة)، اذ قال: "ورد عليه ابن ولاد بقوله: قال محمد: قوله: انهم قلبوا واو (ياتعد) الفا كما قلبوها في (ياجل) صحيح وليس مخالفاً لما قاله سيبويه؛ لأنه ذكر انهم جعلوا هذه الواو تابعة لحركة ما قبلها فصيروها ألفاً لا نفتاح الحرف الذي قبلها فجعل هذه علة لقبها فانما أتى محمد بمسألة نظيرها ولم يات بعلة لقبها والاعتلال لهما جميعاً ما ذكره سيبويه"^(٤).

ب. ذكر (عزيمة) حديث المبرد عن همز الواو المضمومة ضمة لازمة^(٥)، ثم قال: "والمبرد في نقده على سيبويه اعترض على قوله: وإذا جمعت (ورقاء) اسم رجل قلت (ورقاوون) فلم تهمز. قال محمد: والهمز في موضع الواو الأولى جائز؛

(١) نفسه: (٣٥٤).

(٢) الكتاب: ٢/(٣٥٧).

(٣) المقتضب: ١/ الهامش (٢) (٩٢).

(٤) المقتضب: ١/ الهامش (٢) (٩٢)، وينظر الانتصار لابن ولاد (٢٦٣-٢٦٤).

(٥) المقتضب: ١/ الهامش (١) ٩٣.

وذلك لأنها واو انضمت بمنزلة واو (أدور) جمع (دار) فانث في الهمزة وتركه بالخيار، وهذا قول ابي عثمان المازني: اذا اردت همزت للضمة لا لانك اثبت الهمزة التي كانت في الواحدة" (١)، ثم ذكر رد ابن ولاد في هذه المسألة، إذ قال: "في هذه المسألة جوابان: احدهما يوافق فيه الراد، وهو ان يكون قوله: لم تهمز الواو اذا انضمت؛ لأنه ليس بابه، وقد ذكره في مواضع آخر؛ والجواب الاخر: انه لايجوز همزها على ذلك؛ لأن الهمز انما ترك فيها فرقا بينها وبين ما هي اصل او مبدلة من الاصل كهزمة (قراء)، (رداء)، و (كساء)؛ لانك تقول في هذا (كساءان) و (رداءان) وفي النسب (كسائي)، (ردائي)، وان سميت رجلا فجمعت قلت (كساؤون) بالهمز، هذا الوجه فيها. فاما (حمراء)، و (ورقاء) فانك تبدل مكان الهمزة واوا؛ لأنها زائدة للتأنيث، وجعل ذلك فرقا بينها وبين ما هو من نفس الكلمة، أو عوض من حرف من نفس الكلمة، وانت اذا همزته لا لانضمامه كان اللفظ بتركه على حاله وبهمزة لانضمامه واحداً، وبطل ما ارادت العرب من الفرق، الا ترى انهم يقولون (حمراوي) في النسب وفي الاثنين: (حمراوان)، وفي الجمع (حمراوات) وإذا سميت رجلاً (حمراء) قلت: حمراون كما قلت (ورقاوون)" (٢).

ج. وقال ناقلاً وباختصار خلافاً بين سيبويه والمبرد عن تكسير (مقعنسس)، إذ قال: "جد خلافاً بين سيبويه والمبرد في تكسير نحو: (مقعنسس)، يقول سيبويه في التفسير: مقاعس، ويقول المبرد: قعاسس" (٣).

٣. توثيقه آراء سيبويه:

وجدت (عزيمة) يصحح آراء نقلت عن سيبويه وهي غير موجودة في كتابه، وأما الموجود هو خلاف ما نسب إليه أو نجده يذكر آراء تعود لسيبويه ونسبت الي غيره، ومن امثلة ذلك ما يأتي:

(١) المقتضب: ١/ الهامش (١): ٩٣، وينظر: المنصف.

(٢) الانتصار لابن ولاد: (٢١٤-٢١٥)، وينظر المقتضب: ١/ الهامش (١): ٩٣.

(٣) جموع التفسير في القرآن الكريم (بحث): ٣٥٣.

أ. قال عند حديثه عن (وجوب توكيد الفعل المضارع) اذا كان جواباً لقسم مثبتاً مستقبلاً وغير مفصول من لام القسم^(١)، قال: " وجب التوكيد للفرق بين لام الابتداء؛ لانك قد تذكر الافعال ولا تذكر المقسم به فنقول: لاجتهدنّ يعلم أن هذه اللام لام القسم .. ونقل ابن يعيش أن أبا علي يرى أن النون هنا غير لازمة وحكاها ابو علي عن سيبويه وبالرجوع الى كتاب سيبويه نجد فيه وجوب التوكيد^(٢)، ثم ذكر نص سيبويه ونصه: " ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب الذي دخلته لام القسم فذلك لاتفارقه الخفيفة والثقيلة لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم^(٣)."

ب. وقال: " وأصل (بيع، يُبع) فاعلّت العين بنقل حركتها الى الفاء وسلمت الياء^(٤)، ثم قال: " هذا مذهب سيبويه كما هو مسطرّ في كتابه والعجيب ان الرضي في شرح الكافية^(٥) ينسبه الى الجزولي^(٦)، ثم ذكر قول سيبويه، وقوله: " واذا قلت: فُعل من هذه الاشياء كسّرت الفاء وحولت عليها حركة العين^(٧)."

٤. بيان ما نسب الى المبرّد من آراء مخطوطة:

ويتضح هذا عند تحقيقه كتاب (المقتضب) ومن ذلك:

أ. بين المبرّد في نص صريح له أن الهاء من حروف الزيادة وذلك في باب معرفة الزوائد ومواقعها^(٨)، وهذا ما ذكره عضيمة إذ قال صرح المبرّد بان الهاء حرف من

(١) ينظر : المغني في تصريف الافعال: ١٩٧، وابو العباس المبرّد واثره في علوم العربية: ٩٥.

(٢) المغني في تصريف الافعال: الهامش (١): ١٩٧.

(٣) الكتاب: ١٤٩/٢.

(٤) المغني في تصريف الافعال: ٢٠٢.

(٥) ينظر : شرح الكافية: ٢٧٠/٢.

(٦) هامش المغني في تصريف الافعال: ٢٠٢.

(٧) الكتاب: ٣٦٠/٢.

(٨) ينظر: المقتضب: ٥٦/١.

حروف الزيادة في هذا الباب وبين مواضع زيادتها ثم صرح مرة اخرى في باب (حروف البذل) الذي يلي هذا الباب، بأن الهاء من حروف الزوائد^(١)، ثم نجده يقول: "هذا الكلام الصريح من المبرّد يقابله اصرار من كثير من النحويين على ان ينسبوا الى المبرد القول بأنه اخرج الهاء من حروف الزيادة^(٢)"، ومن النصوص التي ذكرها نصا لابن جني ، إذ نقل (عزيمة) قوله من كتابه سر صناعة الاعراب ، اذ قال: " اخرج ابو العباس الهاء من حروف الزيادة^(٣)"، وأشار الى ان ابن يعيش^(٤) ، والرضي^(٥) قد قالوا بذلك ايضاً.

ب. قال المبرد فيما جاء على وزن (فُعَل) من القول إنّما يكون على: (فُؤَل)؛ وكذلك في جمع (خِوَان) انما يكون على (خُؤَن)، والاصل فيهما: (قُؤَل)، و(خُؤَن)^(٦). ثم قال المبرد " فإن جئت به على الاصل فأردت أن تبدل من الواو همزة كان ذلك جائزاً، لانضمامها وقلمها يبلغ به الاصل وهو جائز ولكنه مجتنب لثقله ولان الصحيح فيه يجوز فيه اسكان المضموم والمكسور في مثل هذا الباب"^(٧). وقد استشهد بأبيات شعرية جاءت على الاصل.

قال (عزيمة) في هذا: "الظاهر من كلام المبرّد ان تصحيح نحو: فُعَل من الاجوف جائز في الضرورة كما تقيده هذه العبارة وبدليل استشهاده بالشعر على هذا وبدليل قوله: "لكنه مجتنب لثقله" وابن يعيش ينسب اليه الجواز في غير الشعر قال: واستعمال الاصل الذي هو الضم وهنا من ضرورات الشعر عند سيبويه وهو عند ابي العباس جائز في غير الشعر ، قال: فان جئت به على الاصل فأردت ان تبدل من

(١) نفسه: ١ / ٥٦ الهامش (١).

(٢) نفسه: ١ / ٥٦ الهامش (١).

(٣) نفسه: ١ / ٥٦ الهامش (١)، وينظر : سر صناعة الاعراب : ٢ / ٢١٥.

(٤) ينظر : شرح المفصل: ٩ / ١٤٣.

(٥) ينظر : شرح الشافية : ٢ / ٣٨٢.

(٦) ينظر : نفسه: ٢ / ٣٨٢.

(٧) ينظر : المقتضب : ١ / ١١٣.

الواو همزة كان ذلك جائزاً ؛ لانضمامها وقلما يبلغ به الاصل وهو جائز . فقد ساق ابن يعيش نصاً عن المبرد هو في المقتضب وترك قوله: ولكنه مجتنب لثقله^(١).

ج. اوضح (عزيمة) ما نسب الى المبرد من قول غير صحيح فيما يخص (قضاة، ورماة) إذ عدهما المبرد جمعاً، وقد نسب اليه غير ذلك^(٢)، إذ جاء في المقتضب "فان كان فاعل من ذوات الواو والياء التي هما فيه لآمان كان جمعه على فَعْلَةٍ؛ لأنها فيه معاقبة لَفَعْلَةٍ في الصحيح وذلك قولك: قاض وقضاة، وغاز وغزاة، ورام ورماة. والمعتل قد يختص بالبناء الذي لا يكون في الصحيح مثله^(٣)".

وقال في موضع اخر: "فما كان في المعتل على خلاف لفظه في الصحيح سوى ما ذكرت لك قولهم في فاعل من الصحيح (فعلة) نحو : كاتب وكتبة، وحافظ و حفظة، وعالم وعلمة، ونظير هذا من المعتل (فعلة) مضموم الاول وذلك قولك في قاض قضاة، ورام و رماة، وغاز وغزاة، وشارٍ وشراة^(٤)". إذ نسب اليه ابن يعيش القول بأنهما من اسماء الجمع، فقال: "وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب الى ان ذلك ليس بتكسير لفاعل على الضمة إنما هي اسماء للجمع^(٥)". وقال ذلك الرضي في نسه: "واذا كسر على فَعْلَةٍ في المعتل اللام يضم الفاء؛ لتعتدل الكلمة بالثقل في اولها والخفة بالقلب في الاخير، وقال الفراء اصله (فَعْلٌ) بتشديد العين فاستثقل ذلك فابدل الهاء من احد المثليين، وذهب المبرد الى انه اسم جمع (كفُرْهَةٌ) و(عَزِيٌّ) وليس بجمع، وذلك لعدم فَعْلَةٍ جمعاً في غير هذا النوع^(٦)".

٥. توضيح كلام المبرد:

أ. قال المبرد في المقتضب: " فان قال قائل فما بال (يطأ) و(يسع) حذفتهما الواو ومثلهما تثبت فيه الواو . فانما ذلك لانه كان (فَعْلٌ . يَفْعَلُ) مثل (ولى يلي وورم يَرم) ففتحته الهمزة والعين والاصل الكسر فإنما حذفوا الواو مما يلزم في الاصل الا

(١) المقتضب: ١/ الهامش (١): ١١٣.

(٢) ينظر : ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٢٤١-٢٤٢).

(٣) المقتضب: ٢/ ١٨٣.

(٤) نفسه: ١/ ٤٦.

(٥) شرح المفصل: ٥/ ٥٤.

(٦) شرح الشافية : ٢/ ١٥٦.

ترى أنك تقول (وَلَع السبع يَلْعُ) فهذا (فَعَلَ يَفْعُل) والاصل يَفْعُل ولكن فتحتة الغين، لان حروف الحلق تفتح ما كان على يَفْعُل أو يَفْعُل ولولا ذلك لم تقع فعل يَفْعُل^(١). قال عزيمة: "كتب الشيخ المرصفي على قول المبرّد ويفْعُل بضم العين زيادة من ابي العباس ليته حذفها"^(٢)، وقد ذكر المرصفي نصا من الكتاب ما يؤيد رأيه أما (عزيمة) فقد أوضح ما كان يرمي اليه المبرّد في نصه السابق اذ قال: "ويبدو لي لن ما اخذه الشيخ المرصفي على المبرّد وليس بذاك فالمبرّد يريد بقوله: لان حروف الحلق تفتح ما كان على يَفْعُل ويَفْعُل. أن يذكر قاعدة حروف الحلق وهي انها تفتح العين من مضارع فَعَلَ وفَعُل سواء اكان المضارع على (يَفْعُل) أو (يَفْعُل) وليس غرضه أن يقول: إنّ المثال الواوي الفاء يأتي مضارعه على (يَفْعُل) حتى يرد عليه بكلام سيبويه"^(٣).

ب. ومن الامثلة الاخرى توضيحه كلام المبرّد عند تحقيقه المقتضب ومثال ذلك ما يأتي: قال المبرّد: "فاما بنات الثلاثة فان الهمزة تلتحقها اولاً، فيكون الفعل على (أَفْعَلَ)؛ نحو: أَخْرَجَ وأَكْرَمَ. ويكون المستقبل؛ نحو: يُخْرَجُ، ويُكْرَمُ. وكان الاصل ان يكون وزنه (يُؤَفْعِلُ)، فحذفت الهمزة؛ لأنه كان يلزمه إذا اخبر عن نفسه أن يجمع بين همزتين وذلك ممتنع. فلما كانت زائدة وكانت تلزم ما لا يقع في الكلام مثله حذفت ، واتبعت حروف المضارع الهمزة؛ كما جرّين في باب وعد مجرى الياء"^(٤). فقد اوضح (عزيمة) قصد المبرّد في قوله: "كما جرّين في باب وعد" فقال: "يشير بذلك الى علة حذف الواو من المضارع (وعد) والعلة هي استئثار اجتماع الياء مع الواو في المضارع المبدوء بالياء، نحو: (يُؤَعِدُ) فحذفت (الواو) للتخلص من هذا (الثقل) فقليل: (يَعِدُ)، وليس في المضارع المبدوء بالهمزة، أو

(١) المقتضب: الهامش (٤) : ٥٩.

(٢) ابو العباس المبرّد واثره في علوم العربية: ١٦٣.

(٣) نفسه: ١٦٣.

(٤) المقتضب: ٧٢/١.

بالنون، أو بالتاء ثقل أذ لم يجتمع فيه (ياء، وواو) ولكن حملت الصور الثلاث التي لاثقل فيها على الصورة التي فيها ثقل وهي المضارع في كل صورة^(١).

٦. الموازنة بين ما ذكره ابن الانباري وما ذكره غيره:

نقل (عضيمة) الكثير من النصوص ليوازن بين ما يذكره ابن الانباري وما يذكره غيره من العلماء في المسألة نفسها إذ نقل نصوصاً تؤيد ما ذهب اليه ابن الانباري ونقل نصوصاً تضعف رأي ابن الانباري، ونصوصاً أخرى تخالف رأيه ومن النصوص التي نقلها وكانت مؤيدة لما ذكره ابن الانباري ما يأتي: قال ابن الانباري: "والأذن للرجل الذي يصدق بما يسمع مذكر. و"الأذن" في الحقيقة، مؤنثة، وإنما يذهب بالتذكير الى معنى الرجل، وكذلك العَيْنُ وأُذُنُ القوم بمنزلة عَيْنِ القوم يذكر على معنى الرجل"^(٢)، ذكر (عضيمة) نصوصاً تؤيد ما ذكره ابن الانباري، إذ نقل نصاً من المخصص جاء فيه: "وأما الأذن: الرجل الذي يصدق بما يسمع فمذكر، ويقال فيه أيضاً أذن، والأذن في الحقيقة مؤنثة، وإنما يذهب بالتذكير الى معنى الرجل وكذلك عين القوم، وأذن القوم بمنزلة عين القوم يذكر على معنى الرجل"^(٣).

ومن النصوص التي نقلها والتي تضعف رأي ابن الانباري ما يأتي: قال ابن الانباري: "والكف: مؤنثة، لم يعرف تذكيرها احد من العلماء الموثوق بعلمهم، وزعم قوم لا يوثق بعلمهم انه يذكر، ويؤنث، وبنوا ذلك على بيت الاعشى:

أرى رجلاً منهم أسيفاً كأنما
تضم الى كشيئه كفاً مخضباً^(٤)

قال ابو بكر: وهذا خطأ منهم، وهذا البيت فيه سبعة اوجه^(٥)، ومن الالوجه التي ذكرها الوجه الاتي: "ويجوز ان يكون جعل (مخضباً) نعنا لقوله (رجلاً)"^(٦).

وعلى هذا القول نقل (عضيمة) رأي ابن الشجري الذي يضعف رأي ابن الانباري هنا، إذ قال: "ضعف هذا الوجه ابن الشجري فقال في اماليه: واما اجازته ان

(١) نفسه: ١ / الهامش (٢) : ٧٢.

(٢) المذكر والمؤنث: ٢٤٧.

(٣) المخصص: ١٦/١٨٦، وينظر: المذكر والمؤنث: الهامش (١) : ٢٤٧.

(٤) ديوان الاعشى: ١١٥.

(٥) المذكر والمؤنث: (٣٦١-٣٦٢).

(٦) نفسه: الهامش (٢): (٣٦٥).

يكون وصفا لرجل ففاسد في المعنى، وهو محمول على ترك انعام نظره فيه، لانك اذا فعلت ذلك اخرجته من حيز التشبيه والمجاز، فصار وصفاً حقيقياً، والشاعر لم يرد ذلك؛ لان الرجل الذي عناه لم يكن مخضباً على الحقيقة، وانما شبهه بمن قطعت يده وضمها اليه مخضبة بالدم. فالمعنى: أرى رجلاً منهم حزيناً أو شديد الغضب كأنه من بغضه لي وغضبه علي وقد قطعت كفه فضمها الي خاصرتيه مخضبة بدمها، فاذا جعلت (مخضباً) وصفا لرجل فالتقدير: أرى رجلاً منهم مخضباً كأنه يضم الي كشحيه كفاً، فجعلت التخضيب حقيقة له، فأخرجته من التشبيه، وليس الامر كذلك^(١).
ومن النصوص التي نقلها (عزيمة) التي هي مخالفة لما جاء به ابن الانباري ما يأتي:

أ. قال ابن الانباري: "تقول في جمع القلة: قام الهندات، وفي جمع الكثرة: قامت الهنود، فتذكر الفعل إذا أردت القلة، وتؤنثه إذا أردت الكثرة"^(٢).

ذكر (عزيمة) نصاً لابن يعيش تعليقا على ما ذكره ابن الانباري، وهو: "واعلم أنّ الجموع تختلف في ذلك، فما كان من الجمع مكسراً فأنت مخير في تذكير فعله وتأنيثه؛ نحو: قام الرجال، وقامت الرجال، من غير ترجيح؛ لان لفظ الواحد قد زال بالتكسير، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع.. وما كان منه مجموعاً جمع السلامة. فما كان منه لمؤنث؛ نحو المسلمات و الهندات كان الوجه تأنيث الفعل"^(٣).

٧. توثيق النصوص:

إذ كان كثيرا ما يبين في تحقيقه ان كان النص الذي يوثقه موجوداً في الكتب التي اخذت منها أو غير موجودة، ومن ذلك:
أ. قال ابن الانباري: "وقال السجستاني: العرب لا تقول: عجوزة بالهاء"^(٤). وعلى هذا قال (عزيمة): "خلا مختصر السجستاني من هذا الكلام"^(٥).

(١) المقتضب: ٧٢/١.

(٢) المذكر والمؤنث: ٢١٠.

(٣) المذكر والمؤنث: الهامش (١): ٢١٠ وينظر: شرح المفصل: ٥/(١٠٣-١٠٤).

(٤) نفسه: ٥٣.

(٥) نفسه: الهامش (٣): ٥٣.

ب. قال ابن الانباري ناقلاً قول المبرد: "وقال محمد بن يزيد: ذكر سيبويه واتبه قوم كثير انه لو تسمى هذا رجلاً ذراعاً لصرفه في المعرفة، وحجته انه قال: كثرت تسمية الرجال به فكأنه اسم صيغ للمذكر. قال محمد بن يزيد: قال سيبويه: وبعضهم يصرف كراعاً، وترك الصرف فيه اجود؛ لانه لم تكثر التسمية به، وقد سماوا به، فمن صرف فالحجة فيه من باب الحجة في (ذراع) فافهم ما وصفت لك واقتس عليه ان شاء الله^(١)".

قال (عضيمة) ناقلاً النص من كتاب المذكر والمؤنث^(٢)، قال: "وذكر سيبويه واتبه قوم كثير انه لو سمي رجلاً (ذراعاً) لصرفه في المعرفة وحجته انه قال: كثرت تسمية الرجال به، فكانه اسم صيغ للمذكر. قال: بعضهم يصرف كراعاً. وترك الصرف فيه اجود، لانه لم يكثر التسمية به، وقد سماوا به، فمن صرفه فالحجة هي من باب الحجة في ذراع"^(٣).

٨. الايجاز والتلخيص:

لجأ (عضيمة) الى الايجاز والتلخيص في بعض المواضع، فمثلاً كان يذكر قواعد من موضوع معين ثم يعمد على ايجازها او يذكر بشكل مختصر ما ذكرته كتب متعددة، ومن الامثلة على ذلك ما يأتي:

أ. قال في حديثه عن التفرع الثالث لَفَعِل: "عرض سيبويه وغيره لتعليل هذا التفرع نلخصه فيما ياتي: حرف الحلق يناسبه الفتح في المضارع ولم تفتح العين الحلقية هنا كراهة ان تلتبس صيغة بصيغة (فَعِل بَفَعَل) فلما لزم العين الكسر، وفي كسر

(١) نفسه: ١٢٩.

(٢) المذكر والمؤنث للمبرد: ١٣٨.

(٣) المذكر والمؤنث: الهامش (٣): ١٢٩.

حرف الحلق ثقل عن كسرة غيره اتبعوا الفاء العين، ليحصل نوع من التخفيف بالخروج من كسرة الى كسرة؛ لأنّ اللسان يعمل في جهة واحدة^(١).

ب. لخص في موضوع (الفعل الرباعي المجرد) عللاً ذكرها علماء عن سبب انحصار الرباعي المجرد في (فَعَّلَ)، فقال ملخصاً لما قاله العلماء من دون أن يذكر عليهم: "الرباعي اثقل من الثلاثي فوجب ان يكون فيه سكون ليخفف ثقله، ولأنه لو كانت حروفه كلها متحركة كالثلاثي لزم اجتماع اربعة حركات متوالية في الكلمة الواحدة وهذا مما رفض في كلام العرب للاستئثار"^(٢).

ج. قال في (امارات اللاحاق في الاسماء): "بالاعتماد على نصوص من كتاب سيبويه وغيره نستطيع ان نقعد هذه القواعد:

١. كل كلمة على اربعة احرف احدها زائد لا يطرد في افادة معنى وكانت موافقة لاحد اوزان الاسم الرباعي المجرد في نظم حركاته وسكناته فهي ملحقة به الا ما جاء على وزن لو جعل فعلا خالف مصدره مصدر الرباعي كـ(خاتم) و (طابق) و(فَعَّلَ) كـ(سَلَّمَ). والما كانت زيادته حرف مد نحو: (كتاب) و(سلاح).

٢. كل كلمة على خمسة احرف وفيها زيادة (حرف او حرفان) لاتطرد في افادة معنى ووافقت أحد أوزان الاسم الخماسي المجرد في حركاته وسكناته فهي ملحقة به الا إذا كان الزائد حرف مد نحو(عذافر) و(سرداح). ولو لم ننظر الى ما قاله سيبويه في نحو: سَلَّمَ لأوجزنا هاتين القاعدتين فيما يأتي:

كل كلمة فيها زيادة لاتطرد في إفادة معنى، وكانت موافقة لوزن من أوزان الاسم المجرد (رباعياً كان أم خماسياً) في حركاته وسكناته فهي ملحقة بها الا إذا كانت هذه الزيادة حرف مد.

فلا نقول باللاحاق (كتاب) (بقمطر)، و(عذافر) (بقذعمل)، وان وجدت المساواة في عدد الحروف والحركات والسكنات؛ لان الزائد حرف مد، وحروف المد لا تكون لللاحاق"^(٣).

(١) المغني في تصريف الافعال: (٩٥-٩٦).

(٢) نفسه: ٩٩.

(٣) المغني في تصريف الافعال: (٥٦-٥٧).

د. وقال: "جمهور النحويين يرون ان ضمة فاء (قُلْتُ) انما كانت بعد تحويل الفعل الى صيغة فعل وكسر فاء نحو (بِعت) إنما كانت بعد تحويل الفعل الى فعل ثم نقلت حركة العين الى الفاء عند الاسناد الى ضمائر الرفع المتحركة"^(١). ثم قال: "ولابن مالك طريقة أخرى نلخصها فيما يأتي:

أ. إذا كان الاجوف من باب عَلِمَ نقلت حركة العين الى الفاء (كخِفت) و (هبت)، فكسرة الفاء تدل على حركة العين اذ بها تمتاز صيغ الافعال الثلاثية.

ب. إذا كان الفعل من باب (كَرُم) وهو فعل واحد عند البصريين (طال) ضمن الفاء عند الاسناد الى ضمائر الرفع المتحركة، وتدل هذه الضمة على حركة عين الفعل.

ج. إذا كان الفعل الاجوف من باب نصر ضمت الفاء عند الاسناد الى ضمائر الرفع المتحركة من غير تحويل؛ لتدل هذه الضمة على ان العين المحذوفة واو لما تعذرت الدلالة على حركة العين نحو: قُلْتُ، قُلْن.

د. إذا كان الاجوف من باب ضرب كسرت الفاء؛ لتدل هذه الكسرة على ان العين المحذوفة ياء نحو: (بِعت، بَعن، بَعنا)^(٢).

المبحث الرابع

موقف (عضيمة) من المدرستين البصرية والكوفية

نقل (عضيمة) في اغلب مؤلفاته مذاهب البصريين والكوفيين، وعلى النحو

الآتي:

أ. ذكره مذاهب البصريين والكوفيين^(٣):

أ. قال في موضوع (احكام نون التوكيد الخفيفة): "لا تقع الخفيفة بعد الالف عند البصريين واجاز ذلك الكوفيون"^(٤).

(١) المقتضب: ١ / الهامش (١): ٩٧.

(٢) نفسه: ١ / الهامش (١): ٩٧.

(٣) جموع التكسير في القرآن الكريم (بحث): ٣٥٤.

(٤) المغني في تصريف الافعال: ١٩٩.

ب. قال: "تنقيل عين (فعل) الحلقى، العين مقيس عند الكوفيين والبغداديين وقال البصريون: هما لغتان، وليست احدهما مفردة عن الاخرى"^(١).

ج. قال ابن الانباري: "والكسرة لتاء المخاطبة كقولك: قمت وقعدت، وجلست، فلما فُرقت هذه الحركات على هذه الثلاث التاءات بقيت تاء الانثى الغائبة لاحظ لها في الحركات"^(٢).

ذكر (عزيمة) ان ابن الانباري ادخل الالف واللام على الثلاث التاءات كما هو مذهب الكوفيين اذ قال: "ادخل (ال) على المضاف والمضاف اليه كما هو مذهب الكوفيين في تعريف العدد المضاف، ومذهب البصريين دخولها على المضاف اليه فقط، والمضاف يتعرف بالاضافة الى المعرفة"^(٣).

د. قال: "المضارع المؤكد توكيداً واجباً جاء كثيراً جداً في القرآن، وهذه الحالة تفوق جميع الاحوال كثرة، حتى بلغ من كثرتها أن وجد منها في آية واحدة ستة أفعال مؤكدة قال تعالى: (وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَفْرُوضاً)^(٤)، (وَلَأُضِلَّنَّهُمْ وَلَأُمَنِّيَنَّهُمْ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَمِ وَلَأَمْرَنَّهُمْ فليُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ)^(٥). لزم المضارع

فيها المضارع غير مؤكد .. والبصريون لا يجيزون ذلك وانما اجازه الكوفيون وجاء مثله في الشعر.

ب. ذكره مذهب البصريين:

أ. قال في موضوع (الزيادة وانواعها): "وكذلك مضعف الرباعي وهو ما كانت فاؤه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس اخر نحو: زلزل، سمس حروفه كلها اصلية عند البصريين".

(١) المذكر والمؤنث: الهامش (١): ٢٠٩.

(٢) نفسه: ٢٠٩.

(٣) نفسه: الهامش (١): (٢٠٩).

(٤) النساء / ١١٨ ، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم (بحث): (٧٣٨-٧٣٩).

(٥) النساء / ١١٩ ، وينظر: المعني في تصريف الافعال: ٤٩، وينظر: اللباب من تعريف الافعال: ٢٨ .

ب. ذكر في موضوع (تخفيف فَعَل المفتوح العين، الحلقى) مذهب البصريين، اذ قال: "يرى البصريون انه لا يجوز تخفيف (فَعَل) المفتوح العين، لخفة الفتحة"^(١) ثم ذكر نصوصا من الكتاب ومن المقتضب تؤيد مذهبهم.

ج. ذكر ابن الانباري نصاً قال فيه: "تقول: قامت ليلي، واكرمت ليلي، ومررت بليلى، فلا نونتها، لأنها لا تجري وإنما صارت لا تجري؛ لأن فيها ياء التانيث، وإنما لم يتبين الاعراب فيها، لانه كان يجب ان يكون في الياء، ثم يجعل الياء الفا لانفتاح ما قبلها، والدليل على انها الف انك إذا أضفت الى نفسك خلصت الفاء، فقلت: كيّلانا وسعدانا، وإنما صارت في الافراد ياء للإمالة، وكتبت ياء لوقوعها رابعة متطرفة"^(٢). نجد (عزيمة) يذكر في الهامش مذهب البصريين في هذه الالف فيقول: "مذهب البصريين أن ألف التانيث المقصورة اصلها الف وليست منقلبة عن شيء بخلاف ألف اللاحق وان الالف الممدودة في التانيث صارت همزة"^(٣).

د. ذكر ابن الانباري ان الرواسي سمع: "مررت بجُنُبِيْن"، أي: قوم جُنُب. وقد جعل ابن الانباري هذا الجمع حسن لسبب يذكره^(٤). وكأنه مثل رأي الكوفيين في هذا الجمع لذلك ذكر (عزيمة) مذهب البصريين في هذا الجمع فقط، فقال: "الوصف الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث لا يجمع جمع مذكراً سالماً، ولو كان لمذكر عاقل عند البصريين"^(٥).

ج. ذكره مذهب الكوفيين:

أ. قال عن قوله تعالى: (تُسِرُّونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ)^(٦): "وقد يجوز ان تكون الباء زائدة عند الكوفيين في (بالمودة) كما قالوا في قوله تعالى: (تُلْقُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمَوَدَّةِ)^(٧)"^(١).

(١) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٥٨٨/٢ .

(٢) المذكر والمؤنث: ١٨٩ .

(٣) نفسه: الهامش (٢): ١٨٩ .

(٤) نفسه: ٣٢١ .

(٥) المذكر والمؤنث: الهامش (٣): ٣٢١ .

(٦) الممتحنة: ١ .

(٧) الممتحنة: ١ .

- ب. قال في موضوع (مواضيع زيادة التاء): كما تطرد زيادتها في مصادر ما كان على وزن (فَعَل) كَقَدَّمَ وتزاد ايضا في مصادر الثلاثي الذي على وزن (تَفَعَّال) (كَتَبُوا) و(تَهَيَّأ)، ومذهب الكوفيين فيها أنها مصادر (لَفَعَّل) ^(٢).
- ج. قال: "في الانصاف مسالة الاختلاف البصريين والكوفيين في اسم الاشارة (ذا) يرى الكوفيون أن الاسم هو الذال وحدها" ^(٣).

(١) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٩٩/١ .

(٢) المغني في تصريف الافعال: ٨٣ .

(٣) المذكر والمؤنث: الهامش (١): ٢٠٤، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١/ (٣٩١-٣٩٦) .

المبحث الأول

السمع

السمع لغة: هو اسم ما استلذت الاذن من صوت حسن^(١)، وعرّف بأنه: "ما سمعت به فشاغ وتكلم به"^(٢).

أما السماع اصطلاحاً: فهو " ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمّل كلام الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه (صلّى الله عليه وسلّم)، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، الى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً"^(٣)، وعرف بأنه: "نقل الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة"^(٤). والسمع يعني عند الخليل معنيين هما "النقل عن القراء للذكر الحكيم"^(٥)، والمعنى الاخر "الاخذ عن افواه العرب الخالص الذين يوثق بفصاحتهم"^(٦).

للسماع علاقة وطيدة بالرواية، فالراوي يجب أن يكون قد سمع بنفسه ما يرويّه عن غيره^(٧)، و "السمع والرواية في اللغة كليهما أخذ ونقل عن يؤخذ منه"^(٨). والرواية اصطلاحاً "جمع المادة اللغوية من الناطقين العرب"^(٩). وبهذا تتضح العلاقة بين السماع والرواية فهما مصطلحان يدوران في معنى واحد تقريباً^(١٠). ويعد السماع الاصل الاول من اصول اللغة والنحو، وتأتي أهميته من أمور ثلاثة هي^(١١):

(١) (١٢٢-١٢٨)

(٢) لسان العرب: ١٦٥/٨، وينظر: اساس البلاغة (سمع): ١/ (٤٥٨-٤٥٩) .

(٣) الاقتراح في علم اصول النحو: ١٤ .

(٤) لمع الادلة في اصول النحو: ١٨١ .

(٥) المدارس النحوية: ٤٦ .

(٦) نفسه: ٤٦ .

(٧) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث: ٣٤١ .

(٨) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفية: ١٠ .

(٩) الرواية والاستشهاد باللغة: ١٠ .

(١٠) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ١٠ .

(١١) ينظر: الاصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ١١٢ .

١. الدليل الى القاعدة قبل استخراجها.
 ٢. الشاهد على صحة القاعدة بعد ذكرها.
 ٣. الطريق الاقوم الى تعرف طبيعة اللغة وبيان خصائصها وهو اقرب سبيل الى ضبط العربية ومعرفة المستعمل منها من غيره^(١).
- ومصادر السماع هي^(٢):

١. القرآن الكريم والقراءات القرآنية.
 ٢. الحديث النبوي الشريف.
 ٣. كلام العرب الفصحاء شعراً ونثراً.
١. القرآن الكريم والقراءات القرآنية:

قال الزركشي عن القرآن الكريم: "القرآن هو الوحي المنزل على محمد (صلى الله عليه وسلم) للبيان والاعجاز"^(٣). اما القراءات فهي "اختلاف الفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف او كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرهما"^(٤)، ومن سمات القرآن الكريم تواتره، يقول السيوطي: "ان كل ما هو من القرآن يجب ان يكون متواترا في اصله و اجزائه، فانكار شي من القرآن اذن يوجب الكفر"^(٥)، فالقران الكريم يعد مرجع العلماء ودوافعهم الى البحث في لغة العرب، شعرها ونثرها، فقد اکتروا من استشهادهم، واعتمادهم عليه، لذلك يعد القرآن الكريم الاصل الاول من اصول الاستشهاد في اللغة والنحو؛ لان لغة القرآن من افصح لغات العرب واسلمها^(٦).

(١) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيويه: ١٣٤.

(٢) ينظر: الاصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: ٩٨.

(٣) البرهان في علوم القرآن: ١ / ٣١٨ .

(٤) نفسه: ١ / ٣١٨ .

(٥) الاتقان في علوم القرآن: ١ / ٧٩ .

(٦) ينظر: مدرسة البصرة النحوية: ٢٢٩، وينظر: القرآن الكريم واثره في الدراسات النحوية: ٩٦، ٣٢٩، وينظر:

في اصول النحو: ٢٨ .

أما القراءات القرآنية فقد تعددت لتعدد لهجات العرب إذ كانت محورا لقراءات القرآن الكريم، فقد روي عن الرسول الكريم محمد (صلى الله عليه وسلم) أنه قال: "ان هذا القرآن نزل على سبعة أحرف فأقرأوا ما تيسر منه"^(١) فالقرآن نزل على قوم لغاتهم مختلفة والسنتهم شتى، ويعسر على احدهم الانتقال من لغته الى غيرها أو من حرف الى اخر .. فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن السنتهم؛ لكان من التكليف بما لايسطاق"^(٢).

فالقراءات القرآنية ذات أهمية كبيرة، اذ من خلالها يمكن دراسة اللهجات العربية^(٣)، وفيها تتجلى خصائص اللغة العربية لما فيها من ظواهر صوتية أو صرفية أو نحوية "وما من وجه من وجوه القراءات او اسلوب من اساليب الضبط الصوتي او الاعرابي الا له سبب يرتكز عليه من لغة العرب ومن القواعد الاعرابية"^(٤)، فالقراءات القرآنية تعد ذخيرة لغوية ونحوية إذ إنها تعضد قواعد النحو، وتدعم شواهد^(٥).

أن هذه القراءة الثابتة المتواترة أقوى في الاستشهاد من الشعر وغيره، إذ أن القراءة لا تخضع للضرورة ولا لقيود الوزن التي يخضع لها الشعر^(٦)، فـ "اللغة إذا وردت في القرآن الكريم فهي افصح مما في غير القرآن"^(٧).

أما القراءة التي يحتج ويؤخذ بها في: "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت احد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً وصح اسنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها، بل هي من الاحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الائمة السبعة ام العشرة ام غيرهم من

(١) صحيح البخاري: ١٠٠/٦ .

(٢) النثر في القراءات العشر: ٢٢/١ .

(٣) ينظر: اللهجات العربية في القراءات القرآنية: ٨١ .

(٤) القواعد النحوية: ١٦٢ .

(٥) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الاول/ ١ / ٢ .

(٦) الشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٧٩ .

(٧) المزهر في علوم اللغة: ٢١٣/١ .

الائمة المقبولين. ومتى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة او شاذة او باطلة^(١). ومع توافر هذه الشروط في القراءة نجد عدداً من النحاة ينسبون الى بعض القراء السبعة اللحن في القراءة مع ثبوتها بالاسانيد الصحيحة^(٢).

أما البصريون فقد قيل عنهم إنهم كانوا يستشهدون بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، وأما القراءات الشاذة فهي ليست اصلاً من اصول استشهدهم؛ "لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حجة الا ما كان موافقاً لقواعدهم واقبيستهم واصولهم المقررة فان خالفتها ردوها"^(٣)، وقيل عن البصريين انهم باستبعادهم القراءات من مواطن الاستشهاد جاءت دراستهم غير شاملة من دونها.

أما الكوفيون فيعدون موازنة بالبصريين بأثم اسلم واصح، ورايهم اصوب، حينما استشهدوا بالقراءات السبع وبغيرها من القراءات، اذ يجيزون ما ورد فيها مما خالف الوارد عن العرب، فهم يقيسون على القراءات الشاذة ويأخذون بها، فالقراءات عندهم مصدر من مصادر شواهدهم النحوية واستنباط قواعدهم^(٤).

وقد قيل: أن البصريين ضعفوا عدداً من القراءات وردوها ولحنوا قراءها، اما الكوفيون فلم يضعفوا مثل هذه القراءات وانما اجازوها واحتجوا بها وبنوا عليها بعض اصولهم^(٥).

وبالنظر الى كتب النحاة البصريين والكوفيين نجد أن نحاة الكوفة لا يختلفون عن نحاة البصرة في الاحتجاج بما جرى القياس، ورفض سواه. ان نحاة كلتا المدرستين لم يفرقوا بين ما عد شاذاً، وما عد متواتراً حتى نهاية القرن الثالث، اذ ظهر

(١) النشر في القراءات العشر: ١٣/١، وينظر: الابانة: ٢٣-٢٤ .

(٢) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٦ .

(٣) الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٤٧، وينظر: ابن جني النحوي: (١٢٤-١٢٥) .

(٤) ينظر: ابو حيان النحوي: ٢٩٧ .

(٥) ينظر: والشواهد والاستشهاد في النحو: ٢٣٧، ٢٧٩، واثر القراءات في الدراسات النحوية: ٥٧-٥٨، وابن

الشجري ومنهجه في النحو: ٢٠٦، مدرسة الكوفة: ٣٣٧، ٣٤٥، ٣٩٥ .

تصنيف القراءات على يد ابن مجاهد (٣٢٤هـ) عندها ظهر ما سمي بالقراءات السبعة والعشرة والشاذة^(١).

هذا ما قيل عن البصريين والكوفيين في استشهادهم بالقراءات ولكن بالعودة الى كتب هؤلاء النحاة . اعني نحاة البصرة والكوفة . نجد خلاف ما قيل فأئمة البصرة امثال سيبويه والمبردّ نجدهما يستشهدون بقراءات غير سبعية وشاذة، ومن الامثلة التي توضح ذلك قول سيبويه: "مثل: لبيك يزيد قراءة بعضهم (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ)"^(٢) رفع الشركاء على مثل ما رفع عليه ضارع^(٣) فسيبويه اتخذ من القراءة الشاذة دليلاً يقيس عليه ظاهرة اخرى، وقال في موضع اخر: واما (هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ)^(٤) فرفعه على وجهين: على شيء لدى عتيد، وعلى: (وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)^{(٥)(٦)} فهو لم يخطئ القراءات المفردة ولم يخطئ القارئ، وانما يحاول تخريج القراءة على احدى لغات العرب^(٧) .

أما المبردّ فقد لحن عدداً من القراءات القرآنية وان كانت سبعية ومن الامثلة التي توضح ذلك قوله: "واما قراءة من قرأ (ثم ليقطع فليُنظر) فان الاسكان في لام (فليُنظر) جيد وفي لام (ليقطع) لحن، لأن ثم منفصلة من الكلمة وقد قرأ بذلك يعقوب بن اسحاق الحضرمي"^(٨)، فهذه القراءة التي قال عنها المبردّ إنّ فيها لحناً هي من القراءات السبع، وهناك امثلة كثيرة تبين تلحين المبردّ للقراء، وان كانوا من السبعة ونجد المبردّ في كتبه يستشهد بقراءات غير سبعية وقراءات شاذة، ها الامر الذي نفي عن البصريين، ومن امثلة ذلك : استشهاده بقراءة من قرأ (رب) بالبناء على الضم

(١) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٦٠ .

(٢) الانعام / ١٣٧، البحر المحيط : ٢٢٩/٤ .

(٣) الكتاب : ٢٩٠/١ .

(٤) ق / ٢٣ .

(٥) هود / ٧٢، مختصر في شواذ القراءات : ٦٠ .

(٦) الكتاب : ١٠٦/٢ .

(٧) ينظر : الشاهد في اصول النحو في كتاب سيبويه : ٥١ .

(٨) ابو العباس المبرد في علوم العربية : (٤٣-٤٤) .

على نية الاضافة وذلك في قوله تعالى (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ) ^(١)، اذ ان هذه القراءة من القراءات العشر ^(٢) .

واستشهد بقراءات شاذة منها استشهاده بقراءة من قرأ (هم الظالمون) من قوله تعالى: (وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) ^(٣)، هذه القراءة عدت من الشواذ ^(٤). واستشهد بقراءة ابن مسعود: (وَإِذَا لَا يَلْبُثُونَ خِلَافَكَ) ^(٥) على نصب المضارع بعد (إِذَنْ) المسبوق بالواو ^(٦)، فهذه القراءة شاذة ^(٧).

إن شيوخ مدرسة البصرة استشهدوا بقراءات عشرة وشاذة، وهذا خلاف ما قيل عنهم، صحيح أن منهم من لحن عدداً من القراء، ولكنهم في الوقت نفسه استشهدوا بقراءات غير سبعية فقد قيل عنهم انهم لم يحتجوا سوى بالسبع وحتى هذه القراءات منهم من جعل فيها لحن ولم يأخذ بها كما فعل المبرد كما تم الاشارة إليه.

ربما يعود السبب الذي جعل شيوخ البصرة مثل المبرد يلحن قراءة ويأخذ اخرى، هو أن القراءات صنفت في زمن لاحق لزمانه.

أما الكوفيون فقد قيل عنهم إنهم اخذوا بكل القراءات في حين اننا نجد ان الفراء أحد شيوخ المدرسة الكوفية ممن شارك في الطعن على القراء ونسب اليهم الوهم، ومن الامثلة التي توضح ذلك ما نقل عن الفراء قوله: "ومما نرى انهم وهموا فيه قولهم: (نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصَلِّهِ جَهَنَّمَ) ^(٨) وظنوا والله اعلم ان الجزم في الهاء، والهاء في موضع نصب وقد انجزم الفعل بسقوط الياء منه" ^(٩)، فهذه القراءة سبعية قرا بها البصري وشعبة وحمزة.

(١) الانبياء / ١١٢، المقتضب : ٢٦٣/٤ .

(٢) ينظر: النشر في القراءات العشر : ٣٢٥/٢ .

(٣) الزخرف/٧٦، المقتضب: ١٠٥/٤ .

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القران: ١٣٦ .

(٥) الاسراء/ ٧٦ .

(٦) المقتضب: ١٢/٢ .

(٧) ينظر: مختصر في شواذ القران: ٧٧ .

(٨) النساء/ ١١٥، غيث النفع: ٨١ .

(٩) خزنة الادب: ٢٥٨/٢، وينظر: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٣٠٤ - ٣٠٥) .

ترى الباحثة ان ما قيل عن المدرستين كلام غير دقيق؛ وذلك لان من البصريين من استشهد بقراءات غير سبعية وشاذة، واغلبهم كانوا يطعنون بقراءات سبعية مثل المبرد^(١)، والمازني^(٢)، وابن جني^(٣)، وغيرهم وكذلك الكوفيون لا يمكن الجزم بانهم احتجوا بالقراءات السبعة والعشرة والشاذة ولم يلحنوا اية قراءة فالقراء كان واحدا من الذين لحنوا القراءات وان كانت سبعية ولكن يبدو أنّ الكوفيين كانوا اقل تحاملا على القراء اذ اكثر من برز منهم في هذا المجال هو القراء.

موقف (عضيمة) من اللغات:

أشار الشيخ (عضيمة) في الكثير من المواضع الى لغات العرب، والتي منها ما نزل بها القرآن الكريم، ومن الامثلة على ذلك ما يأتي:

أ. تحدث (عضيمة) عن حرف الحلق عند الجمهور قائلاً: "لا تاثير لحرف الحلق عند الجمهور، لان المطلوب منه التخفيف وقد حصل بالسكون وهو اخف من الحركة وزعموا ان الفتح الذي رواه يونس في مضارع "كَعَّ" من باب التداخل، لأن ماضيه جاء من بابي "مَعَّ" و "عَلِمَ" .. ومن فتح فلأنها قد تتحرك في لغة اهل الحجاز، نحو: لم يَكْعَ وفي يَكْعَعن اتفاقاً^(٤).

ب. قال في حديثه عن الفعل الجامد أن من انواعه ما "لزم صيغة الامر" نحو: هب وتعلم وهات وتعال وهلم عند تميم، اما عند الحجازيين فهي اسم فعل^(٥).

ج. تحدث (عضيمة) عن "تداخل اللغات" وذكر ان "فَضِلْ يَفْضُلْ" و "رَكَنَ يَرْكُنُ" و "سلا يسلا" يجوز فيها "ان تكون جاءت على لغة طيء التي تقلب كسرة عين الماضي فتحة فنقول في بَقَى يَبْقَى من باب فَرِحَ يَفْرَحُ: بَقَى يَبْقَى كَفَتَحَ يَفْتَحُ"^(٦).

(١) ينظر: على سبيل المثال: الكامل: ١٥٥/٦، ١٥٤/٣ .

(٢) ينظر: على سبيل المثال: المنصف: ٢٠٠/١ .

(٣) ينظر: على سبيل المثال: الخصائص: ٧٤/١ .

(٤) المغني في تصريف الافعال: ١٤٣ .

(٥) نفسه: ١٥٩ .

(٦) اللباب من تصريف الافعال: ٥١ .

د. ذكر (عزيمة) ان فك المتلين لغة عند اهل الحجاز وهذه اللغة وردت في القرآن الكريم وشواهد هذه اللغة كثيرة^(١)، منها قوله تعالى: (يَقُولُونَ رَبَّنَا اٰتِنَا نُوْرًا وَاغْفِرْ لَنَا) ^(٢)، وقوله تعالى: (اَلَمْ يَعْلَمُوْا اَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللّٰهَ وَّرَسُوْلَهُ فَاِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ) ^(٣)، وقوله تعالى: (وَمَنْ يَحْلِلْ عَلَيْهِ غَضَبِي فَقَدْ هَوَى) ^(٤).

هـ. ذكر (عزيمة) ان ادغام المتلين لغة عند تميم وقد وردت هذه اللغة في القرآن الكريم^(٥)، منها: قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ اللّٰهَ فَاِنَّ اللّٰهَ شَدِيْدُ الْعِقَابِ) ^(٦)، وقوله تعالى: (لَا تُضَارَّ وِلْدَةٌ بِوَلَدِهَا) ^(٧)، وقوله تعالى: (وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ) ^(٨).

موقف (عزيمة) من القرآن الكريم وقراءاته:

أكثر الشيخ من الاحتجاج بالقرآن الكريم في مؤلفاته وما كتبه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) الا دليل على حرصه على الاستدلال بالقران الكريم والامثلة التي تؤيد ذلك كثيرة جدا منها:

أ. قال في موضوع (معاني افعال): "ونذكر شواهد من القران الكريم لافعل التي للتعدية: ١. (فَاَزَلَّهُمَا الشَّيْطٰنُ عَنْهَا) ^(٩) الهمزة للتعدية والمعنى حملها على ان زلا. ٢. (وَأَعْرَفْنَا آلَ فِرْعَوْنَ) ^(١٠) الهمزة للتعدية ويعدى بالتضعيف ايضاً.

(١) ينظر: دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني / ٢ / ٢٣٣-٢٣٦.

(٢) التحريم / ٨ .

(٣) التوبة / ٦٣ .

(٤) طه / ٨١ .

(٥) ينظر: دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني / ٢ / (٢٣٦-٢٣٩) .

(٦) الحشر / ٤ .

(٧) البقرة / ٢٣٣ .

(٨) البقرة / ٢٨٢ .

(٩) البقرة / ٣٦ .

(١٠) البقرة / ٥٠ .

٣. (وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ) ^(١): الاتمام: الاكمال والهمزة، فيه للنقل ..

٤. (وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ) ^(٢): الهمزة في اعجز للتعديّة" ^(٣) فالشيخ (عزيمة) هنا استشهد باكثر من آية في موضوع واحد.

ب. والمثال الاخر الذي اكثر من استشهاده بالقران في موضوع اسم الجنس الجمعي اذ قال: " اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء فيه لغتان: التانيث وهو لغة الحجاز، والتذكير وهو لغة تميم، وقد جاءت اللغتان في القران الكريم، كما مثل المبرد هنا وكقوله تعالى: (وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ) ^(٤)، و(سَحَابٌ مَّرْكُومٌ) ^(٥) و(مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ) ^(٦)، و(وَمِنْهُ شَجَرٌ فِيهِ تُسِيمُونَ) ^(٧)، هذا في التذكير وفي التانيث قوله تعالى: (وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثَّقَالَ) ^(٨)، و(لَاكِلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِنْ زُفُوفٍ فَمَالُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ) ^(٩) " ^(١٠).

ج. وفي حديثه عن القلب المكاني وعن وجوده في القران الكريم، وقراءته قال: "وقد نظرت في هذه القراءات فوجدت قراءات سبعة يتعين فيها القلب المكاني، وارضى تحتل القلب وغيره، وثالثة يكون فيها قلب عند بعض الصرفيين، ولا يكون عند الاخرين ومن امثلة النوع الاول لكلمة (الطاغوت) جاءت في قوله تعالى: ١. (فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ) ^(١١). ٢. (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولِيَاؤُهُمُ الطَّاغُوتُ) ^(١٢). ٣. (يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ) ^(١). ٤. (يُرِيدُونَ أَنْ يُتَحَاكَمُوا إِلَىٰ

(١) البقرة / ١٢٤ .

(٢) الانعام / ١٣٤ .

(٣) المغني في تصريف الافعال: (١٠٢-١٠٣) .

(٤) البقرة/ ١٦٤ .

(٥) الطور / ٤٤ .

(٦) يس / ٨٠ .

(٧) النحل / ١٠ .

(٨) الرعد / ١٢ .

(٩) الواقعة / ٥٢-٥٣ .

(١٠) المقتضب: ٣/ الهامش (٣): ٣٤٦ .

(١١) البقرة / ٢٥٦ .

(١٢) البقرة / ٢٥٧ .

إِلَى الطَّغُوتِ) (٢) ٥. (وَالَّذِينَ كَفَرُوا يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ الطَّغُوتِ) (٣) ٦. (وَجَعَلَ مِنْهُمْ
الْقِرَدَةَ وَالْخَنَازِيرَ وَعَبَدَ الطَّغُوتِ) (٤) ٧. (أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّغُوتَ) (٥) ٨.
(وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا) (٦) ٧).

أ. ومن الامثلة التي اکتفی (عزيمة) فيها بذكر شاهد قرآني واحد ما يأتي: قوله عن (معاني فاعل) ان من معانيها "الدلالة على المشاركة ، وهو المعنى الغالب عليه، نحو: شاركت محمودا، وقد يجيء فاعل بمعنى المجرد، نحو: سافر بكر، ومنه قوله تعالى: (إِنَّ اللَّهَ يُدْفِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا) (٨) (٩).

ب. تحدث (عزيمة) عن جواز قلب الواو المضمومة ضمة لازمة همزة مستشهدا باي من الذكر الحكيم، اذ قال: "كل واو مضمومة ضمة لازمة يجوز قلبها همزة ومنه قوله تعالى: (وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْنِتْ) (١٠) (١١).

ج. وقال: "الامر من (أمر) إن كان في اول الكلام فالكثير حذف فائه، نحو: "مره" واذا كان في حشو الكلام فالكثير اثبات الهمزة كقوله تعالى: (وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ) (١٢) (١٣).

د. وقال في موضوع (جموع التكسير في القرآن الكريم): "جاءت (افعال) وصفا للمفرد في قوله تعالى: (إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَبْتَلِيهِ) (١) (٢).

(١) النساء / ٥١ .

(٢) النساء / ٦٠ .

(٣) النساء / ٧٦ .

(٤) المائدة / ٦٠ .

(٥) النحل / ٣٦ .

(٦) الزمر / ١٧ .

(٧) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني: ١ / (٢ - ٣).

(٨) الحج / ٣٨ .

(٩) اللباب من تصريف الافعال: ٤١ .

(١٠) المرسلات / ١١ .

(١١) المذكر والمؤنث: الهامش (٢): ٣٣٠ .

(١٢) طه / ١٣٢ .

(١٣) المقتضب: ٢ / الهامش (٣): ٩٩ .

هـ. وقال: "يكون (تفاعل) لمطاوعة فاعل نحو: باعدته فتباعد وتابعته فتتابع، ومنه قوله تعالى: (فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ) (٣)، تعاطى مطاوع (عاطى) وكأن هذه الفعلة تدافعها الناس وعاطاها بعضهم بعضا فتعاطاها عاقر الناقة وتتاول العقر بيده" (٤).

وهناك مواضع اخرى استشهد فيها (عزيمة) بالقرآن الكريم (٥).

هذا من ناحية موقفه من القرآن الكريم أما قراءاته فنجده يقول: "والقرآن الكريم حجة في العربية بقراءاته المتواترة وغير المتواترة كما هو حجة في الشريعة فالقراءة الشاذة التي فقدت شرط التواتر لاتقل شأناً عن اوثق ما نقل الينا من الفاظ اللغة واساليبها. وقد اجمع العلماء على ان نقل اللغة يكتفى فيه برواية الآحاد" (٦).

وهو يعترض على النحاة الذين نسبوا الى عدد من القراء اللحن، ويرى انه تجاوز منهم، إذ اوضح أنه أكثر من الاستشهاد بالقران الكريم وقراءاته المختلفة (٧)، وقال: "فان نحاننا السابقين قد استبد بجهدهم الاستشهاد بالشعر بل جاوز كثير منهم حده، فتناول على القراء ونسب اليهم اللحن في قراءاتهم" (٨)، ولهذا فهو يرى انه قد "مست الحاجة الى انشاء دراسة شاملة لاسلوب القرآن الكريم في جميع رواياته اذ في هذه القراءات ثروة لغوية ونحوية جديدة بالدرس وفيها دفاع عن النحو، تعضد قواعده وتدعم شواهد" (٩). وقد ناقش (عزيمة) قضية تلحين القراء

(١) الانسان / ٢ .

(٢) جموع التفسير في القران الكريم (بحث): ٣٥٢ .

(٣) القمر / ٢٩ .

(٤) المغني في تصريف الافعال: ١١٤ .

(٥) ينظر على سبيل المثال: المغني في تصريف الافعال: ١١٦، واللباب من تصريف الافعال: ٤١،

٤٣، ٤٤، ٤٥، ٨٥، والمذكر والمؤنث: الهامش (٣): (٥٩٨-٥٩٩)، جموع التفسير في القران الكريم

(بحث): (٣٥٦-٣٥٩) .

(٦) مقدمة دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الاول/ ١/ ٢ .

(٧) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ٣ .

(٨) نفسه: ٣ .

(٩) مقدمة دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الاول/ ١/ ٢ .

والقراءات في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) في (٧٥) صفحة^(١) من جميع جوانبه، ومن ذلك: حدد بدء لهذه الحملة على القراء^(٢)، وحدد النقاط التي بموجبها لحن بعض القراء^(٣)، وقد أوضح نصيب كل قارئ من القراء السبعة في تلحين قراءاته^(٤).

وقد عرض لهذه القضية ايضاً في كتابه (أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية) في (٢٠) صفحة، اذ ذكر في كتابه هذا ما قيل في تلحين عدد من القراء وقد كانت له اراء في هذا الموضوع اذ نجده يقول: "ويبدو لي أنّ مثار هذه الحملة رغبة النحاة في أن تطرد اقيستهم وتستقيم قواعدهم التي هاجموا بها واطمانوا اليها وجعلوا كلمتها هي العليا احتكموا اليها فكانت عندهم حكماً ترتضى حكومته ولا تسمع الا كلمته غير ناظرين الى الفرق بين كلام الله وكلام غيره"^(٥).

كلام (عضيمة) هنا يعد رداً على النحاة الذين لحنوا القراء في قراءاتهم، وان كانوا من السبعة وبعض رأيه بقوله: "فالقرآن احكمت آياته واتفقت كلماته وتوجهت الى روايته والمحافظة على نقله هم الصحابة والتابعين تلقوه عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وهو بين ظهرانيم فضبطوه وحفظوه واتقنوه باذلين غاية التحري ومنتهى الدقة والامانة، وقد سمت الفاظ القرآن عن أن يتناول اليها عبث التحريف والتبديل لوعدهم الله القدير بحفظها (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)^(٦) فستان بين كلام الله وكلام العرب فالقران ايته الدائمة وحجته الخالدة (لا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ)^(٧) و(لا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)^(٨) "^(٩).

(١) نفسه: ١/(١٩-٩٢).

(٢) نفسه: ١٩-٢١.

(٣) نفسه: ٢٢-٢٥.

(٤) ينظر: مقدمة دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الاول / ١ / (٣٤-٤٣).

(٥) ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٢٩٥-٢٩٦).

(٦) الحجر/ ٩.

(٧) يونس / ٦٤.

(٨) فصلت / ٤٢.

(٩) ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: ٢٩٦.

هذا هو موقف (عضيمة) من القراءات القرآنية فهو يأخذ بها ويستشهد بها مهما اختلفت ولا يعيب أية قراءة، بل يعتد بها جميعها؛ ولتوضيح موقفه هذا لابد من تاييد ما يقوله وذلك بذكر عدد من الامثلة التي تبين ما يذهب إليه.

يمكن تصنيف القراءات التي وردت في مؤلفاته أو الكتب المحققة على النحو

الآتي:

١. استشهاده بالقراءات السبعية.
٢. استشهاده بالقراءات العشر.
٣. استشهاده بالقراءات الشاذة.

١. استشهاده بالقراءات السبعية:

هذه القراءات كثيرة عند الشيخ ، إذ كان يشير إليها احياناً، وحياناً اخرى لايشير الى انها سبعية ومن امثلة هذا النوع من القراءات ما يأتي:

أ. استشهد (عضيمة) بعدد من القراءات على مجيء المضاعف اللزم بلغتين لغة الضم أي من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ) ولغة الكسر أي من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ) ومن هذه القراءات التي ذكرها قوله تعالى: (وَلَمَّا ضَرَبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُونُ)^(١) قال: "قرأ أبو جعفر والاعرج والنخمي وابو رجاء وابن وثاب وابن عامر ونافع والكسائي (يُصَدُّن) بضم الصاد، أي: يعرضون عن الحق، وقرأ ابن عباس وابن جُبَيْر والحسن وعكرمة وباقي السبعة بكسرها أي: يصبحون وقال الكسائي والفرء هما لغتان بمعنى مثل يعرِشون ويعرُشون"^(٢).

(١) الزخرف/ ٥٧، ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٢٢ .

(٢) المغني في تصريف الافعال: ١٥٠ .

ب. قال في موضوع القلب المكاني: "في قوله تعالى: (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَا بِجَانِبِهِ) ^(١) قرأ ابن عامر: (وناء)، وقيل: هو مقلوب ناى فمعناه: بعد وقيل معناه: نهض بجانبه وهذه القراءة سبعية" ^(٢).

وبالرجوع الى كتب القراءات نجد ان قوله تعالى: (وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَا بِجَانِبِهِ) فيها اكثر من قراءة، فقد تقرأ بفتح النون والهمزة دون تأخير الهمزة وقد تقرأ بكسر النون والهمزة دون تأخير الهمزة وقد تقرأ بفتح النون وتأخير الهمزة وفتحة قبلها، ومعنى (ناى) في القراءة الاولى والثانية "بَعْدَ" ومعناها في القراءة الثالثة (ناء): اذا نهض يثقل مطيقاً لحمه ^(٣).

ج. قال في لفظ (خاتم): "خاتم بفتح التاء وكسرها وقد قرئ بهما في قوله تعالى: (وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ) ^(٤) بفتح التاء" ^(٥).

د. ذكر (عضيمة) قراءات سبعية كثيرة عن قيام الجمع مقام المفرد ومنها قوله تعالى: (وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ) ^(٦)، فقد ورد في النشر: "واختلفوا في (مساكين)؛ فقرأ المدنيان وابن عامر على الجمع. وقرأ الباكون (مسكين على الافراد) ^(٧)".

هـ. قال في حديثه عن الاعلال والابدال: "والابدال السماعي جاء منه في السبع: قلب السين صاداً في السراط معرفاً ومنكراً في جميع القرآن ^(٨). وقرئ بالسين

(١) الاسراء/ ٨٣ .

(٢) اللباب في تصريف الافعال: ٢٠ .

(٣) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٢٢٠ .

(٤) الاحزاب/ ٤٠، الحجة في القراءات السبع: ٢٩٠ .

(٥) المقتضب: ١ / الهامش: (١): ١٦٢ .

(٦) البقرة/ ١٨٤ .

(٧) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٢٦ .

(٨) ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٦٢ .

والصاد في السبع في: (بيسط: بسطة) ^(١). بمسيطر: المسيطرون ^(٢)..
(٣).

أكثر (عضيمة) من استشهاده بالقراءات السبعة في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الثاني) و (المغني في تصريف الافعال)، وقد اكتفى بها في تحقيقه المقتضب، وأما في تحقيقه المذكر والمؤنث لابن الانباري فلم يستشهد باي نوع من القراءات القرآنية، وإنما استشهد بالقران فقط، وفي بحثه (جموع التفسير في القرآن الكريم) لم يستشهد بالقراءات السبع، ولكنه استشهد بالعشر والشاذة. هناك مواضع متعددة استشهد فيها (عضيمة) بالقراءات السبعة ^(٤).

٢. استشهاده بالقراءات العشر:

استشهد (عضيمة) بقراءات عشرية في مواضع كثيرة من مؤلفاته، منها:
أ. استشهد (عضيمة) بقراءات عن اسم الفاعل واسم المفعول من العشر وذلك في قوله تعالى: (وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا) ^(٥) إذ قرئت هذه الآية الكريمة بفتح الميم التي بعد الواو (مؤمناً) وهي قراءة عشرية إذ جاء في النشر وهو ما ذكره (عضيمة) انه ورد "عن عيسى بن ورد ان فتح الميم بعد الواو .. وكسرهما سائر اصحاب ابي جعفر ، وكذلك قرأ الباقر" ^(٦).
وقد استشهد قراءات كثيرة من العشر في الموضوع نفسه ومنها قوله تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) ^(٧) إذ قرئت (المحصنات) بكسر الصاد إذ

(١) البقرة/ ٢٤٥ في قوله تعالى: (وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ)، والبقرة: ٢٤٧ في قوله تعالى: (وَزَادَهُ بَسْطَةً)، ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٩٩ .

(٢) الطور/ ٣٧ في قوله تعالى: (أَمْ هُمُ الْمُصَيْطِرُونَ)، ينظر: الحجة في القراءات السبع: ٣٧ .

(٣) دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الثاني / ١: ٤٣ .

(٤) ينظر على سبيل المثال: المغني في تصريف الافعال: ١٤١، ١٩٤، ١٢٩، ٩٧، ٦٩، والمقتضب: ١ / الهامش (١): ٢٤٢، ٣ : الهامش (١): ٤٣، دراسات لاسلوب القرآن الكريم (بحث): ٧٤٢، ودراسات لاسلوب القرآن

الكريم / القسم الثاني / ١: ٩٠، ١٦٦، ٢٢١، ٣٨٥، و ٢ / ٢٨٣، و ٤: ٦٤٥ .

(٥) النساء/ ٩٤ .

(٦) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٥١، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٣/ ٦٣٣ .

(٧) النساء/ ٢٤ .

جاء في العشر: "واختلفوا في المحصنات ومحصنات فقرا الكسائي بكسر الصاد؛ حيث وقع معرفا او منكرا الا الحرف الاول من هذه السورة وهو المحصنات من النساء فانه قرأه بفتح الصاد كالجماعة لان معناه: ذوات الازواج"^(١).

ب. قال في حديثه عن جموع التكسير في القرآن الكريم: "جميع صيغ جمع التكسير جاءت في القرآن الكريم ماعدا صيغة (فُعَلَة) نحو: فُضَاة، ودُعَاة، وُعُزَاة فلم تقع هذه الصيغة في السبع وإنما جاءت في العشر في انفراده عن ابي جعفر في قوله تعالى: (أَجْعَلْنُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ)^(٢)^(٣). إذ قرئت "سقااة بضم السين وحذف الياء بعد الالف .. وعمرة بفتح العين وحذف الالف .. وهي رواية ميمونة والقورسي عن ابي جعفر"^(٤)

ج. قال: "تونا التوكيد الشديدة اكثر من الخفيفة في جميع القراءات. وقد قرأ يعقوب احد القراء العشرة هذه الايات بالخفيفة: ١. (لَا يَعْزُرُّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ)^(٥). ٢. (وَلَا يَسْتَخْفِكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ)^(٦). ٣. (وَأَمَّا نُرْيِيكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ)^(٧) (٨).

د. ذكر (عزيمة) قراءات عشرية عن (فَعَل) ومن هذه القراءات ما قرئ في قوله تعالى: (وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا)^(٩)، اذ جاء في النشر عنها: "واختلفوا في (وفصاله) فقرا يعقوب (وفصله) بفتح الفاء واسكان الصاد من غير الف وقرأ الباقون بكسر الفاء وفتح الصاد والفاء بعدها"^(١٠). ومن القراءات الاخرى التي

(١) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٤٩، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٣ / (٦٣٤-٦٣٥).

(٢) التوبة/ ١٩.

(٣) جموع التكسير في القرآن الكريم (بحث): ٣٥١.

(٤) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٧٨.

(٥) ال عمران / ١٩٧.

(٦) الروم / ٦٠.

(٧) يونس / ٤٦.

(٨) دراسات لاسلوب القرآن الكريم (بحث): ٧٤٢.

(٩) الاحقاف / ٥١.

(١٠) النشر في القراءات العشر: ٢/٣٧٣، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٢/٧٥١.

ذكرها عن (فَعَلَ) ما ذكره في قوله تعالى: (وَالَّذِي خَبُثَ لَا يَخْرُجُ إِلَّا نَكِدًا) ^(١) قال عنها: "قرأ أبو جعفر: (نَكِدًا) بفتح الكاف وابن محيصن بسكونها، وهما مصدران" ^(٢)، وقد جاء في النشر: "واختلفوا في (الانكداً) فقرأ أبو جعفر بفتح الكاف وقرأ الباقون بكسرها" ^(٣).

وهناك مواضع أخرى استشهد فيها (عزيمة) بقراءات من العشر وهذه المواضع جميعها موجودة في كتابه دراسات لاسلوب القرآن الكريم ^(٤).

٣. استشهاده بالقراءات الشاذة:

أكثر (عزيمة) من استشهاده بالقراءات الشاذة مثلما أكثر من استشهاده بالقراءات السبعة والعشرة، إذ كان يعد كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) مجالاً لتطبيق هذه القراءات في موضوعات الصرف، ومن الامثلة التي تبين ذلك ما يأتي:
أ. ذكر في حديثه عن تفرجات (فَعَلَ) عن قوله تعالى: (وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ) ^(٥) ذكر ان هذه الآية قرئت بسكون السين في (وسع) ^(٦)، إذ جاء في المختصر في شواذ القرآن: "قرئ شاذاً (وَسَعَ) بسكون السين" ^(٧).

ب. قال: "يجيء افتعل بمعنى التفاعل فيدل على التشارك، نحو: اعتودوا، أي: تناوبوا، واجتودوا أي: تجاوزوا. ولهذا لم تمل عينه قرئ شاذاً في قوله تعالى: (وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَانُ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُشْتَبِهٍ) ^(٨): قرئ متشابهاً وهما بمعنى واحد" ^(٩).

(١) الاعراف / ٥٨ .

(٢) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني: ٧٥٢-٧٥١/٢ .

(٣) النشر في القراءات العشر: ٢٧٠/٢ .

(٤) ينظر: على سبيل المثال: دراسات لاسلوب القرآن الكريم : القسم الثاني / ١: ٦١٤، ٦١٣/٢ : (٧٥٢-٧٥٠)، ٥٣٠، ٤٥١، ٤/٤، ٣٨، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١، ١٣٤، ٢٢٣ .

(٥) البقرة / ٢٥٥ .

(٦) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ٩٤ .

(٧) مختصر في شواذ القرآن: ١٦ .

(٨) الانعام / ٩٩ .

(٩) المغني في تصريف الافعال: ١٢١، وينظر البحر المحيط: ١٩١/٤ .

ج. ذكر (عضيمة) قراءات عديدة من الشواذ عن (فعل) ومن هذه القراءات التي ذكرها ما أورده عن قوله تعالى: (مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(١). قال عنها: هذا قول ويقال: فعلت ذلك من اجلك، بفتح الهمزة وكسرها وقرأ أبو جعفر بالكسر، ونقل حركتها الى النون^(٢)، وكذلك ذكر عن قوله تعالى: (وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ)^(٣) "قرأ الضحاك وعكرمة وأبو المتوكل: (وإذن) بكسر الهمزة وسكون الذال"^(٤).

د. ذكر في حديثه عن قراءات تفعل وتفاعل ان مما جاء شاذاً ما قرئ في قوله تعالى: (قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا)^(٥)، إذ قال ابن خالويه: "تشديده لحن، لانه فعل ماض وانما تشدد في المضارع. (أظاهر) طلحة والاعمش"^(٦)، وقرئ في قوله تعالى: (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ)^(٧) "تساءلون) بتاء، لا ياء فيها، والسين مشددة"^(٨) وفي البحر المحيط: "وقرئ عبد الله وابن جبير (يساءلون) بغير تاء، وشد السين، واصله يتساءلون بتاء الخطاب، فادغم التاء الثانية في السين"^(٩) وهناك مواضع اخرى استشهد فيها (عضيمة) بالقراءات الشاذة^(١٠).

٢. الحديث النبوي الشريف:

- (١) المائدة/ ٣٢ .
- (٢) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ٢٥/٣، وينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٣٢ .
- (٣) التوبة/ ٣ .
- (٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ٢٦/٣، وينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٥١ .
- (٥) القصص/ ٤٨ .
- (٦) مختصر في شواذ القرآن: ١١٣، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ٦٢٣/١ .
- (٧) النبا/ ١ .
- (٨) مختصر في شواذ القرآن: ٢٦٧ .
- (٩) البحر المحيط: ٤١١/٨، وينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ٦٢٢/١ .
- (١٠) ينظر: على سبيل المثال: دراسات لاسلوب القرآن الكريم : القسم الثاني /١: ٦٢٥، ٦٢١/٣: ٥٧٢، ٥٦٦، ٢٣، ١٢٣، ٤/٤١٥، ٤٢١، (١٩٤-١٩٢)، (١١٣-١١٠)، ٢٥، ٤٣، ٦٦، ٧٤، ٩٨، دراسات لاسلوب القرآن الكريم (بحث): ٧٤٢ .

يعد الحديث النبوي الشريف الاصل الثاني من اصول الاستشهاد في الدراسات اللغوية عموماً والحديث هو : "اسم من التحديث وهو الاخبار ثم سمي به قول او فعل او تقرير نسب الى النبي عليه الصلاة والسلام"^(١).

ومنهم من عرفه تعريفاً اخر ادخل اليه فيه اقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم^(٢).
إن كلام النبي (صلى الله عليه وسلم) له اهمية كبيرة؛ لان "العربية لا تعرف بعد القرآن الكريم كلاماً يسامي الكلام النبوي او يداينه فصاحة مبنية وبلاغة معنى وبراعة تركيب وجمال اسلوب و روعة تأثير"^(٣).

ومع كل هذا فالنحاة اختلفوا فيما بينهم في الاحتجاج به على مسائل العربية وتوثيق قواعدها او تقرير اصولها، فقد انقسموا على ثلاث طوائف: الطائفة الاولى: منعت الاحتجاج بالحديث الشريف، وبرز رجال هذه الطائفة ابن الضائع (٦٨٠هـ) وابو حيان (٧٤٥هـ) وحجتهم في ذلك ان الحديث النبوي الشريف مروى بالمعنى أي لم تثبت نسبته الى الرسول (صلى الله عليه وسلم) وانما هو من لفظ الرواة فنجد القصة الواحدة التي حدثت في زمان الرسول (صلى الله عليه وسلم) لم تنتقل بتلك الالفاظ جميعها^(٤).

والحجة الثانية: التي احتجوا بها هي أنّ اغلب رواة الحديث كانوا من الاعاجم الذين يفتقرون الى الفصاحة، ولم يكونوا على قدر من الاطلاع على الحديث، فوقع اللحن في كلامهم من غير علم بذلك، لذلك امتنعوا من الاحتجاج بالحديث الشريف^(٥).

(١) الكليات: ٢٠٢/٢ .

(٢) ينظر: تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي : ٦، ودراسات في العربية وتاريخها: (١٦٦-١٦٧) .

(٣) نظرات في اللغة والنحو: (٢٠-٢١) .

(٤) ينظر: الاصول: ١٠٠، وينظر: الحديث النبوي الشريف واثره في الدراسات اللغوية والنحوية: ٣١٠، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: (٣٠٨-٣٠٩) .

(٥) ينظر: الاصول: ١٠٠، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: (٦٢-٦٣)، والشواهد والاستشهاد: (٣٠٨-٣١٠) .

وقد رد على الذين قالوا بأن الحديث لا يستشهد به، لأنه مروى بالمعنى، والرد على ذلك هو أن معظم المحدثين والفقهاء والاصوليين قد تشددوا في الرواية والضبط، كما أنهم لم يجيزوا النقل بالمعنى الا لمن استطاع ان يحيط بجميع دقائق علم العربية، وان تكون معظم الاحاديث التي وردت في كتب الصحاح الستة و المساند التي سبقتها قد كتبت في زمن الاحتجاج، وأن تكون قد جمعت اما من مدونات الصحابة واما من مدونات روت عن الصحابة انفسهم^(١).

أما حجتهم الثانية وهي كون الحديث مروى من الاعاجم، فهذا الامر لا يتفق مع ما تحقق من نقله من قدماء المحدثين والفقهاء والاصوليين الذين اثبتوا صحته في كتبهم^(٢).

والطائفة الثانية: هي التي كانت لها موقف وسط بين المانعين من الاحتجاج بالحديث الشريف، والمجيزين للاحتجاج به، ومن ابرز رجال هذه الطائفة الشاطبي (٧٩٠هـ) والسيوطي (٩١١هـ)^(٣)، فقد جوز علماء هذه الفئة والاحتجاج بالاحاديث التي اعتني بنقل الفاظها^(٤).

والطائفة الثالثة: هي التي "جوزت الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وأكثرت من الاستشهاد به، وعدته مصدراً من مصادر النحو"^(٥)، وبرز رجال هذه الطائفة ابن مالك (٦٧٢هـ)، وابن خروف (٦٠٩هـ) والرضي الاستربابادي (٦٨٦هـ)، وابن هشام الانصاري (٧٦١هـ) وغيرهم، فمنهم من لم يكتف بالاستشهاد بالاحاديث النبوية وانما احتجوا ايضاً بكلام اهل البيت (رضي الله عنهم)^(٦): فابن مالك يرى "ان الاصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سمع، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط الفاظه والتحري في نقله، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون

(١) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٢٢.

(٢) نفسه: ٤٢٢.

(٣) ينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٠٥-٣٠٨، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: ٥٤.

(٤) خزنة الادب: ١٢/١.

(٥) الشواهد والاستشهاد: ٣٠١، وينظر: مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي: ٤٩.

(٦) ينظر: الشواهد والاستشهاد ٣٠.

بانها خلاف الاولى، وبهذا الاصل تحصل غلبة الظن بان الحديث مروى بلفظة، وهذا الظن كاف في تقرير الاحكام النحوية^(١).

وقد اعترض على رأي هذه الفئة بأن من الاحاديث ماهي موضوعة فعلاً ومنها مشكوك فيه^(٢).

إن السبب الذي ادى الى تدوين الحديث هو كثرة رواياته خوفاً عليه من الضياع^(٣)، ولم يدون قبلها لمنع الرسول (صلى الله عليه وسلم) من تدوينه وذلك في قوله: "لا تكتبوا عني ومن كتب عني غير القرآن فليمحاه وحدثوا عني ولا حرج، ومن كذب علي، .. ، فليتبوأ مقعده عن النار"^(٤)، لذلك فالمد ونون للحديث كانوا اشد الحرص على انتقاء الروايات الصحيحة فقد روي عن ابن مسعود (ت ٣٢هـ) وهو من الحفاظ انه كان "يقول من الرواية للحديث ويتورع في الالفاظ"^(٥).

أما المحدثون فقد سايروا رأي الطائفة الثانية، وذلك إذ رأى مجمع اللغة العربية أن الاحتجاج بالاحاديث النبوية يكون على وفق ضوابط واحوال خاصة^(٦)، وهم على هذا يجيزون الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف "وبهذا نعيد الى الحديث النبوي الشريف مكانته ورفعته منزلته، ونعيد الاطمئنان الى نفوس المحتجين به المعتمدين عليه"^(٧).

وبهذا استقر رأي المحدثين على صحة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف؛ لاستخراج قواعد النحو والصرف الواردة فيه، اذ قال احد المحدثين: "الاحاديث الصحيحة اهم كثيراً في نظرنا في اثناء البحث اللغوي من الشعر الجاهلي؛ لأنها من النثر؛ وهو دائماً يعطي الباحث اللغوي صورة صحيحة لروح عصره، بخلاف الشعر؛

(١) القياس في النحو العربي: ٤٩ .

(٢) ينظر: مدرسة البصرة النحوية: ٢٥٩.

(٣) ينظر: الموجز في علوم الحديث: (١٣-١٤) .

(٤) صحيح مسلم: ٢٩٨/٤.

(٥) تذكرة الحفاظ: ١٤ .

(٦) ينظر: مدرسة البصرة النحوية: ٢٥٩ .

(٧) موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: ٤٢٢ .

لانه يحتوي على كثير من الصيغ الفنية والعبارات المتكلفة التي تبعده عن تمثيل الحياة العادية الحقة، و تثنيه عن الروح السائدة في عصره بدون تكلف^(١).

أما موقف (عزيمة) من الأستشهاد بالحديث النبوي الشريف فيبدو واضحاً من خلال استشهاده به في بعض مؤلفاته، ولم يكثر من استشهاده بالحديث مثلما أكثر من استشهاده بالقرآن الكريم وقراءاته، أما الامثلة التي تؤيد استشهاده بالحديث النبوي الشريف فهي على النحو الاتي:

أ. تحدث (عزيمة) في موضوع (اقل الجمع) عن الخلاف في كون الاثنين جمع، إذ عرض آراء علماء اصول الفقه والحديث في هذه المسألة، وقد ذكر حجج من قال بان الاثنين جمع ومن هذه الحجج ما جاء " من جهة السنة: ما روي عن النبي (صلى الله عليه وسلم) انه قال: " اثنان فما فوقهما جماعة"^(٢)^(٣).

ب. قال في حديثه عن القلب المكاني: " فلان يتمنى الاحاديث أي يفتعلها، وهو مقلوب من المين وهو الكذب، وفي الحديث الشريف: " ما تغنيت ولا شربت خمراً في جاهلية"^(٤)^(٥).

استشهد (عزيمة) بهذا الحديث في كتابه (المغني في تصريف الافعال) ولم يستشهد بسواه، وقد اعاد استشهاده بهذا الحديث في كتابه (اللباب من تصريف الافعال)^(٦)، واكمل الحديث بـ"ولا اسلام".

ج. قال في موضوع (ابواب مضارع الفعل الثلاثي) وذلك في حديثه عن باب المغالبة: " في الحديث الشريف عن عائشة (رضي الله عنها) انها قالت^(١): سابقني

(١) تاريخ اللغات السامية: ٢٠٦، وينظر: الرواية والاستشهاد باللغة: ٢١٦، وينظر: الدرس الصرفي والنحوي عند

مكي بن ابي طالب القيسي لعبد الله احمد حمزة النهاري: ٢٤٢ .

(٢) سنن ابن ماجه: ٣١٢/١.

(٣) دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني/٤/٢٧٦.

(٤) لم اعثر على هذا الحديث في كتب الحديث، وقد قيل لي انه حديث ضعيف وقد مسب الى الامام علي (رضي الله عنه).

(٥) المغني في تصريف الافعال: ٤٥.

(٦) ص: ١١.

رسول الله (صلى الله عليه وسلم) فسبقته، فلبثنا حتى اذا ارهقني اللحم سابقني فسبقتني" (٢).

د. وقال مستشهداً بالحديث النبوي على تأنيث (أضحية) او (أضحاة): "وفي سنن أبي داود (٣): اخبرنا مخنف بن سليم قال: ونحن وقوف مع رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بعرفات قال: "يا أيها الناس، إنَّ على كل بيت في كل عام أضحية وعتيرة" (٤).

هناك مواضع اخرى استشهد فيها (عضيمة) بالحديث النبوي الشريف (٥). أما في تحقيقه المقتضب فلم يستشهد بالحديث الشريف . في حديثه عن المسائل الصرفية - ولم يستشهد بالحديث في بحثيه (جموع التفسير في القرآن الكريم) و (دراسات لأسلوب القرآن الكريم).

٣. كلام العرب الفصحاء نثراً وشعراً:

يعد كلام العرب المصدر الثالث من مصادر الاستشهاد في اللغة والنحو (٦)، وكلام العرب منه المنظوم ومنه المنثور .
أ. الشعر:

اعتمد النحاة في تقرير أحكام اللفظ على الشعر (٧)، فقد كان " مقصداً من مقاصد النحاة يسمعون منه النصوص التي جعلوها أساساً لتقعيد قواعدهم" (٨)، وجعلوه شاهداً على ما جاء في القرآن الكريم نفسه من الظواهر لغوية ونحوية وصرفية، وبنوا

(١) سنن ابي داود: ٣/٣٠، ورواية الحديث " عن عائشة(رضي الله عنها)، انها كانت مع النبي(صلى الله عليه وسلم) في سفر قالت: فسابقته فسبقته على رجلي، فلما حملت اللحم سابقته فسبقتني".

(٢) اللباب من تصريف الافعال: ٤٨.

(٣) سنن ابي داود: ٣/٩٣، ورواية الحديث: " ياايها الناس ان على كل بيت في كل عام اضحية وعتيرة اتدرون ما العتيرة ؟ هذه التي يقول الناس الرجبية".

(٤) المذكر والمؤنث: الهامش(٣): (٢٦٤-٢٦٥).

(٥) ينظر: المذكر والمؤنث: الهامش(١): ٣٧١، والهامش(٢): ٤٥٦.

(٦) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٧٧.

(٧) ينظر: القياس في اللغة العربية: (٣٥).

(٨) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: (١٢).

الكثير من القواعد على الشعر وحده من دون غيره من الشواهد^(١)؛ لأنه كان (علم قوم لم يكن لهم علم اصح منه)^(٢). فهو ديوان العرب إذ قال عبد الله بن عباس: "إذا أشكل عليكم شيء من القرآن فارجعوا إلى الشعر فإنه ديوان العرب"^(٣)، ويعد الاستشهاد بالشعر العربي من ابرز الاختلافات بين مدرستي البصرة والكوفة، فقد قسم اللغويون الشعراء الذين يمكن ان يستشهد بشعرهم على ثلاث طبقات، الطبقة الأولى هم طبقة الجاهلين ومنهم امرؤ القيس وزهير، والطبقة الثانية هم طبقة المخضرمين ومنهم حسان بن ثابت، وليبد، والطبقة الثالثة هم طبقة الإسلاميين، مثل الفرزدق وذي الرمة^(٤). "أما المحدثون وهم المولّدون، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان"^(٥). اكتفى البصريون بالاستشهاد بشعر شعراء الطبقة الأولى والثانية^(٦)، وبعضهم يرى ان "الجيد هو الاول، إذ ما بعد المتقدمين لا يجوز الاستشهاد بكلامهم"^(٧). والبصريون لا يستشهدون بالأبيات المجهولة القائل في بناء القواعد، لكن النحاة أوجدوا طريقة لتوثيق الشاهد الذي لا يعرف قائله، وذلك بأن يكون راوي البيت قد أشتهر بالضبط والإتقان؛ لذلك قبلوا برواية سيبويه وابن السراج والمبرد وغيرهم. وحدد البصريون القبائل التي يؤخذ منها وهي: (قيس، واسد، وتميم، وطيّء، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين)^(٨).

(١) ينظر: ابن يعيش النحوي: (٤-٤١٦)، والقياس في النحو العربي نشأته وتطوره: (١٠٥)، وينظر: ابو علي

النحوي صرفيا، (اطروحة دكتوراه)، بتول عباس نسيم الوائلي: (١٠٣).

(٢) طبقات فحول الشعراء: ٢٤/١.

(٣) الفاضل: ٣٣، وينظر: الشواهد والاستشهاد في النحو: ٣٣.

(٤) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: (٨١)، وينظر: القياس في اللغة العربية: (٣٥).

(٥) القياس في اللغة العربية: (٣٥).

(٦) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: ٨١.

(٧) خزنة الادب: ٨/١.

(٨) ينظر: الاقتراح: ٤٤، والاصول في النحو: (٩٤-٩٥).

أما الكوفيون فتوسعوا في هذا المجال، فسمعوا من قبائل أخرى فضلا عن القبائل التي سمع منها البصريون، وقد كانوا اقل تشددا وأكثر تسامحا في مجال الاستشهاد بأشعار الطبقات الثلاث^(١).

إنّ الحديث عن الاحتجاج بكلام العرب طويل جداً، وكان مجمع اللغة العربية في مصر آخر من تكلم على هذا الموضوع، إذ نص في إحدى محاضراته على ما يأتي: "العرب الذين يوثق بعربيتهم، ويستشهد بكلامهم، هم فصحاء الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري وفصحاء البادية إلى آخر القرن الرابع الهجري"^(٢).

(١) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة، وينظر: الشاعر واصول النحو في كتاب سيبويه: ١٠٩.
(٢) محاضرات مجمل اللغة العربية في مصر- دورة الانعقاد الاول . محضر الجاسة (٢٢) ص(٣٠٨)، وينظر: طبقات الشعراء: ٢٠، والاغانى: ٣٧٣/٤.

أما موقف الدكتور (عزيمة) من الشعر فهو لم يختلف عن موقف المعاصرين من العلماء، إذ أكثر من الاستشهاد بالشعر، وكان استشهاده هذا أكثر من استشهاده بالحديث النبوي الشريف، وهو متمسك بقاعدتي الزمان والمكان في استشهاده بكلام العرب، إذ استشهد بشعر الكثير من الشعراء: ومنهم النابغة الذبياني، وامرؤ القيس، وكثير عزة، وطريف بن تميم، والقطامي، والاخلط، وذو الرمة. وقد استشهد (عزيمة) بأشعار كثيرة من دون ان يذكر قائلها، واستشهد (عزيمة) بأشطار الأبيات، ومن الأمثلة التي تؤيد ذلك ما يأتي:

١. استشهاده بالشعر مع ذكر قائله:

أ. تحدث عن (حُبّ) فقال: "اصل حُبّ: (حَبَب) بفتح العين ثم حول الى (فَعْل) بضم العين لارادة المدح والتعجب فصار: (حَبَّب) ثم نقلت ضمة العين الى الفاء بعد حذف حركتها فصار (حُبّ). ويجوز حذف ضمة العين دون نقلها فيصير (حَبّ) بفتح الحاء ومثّل (حُبّ) قول امرئ القيس على رواية بُعْدَ^(١):

فَعَدْتُ له وصحبتى بين ضارج وبين العذيب بُعْدًا متأملي^(٢).

ب. قال في موضوع (القلب المكاني) في تقديم اللام على العين: "راء من راي، فال كثير عزة"^(٣).

وكلّ خليل راعني فهو قائلٌ من أجلكِ هذا هامةُ اليوم أو غدٍ^(٤).

ج. قال تعليقاً على ما ذكره ابن الأنباري في اللغات التي قيلت عن (هذه)

^(٥)، قال (عزيمة): "وقد جاءت (هذي) في قول ذي الرمة^(٦):

فَهْذِي طَوَاهَا بُعْدَ هِذِي وَهَذِهِ طَوَاهَا لَهْذِي وَخُدْهَا وَأَسْلَالُهَا"^(٧).

(١) ديوان امرئ القيس: ١٥٧، ورواية البيت: فَعَدْتُ وَأَصْحَابِي لَهُ بَيْنَ ضَارِجٍ وَيَبْنَ الْعُذَيْبِ بُعْدًا مَا مُتَأَمِّلِي

(٢) المغني في تصريف الافعال: ٩٧.

(٣) ديوان كثير: ٤٣٥.

(٤) اللباب من تصريف الافعال: ١١.

(٥) اللباب من تصريف الافعال: ١١.

(٦) ديوان ذي الرمة: ٥٢٧.

(٧) المذكر والمؤنث: الهامش (٣): ٢٠٤.

د. قال في حديثه عن (فَعَلَ) بأنه ليس فيه تفرّيع ناقلاً قول سيبويه فيه، إذ قال: "وأما ما تواتت فيه الفتحان فانهم لا يسكنون منه لان الفتح أخف عليهم من الضم والكسر كما ان الألف أخف من الواو والياء وبيت الاخطل التغلبي^(١): وما كل مبتاع ولو سلف صفقه براجع ما قد فاته برداد شاذ ضرورة"^(٢). هـ. قال في موضوع (القلب المكاني) عن تأخير الفاء عن العين: "الحادي فاعل من وحد واصله الواحد، فنقل من فاعل الى عالف فانقلبت الواو ياء، وفي الخصائص ومن المقلوب بيت القطامي^(٣): ما اعتادَ حُبُّ سُلَيْمِي حِينَ مُعْتَادٍ ولا تَقْضَى بواقِي دَيْنِهَا الطَّادِي"^(٤) استشهاده بالشعر من دون ذكر قائله:

أ. استشهد (عضيمة) على إفادة (أفعل) وجود مفعوله على صفة وهي كونه فاعلاً لاصل الفعل^(٥)، فقال: "ومن الشعر قوله:

لا يُصعب الأمر إلا ريث يركبه وكل شي سوى الفحشاء يأتمر"^(٦)

ب. قال في موضوع (توكيد الفعل): "التوكيد أقل بعد لم كقوله:

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخاً على كرسيه معمماً

وبعد أداة جزاء (غير ما) وليس بعد الأداة (ما) الزائدة كقوله:

من تتفقن منهم فليس بآئب أبداً وقتل بني قتيبة شافي"^(٧)

ج. قال في تحقيقه المقتضب تعليقا على قول المبرد في باب الإمالة عن

(مات)^(٨): "في مات لغتان: مات يموت من باب نصر يُنصر، وهذه يقال

فيها: مت، ومتنا (بضم الميم) مثل: قال يقول. واللغة الثانية: مات يمات من باب

(١) ديوان الاخطل: ٨ او رواية البيت: وَمَا كُلُّ مَغْبُونٍ لَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ براجع ما قد فاتته بوداد.

(٢) المغني في تصريف الافعال: ٩٨.

(٣) ديوان القطامي: ٧٨، ورواية البيت: ما اعتادَ حُبُّ سُلَيْمِي حِينَ مُعْتَادٍ ولا تَقْضَى بواقِي دَيْنِهَا الطَّادِي.

(٤) المغني في تصريف الافعال: ٣٦.

(٥) نفسه: ١٠٥.

(٦) نفسه: ١٠٦.

(٧) اللباب: ٨٦.

(٨) ينظر: المقتضب: ٤٣/٣.

فرح يفرح وهذه يقال فيها: مت، ومتنا (بكسر الميم) كخاف يخاف، وجاءت هذه اللغة في قول الشاعر:

بُنِيَّتِي سَيِّدَةُ الْبِنَاتِ

عِشِي، وَلَا تَأْمَنْ أَنْ تَمَاتِي^(١)

د. قال في حديثه عن افادة (أفعل) للتعريض: "قال النحويون ابغته: عرضته للبيع وأنشدوا:

ورضيت آلاء الكميت فمن بيع

فرساً فليس جوادنا بمباع

قالوا: معناه بمعرض للبيع ومعنى آلاء الكميت نعم الكميت حصل نجاءه به من المهالك نعماً"^(٢).

هـ. قال في (تقديم العين على الفاء): "ويأسل مقلوب عن يسأل، قال الشاعر:

إذا قام قوم يأسلون عليكم

عطاء فدَهْماء الذي أنا سائله"^(٣)

٣. استشهاده بأشطار الإبيات:

استشهد (عزيمة) بأشطار الإبيات في عدد من المواضع وامثلة ذلك ما يأتي:

أ. قال في موضوع (همز الالف وغيرها) بعد ذكره لقوله تعالى: (وَكَشَفْتُ عَنْ سَاقِيهَا)

(٤) "اختلفوا في (ساقياها) و (بالسوق) في سورة (ص) و (على سوقه) بالفتح: فروى

قنبل همز الالف والواو، وهي لغة ابي حية النميري حيث انشد:

لحب الموقدين الى مؤس"^(٥)

ب. قال في موضوع (الصيغ الفرعية للفعل الثلاثي) وذلك في حديثه عن تفريعات

(فَعِل)، إذ إن من تفريعاته (فَعُل) قال: "ومن هذا التفريع: نِعَمَ وَبِئْسَ، والاصل

(١) المقتضب: ٣/ الهامش (١): ٤٣ .

(٢) المغني في تصريف الافعال: ١٠٣ .

(٣) اللباب من تصريف الافعال: ١٢ .

(٤) النمل/ ٤٤ .

(٥) دراسات لاسلوب القران الكريم / القسم الثاني: ٧١٤/٤ .

فيهما نَعِمَ وَبَيَسَ .. كما قال الراجز:

نَعِمَ الساعون في الامر المبرِّ" (١)

ج. تحدث عن موضوع (تفريع المبني للمجهول فُعِلَ) وتفريعه يكون بتسكين العين وشواهد هذا التفريع كثيرة من القراءات ومن أمثال العرب ومن الشعر، وشاهده الشعري قول أبي النجم:

لَوْ عَصَرَ مِنْهُ الْمِسْكُ وَالْبَانُ أَنْعَصَرَ (٢)

د. تحدث عن حذف الهمزة في مضارع (أفعل) إذ يؤدي بقاء الهمزة الى اجتماع همزتين في حالة المتكلم المفرد غير المعظم وقد ترد الهمزة في مضارع (افعل) في ضرورة الشعر كما قال (عضيمة) (٣)، اذ قال: "وقد جاءت الهمزة في ضرورة الشعر، كقوله:

فإنَّه أهلٌ لأن يؤكرما" (٤)

وهناك مواضع اخرى استشهد فيها (عضيمة) بالشعر سواء كانت أمعروفة القائل ام لا (٥).

٢. النشر:

عني النحاة بالاحتجاج بكلام العرب المنثور مثل عنايتهم بكلام العرب المنثور، إذ كانوا يعتنون كثيراً بالفصيح وغير الفصيح من المسموع فوضعوا ضوابط متمثلة بتحديد الزمان والمكان للكلام المسموع فقد حددوا القبائل التي اخذوا منها (٦)، وقد حدد ابو زيد الانصاري من يسمع منهم من العرب بقوله: "ما اقول قالت العرب الا اذا

(١) المغني في تصريف الافعال: ٩٥ .

(٢) ينظر: نفسه: ٩٨ .

(٣) ينظر: اللباب من تصريف الافعال: ٤٩ .

(٤) نفسه: ٤٩ .

(٥) ينظر على سبيل المثال: المغني في تصريف الافعال: ٣٦، والمذكر والمؤنث: الهامش (٣): ١١٢، و

الهامش (١): ٢٩٤، وبحث: دراسات لاسلوب القران الكريم: ٧٤٢ .

(٦) ينظر: الاقتراح: ٤٤، والاصول: (٩٤-٩٥) .

سمعتة من عمر هوازن .. أو من سافلة العالية والال لم اقل: قالت العرب^(١)، فقد كان كثير السماع من فصحاء العرب^(٢)، "ومن قبله نجد أبا عمرو بن العلاء يفرق بين لغة اطراف الجزيرة ووسطها"^(٣). إذ دَوّن العلماء كلام القبائل العربية الضاربة في وسط الجزيرة الذين لم يخالطهم الاعاجم، ولم يدونوا غير ذلك^(٤)، واخذوا من "الفصحاء من غير العرب ايضاً، ممن صحت سلاتقهم، واطمان العلماء الى قوة ملكاتهم كالحسن البصري"^(٥)، وكما حدد العلماء الزمان والمكان الذي ينتقى منه كلام العرب الذي يحتج به، وضعوا شروطاً لناقل اللغة وهي "ان يكون عدلاً رجلاً كان أم امرأة، حراً كان أم عبداً، كما يشترط في نقل الحديث عن النبي (صلى الله عليه وسلم)؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله"^(٦).

ومن النحاة من كان يشافه العرب ويأخذ عنهم وهم أكثر، فنجد سيبويه مثلاً يقول: "سمعت رجلين من العرب عربيين يقولان"^(٧)، وكذلك الاخفش اذ يقول: "سمعنا من العرب من يقول"^(٨)، والفراء: "سمعت العرب تقول: هذه رضوعة"^(٩).

ومن الشروط التي وضعت للاحتجاج بكلام العرب المنثور معرفة قائله، فلا يجوز الاحتجاج بنثر لا يعرف قائله^(١٠).

(١) الاقتراح: ١٣١.

(٢) ينظر: نفسه: ١٣١.

(٣) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٤.

(٤) ينظر: في اصول النحو: ٥٩.

(٥) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٥١-٥٢.

(٦) لمع الأدلة: ٣٦.

(٧) الكتاب: ١٤٣/٤.

(٨) معاني القرآن: ١١/١.

(٩) المذكر والمؤنث للفراء: ٦٤.

(١٠) ينظر: الاقتراح: ٥٥.

عني النحاة بالاستشهاد بالامثال، والعبارات القصيرة التي جرت مجرى الامثال التي شاعت على السنة العرب، لذلك وردت امثال كثيرة استشهد بها النحاة بعد ان اطمانوا الى صحتها، وصحة الاستشهاد بها^(١).
أما الشيخ (عضيمة) فقد استشهد بكلام العرب النثري في مؤلفاته وفي تحقيقه المقتضب، والمذكر والمؤنث لابن الانباري ومن الامثلة التي تؤيد ذلك ما يأتي:
أ. قال عند حديثه عن تفريع المبني للمجهول (فُعَل) ويكون بتسكين العين^(٢)، إذ قال: "ومن امثال العرب: (لَمْ يُحْرَمَ مَنْ فُصِدَ لَهُ) (٣) (٤)".

يضرب هذا المثل في القناعة باليسير ف (فُصِدَ) اصلها: (فُصِدَ) والفصيد: "دم كان يجعل في معى من فُصِدِ عرق البعير ثم يشوى ويطعمه الضيف في الازمة، يقال: مَنْ فُصِدَ لَهُ البعير فهو غير محروم، ويقال: "من فُصِدَ لَهُ" بتسكين الصاد تخفيفاً، ويقال: فُزِدَ لَهُ بالزاي يضرب في القناعة باليسير"^(٥).

ب. قال توضيحاً لكلام المبرد عن (هَيِّن) ^(٦)، قال: "هَيِّن من الهوان عينه واو، وأما هَيِّن بمعنى: لَيِّن فعينه ياء ومنه المثل: "إذا عَزَّ اخوك فَهَنَّ"^(٧)، لأن العرب لا تأمر بالهوان"^(٨).

وقد قيل في هذا المثل إن معناه: "مياسرتك صديقك ليست بضمير يركبك منه، فتدخلك الحمية به، إنما هو حسن خلق وتفضل فاذا عاسرك فياسره"^(٩).
أورد (عضيمة) المثل السابق؛ ليدلل على أن (هَيِّن) لها معنيان، والمعنى الذي جاءت به في المثل (هُن) هو المعنى الثاني وهو (اللين) وهذا واضح من معنى المثل الذي يقول: إذا عاسرك أخوك فكن لينا معه.

(١) ينظر: مدرسة الكوفة: ٥٢ .

(٢) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ٩٧ .

(٣) مجمع الامثال: ١١٣/٢ .

(٤) المغني في تصريف الافعال: ٩٨ .

(٥) مجمع الامثال: ١١٣/٢ .

(٦) ينظر: المقتضب: ١٢٤/١ .

(٧) مجمع الامثال: ٤٢٢/١ .

(٨) المقتضب: ١/ الهامش (١): ١٢٤ .

(٩) مجمع الامثال: ٤٢٢/١ .

ج. ذكر ابن الانباري في كتابه (المذكر والمؤنث) إن من الالفاظ التي تطلق على المؤنث من الضباع: أمّ عامر، وغيرها من الالفاظ واستشهد على ذلك ببيت من الشعر اضاف (عزيمة) على ما استشهد به ابن الانباري بذكره شاهداً من الامثال فقال: "من أمثال العرب: أمّ عامر، وخامري حضاجر، أتك ما تحاذر (١) " (٢)، ثم ذكر معناهما من مجمع الامثال والنص الذي ذكره هو: "وكلا المتلين يضرب للذي يرتاع من كل شيء جنباً، وقيل: جعل مثلاً لمن عرف الدنيا في نقضها عقود الامور بايراد البلاء عقيب الرخاء ثم يسكن اليها مع ما علم من عاداتها كما تغتر الضبع بقول القائل: خامري أمّ عامر" (٣).

وضح (عزيمة) معنى المثال الثاني، أما المثال الاول فمعناه:

"الضبع، ويشبه بها الاحمق" (٤).

جمع (عزيمة) هنا بين متلين من امثال العرب (أمّ عامر) (وخامري حضاجر)، اللفظ الاول يطلق على المؤنث من الضباع، واللفظ الثاني يطلق على المذكر والمؤنث (حضاجر).

د. قال في موضوع (الفعل الناقص): "لم يجئ الفعل الناقص من باب كَرُم أو من باب حَسِبَ في القرآن وجاء من الابواب الاخرى" (٥) ثم ذكر عدد من القراءات القرآنية ومنها قوله تعالى: (إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ) (٦)، اذ "اختلف عن قنبل فروى ابن مجاهد .. عنه (راه) بقصر الهمزة من غير الف... (٧) قال (عزيمة): "هذا مثل قول العرب: لم ابله الاصل: لم ابالي، حذف الياء للجزم ثم سكنت اللام بعد ذلك" (٨).

(١) مجمع الامثال: ١/ (٤٢٢-٤٢٣).

(٢) المذكر والمؤنث: الهامش (١): (٨٣-٨٤).

(٣) نفسه: الهامش (٧): (٨٣-٨٤).

(٤) مجمع الامثال: ١/ ٤٢٢.

(٥) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ١/ ٢٤.

(٦) العلق / (٧-٨).

(٧) النشر في القراءات العشر: ٢/ ٤٠١.

(٨) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/ ١/ ٢٥.

لم يكثر (عزيمة) من استشاده بكلام العرب المنشور، إذ استشهد في (المغني في تصريف الافعال) بمثل واحد وفي موضع واحد، اما (اللباب من تصريف الافعال) فلم يستشهد فيه بمثل، وفي كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم/القسم الثاني) فانه استشهد بقول للعرب في موضع واحد، وفي تحقيقه المقتضب، والمذكر والمؤنث أتى بشاهد واحد في كل منهما فقط، أما بحثه دراسات لاسلوب القرآن الكريم، وبحثه الاخر/ جموع التكسير في القرآن الكريم فلم يستشهد فيهما بكلام العرب النثري. استشهد (عزيمة) بمصادر السماع: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب المنظوم والمنشور. وكان اكثر استشاده بالقران الكريم وقراءاته على اختلاف انواعها، ويأتي استشاده بالشعر في المرتبة الثانية.

المبحث الثاني

القياس

القياس لغة: "القياس: مصدر قَسَيْتُ، والقياس بمنزلة القَدْر، وعود قَيْسٌ اصبع أي: قَدْرٌ اصبع، وقِس هذا بذلك قياساً وقَيْساً والمقياس المقدار"^(١). وقيل: أنه تقدير الشيء بالشيء^(٢).

أما القياس اصطلاحاً: فقد عرّفه النحاة بتعريفات كثيرة منها ما ذكره السيوطي: "العرب قد تنطق بجمع لم يأت واحده فهي تقدرة وإن لم يُسَمَّع"^(٣). وقال ابو البركات الانباري: "انه تقدير الفرع بحكم الاصل، او حمل فرع على اصل لعله، واجراء الاصل على الفرع، وقيل الحاق الفرع بالاصل بجامع"^(٤).

يتبين من هذه التعريفات أنّ المسموع اصل، واسباس يقاس عليه ما يجد من ألفاظ اللغة وصيغها، وقد اشترك المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للقياس في التقدير^(٥). وقيل: انما النحو قياس يتبع^(٦). وقد قيل: إنّ القياس إنما وضع "ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح"^(٧).

أركان القياس:

للقياس اربعة اركان هي: (اصل وهو المقياس عليه وفرع وهو المقيس، وحكم وعلّة جامعة"^(٨)، وذلك لان القياس "عملية يتم معها الحاق فرع باصل لأي حكم ثبت لهما بجامع بينهما"^(٩).

(١) العين: ١٨٩/٥، واسباس البلاغة (قياس): ٢/٢٨٨-٢٨٩، ولسان العرب (قياس): ٨/(٧٠-٧٢).

(٢) ينظر: مقاييس اللغة (قوس).

(٣) الاشباه والنظائر: ٣/٢٠٧.

(٤) لمع الادلة ٩٣ .

(٥) ينظر: القياس النحوي بين مدرستي البصرية والكوفة: ٨٦.

(٦) ينظر: الايضاح في علل النحو: ٤١.

(٧) المنصف: ٢٧٩/١، وينظر: الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: ٤٦.

(٨) الاقتراح: ٧١.

(٩) القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: ٨٨ .

قسم المقيس عليه من نصوص اللغة اقساماً، وهي على النحو الآتي^(١):

١. مطرد في القياس والاستعمال مثل: قام زيد، ويعد هذا القسم الغاية المطلوبة.
٢. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال كماضي (يدع) الذي عد قليلاً في الاستعمال، مع جواز القياس عليه، ومثاله الثاني خبر (عسى) الذي يكون مضارعاً مقروناً بأنّ أو مجرداً منها، وقد جاء اسماً صريحاً في امثلة معدودة، فقالوا في المثل "عسى الغوير ابؤسا"^(٢) هذا المثل: "يضرب للرجل يقال له: لعل الشرّ جاء من قبلك"^(٣).

٣. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس ومثال ذلك: استحوذ واستصوب، فقد ورد كل منهما على خلاف القاعدة القاضية بقلب واوها ألفاً، وقيل عن هذا القسم انه لا يتخذ اصلاً يقاس عليه غيره، فلا بد من اتباع السمع الوارد فيه نفسه.

٤. شاذ في القياس والاستعمال جميعاً، ومثاله قول بعض العرب: ثوب مصوون، ومسك مدووف، وفرس مقوود. فمثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يقاس عليها.

لا يشترط في المقيس عليه الكثرة، فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس، ويمتنع على الكثير لمخالفته له"^(٤).

اقسام القياس:

يقسم اقسام القياس باعتبار (المقيس والمقيس عليه) اربعة اقسام^(٥)

(١) ينظر: الخصائص: ١/ (٩٧-١٠٠)، وشرح المفصل: ٦/ (١٠-١١)، والاقتراح: (٧٢-٧٣)، وشرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٣/ ٨٦٦، والقياس في اللغة العربية: (٣٩-٤١)، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: (٨٨-٨٩)،.

(٢) مجمع الامثال: ٣٤١/٢.

(٣) نفسه: ٣٤١/٢.

(٤) الاقتراح: ٧٣.

(٥) ينظر: الاقتراح: ٧٤، والقياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: (٨٨-٩٠).

١. حمل فرع على اصل، مثل: اعلال الجمع حملاً على المفرد كقيمة وقيم، وديمة وديم، ويسمى هذا القياس قياس المساوي.
٢. حمل اصل على فرع، ومثاله: اعلال المصدر حملاً على اعلال فعله، مثل: قام قياماً. ويسمى هذا القياس قياس الاولي.
٣. حمل نظير على نظير، ويكون النظير: في اللفظ، مثل: (حاشا) التي تبنى للاسمية لشبهها بـ(حاشا) الحرفية. وفي المعنى، مثل حمل (غير قائم الزيدان) على (ما قام الزيدان). وفي اللفظ والمعنى جميعاً، ومثال ذلك: منع (أفعل) التفضيل من رفع الظاهر، وهذا النوع من القياس يسمى قياس المساوي.
٤. حمل ضد على ضد، مثل: النصب بـ(لم) حملاً على الجزم بـ(ان) بجامع النفي، وهذا النوع يسمى قياس الادون.

وقد قسم ابو البركات الانباري القياس باعتبار الجامع ثلاثة اقسام هي:

١. قياس العلة. ٢. قياس الشبه. ٣. قياس الطرد^(١).

وردت مصطلحات متعددة تدور في نقطة من نقط القياس، وهذه المصطلحات هي: القياس، والمطرّد، والغالب، والكثير، والشائع، والمتلئب^(٢)، والقليل، والاقل، والنادر، والشاذ، والمسموع^(٣) "فالمطرّد لا يتخلف، والغالب اكثر الاشياء ولكنه يتخلف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير والنادر اقل من القليل"^(٤).

إنّ معنى كل من هذه المصطلحات غير معلوم وإن كانت تدل على الكمية، ولكن معاني هذه المصطلحات لم يحدد بدقة، ويمكن تقسيم هذه المصطلحات قسمين، القسم الاول يدل بمعناه على الكثرة، وهي (القياس، والمطرّد، والكثير، والاكثر، والمتلئب)، والقسم الثاني يأتي فيه (القليل، والاقل، والشاذ، والنادر، والمسموع)^(٥).

(١) ينظر: القياس النحوي: (٩١-٩٢).

(٢) المتلئب: يعني المستمر.

(٣) ينظر: اصول النحو العربي: ٨٥.

(٤) اصول النحو العربي: (٨٥).

(٥) ينظر: نفسه: (٨٦).

إنَّ القياس موضع خلاف بين النحاة "فما يراه بعضهم سماعا محجورا، يراه الآخرون قياساً سائغاً"^(١)، فهو مختلف فيه بين مدرسة البصرة والكوفة، فأغلب علماء البصرة يقيسون على الكثير ويمنعون القياس على القليل النادر غالباً^(٢)، ولكن منهم من يجيز القياس على القليل مثل المبرد الذي اعرب عن موقفه في مراعاة الكثرة في قياسه، إلا انه يقيس على القليل، ومن ذلك أنه أجاز القياس على وقوع جمع الكثرة تمييزاً للعدد الذي لا يقع إلا اذا كان جمع قلة، قاس ذلك على قوله تعالى: (يَنْزِئُصَنَافًا مِّنْ أَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ)^(٣). وكذلك سيبويه كان أحياناً يجيز القياس على القليل^(٤). وقد قيل عن البصريين انهم كانوا جميعاً لا يقيسون على الشاذ، قال المبرد عن ذلك: "السماع الصحيح والقياس المطرد لا تعترض عليه الرواية الشاذة"^(٥). فالبصريون لا يقيسون على الشاذ "ويذهبون في مثله الى أنَّ قائله نحا به نحواً خلاف ما يظهر منه، ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل"^(٦)، وابن مالك لا يلجا الى تأويل الشاذ، ولا يقيس عليه، بل يصفه بالشذوذ، أو يعده من باب الضرورة^(٧).

أما علماء الكوفة فأغلبهم يقيسون على القليل والنادر والشاذ الى جانب قياسهم على الكثير^(٨)، فهم "يعتدون بما ورد من الكلمات الشاذة، ويعملون بالقياس عليها"^(٩). اعتمد النحاة على القياس الذي تحول عندهم ولا سيما المتأخرون الى قواعد صناعية باعتبار القياس "اسلوب النظر في الكلام لاستخراج القوانين التي يجري

(١) مقدمة لدرس لغة العرب: (١٩٩)، وينظر: الشواهد القرآنية في النحو عند المبرد/ علي محمد يوسف المعموري/رسالة ماجستير: (٧١).

(٢) ينظر: تاريخ العربية: ١٣ .

(٣) البقرة/ ٢٢٨ .

(٤) ينظر على سبيل المثال: الكتاب: ٣/٤٧٨، ٤٧٧، ٣٨١، ٣٤٥، ٣٣٩ .

(٥) الكامل: ١/٢٢ .

(٦) القياس في اللغة والنحو: ٤٢ .

(٧) ينظر: نفسه: ٤٢ .

(٨) ينظر: القياس النحوي: (٢٥٢-٢٦٢) .

(٩) القياس في اللغة والنحو: ٤١ .

عليها، انما هو محاولة التعبير عما يشتمل على جملة الوسائل المتبعة في استخلاص القوانين النحوية^(١).

موقف (عضيمة) من القياس:

تحدث (عضيمة) عن موضوع القياس قائلاً "القياس مصدر من مصادر اللغة وقد تشعبت فيه انظار النحويين وطغت موجة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما يتعثر دراس النحو في طريقه من جراء هذا الاختلاف الذي يعتاق سيره"^(٢). فهو سيره"^(٢). فهو يؤاخذ النحاة لكثرة خلافاتهم في القياس، ويأخذ عليهم منعهم للقياس على القليل والقياس على الكثير فقط ثم يتخطون حدود ذلك في مواطن متعددة، إذ قال: "لقد كان مما قنوه هذا الاصل انما يقاس على الكثير لا على القليل. ثم نرى منهم في مواطن متعددة "روح التمرد على هذا الاصل يتخطون حدوده ولا ينتهون الى معالمه، فكم من كثير اختلفوا في القياس عليه ومن قليل جعلوه اصلاً يحتذى وقياساً يتبع"^(٣)، وقد اعطى امثلة تؤيد ما قاله^(٤).

ويرى (عضيمة) أن المذهب الكوفي طعن بوصفه مذهباً يقيس على الشاذ ويقول على هذا: "ولو نظرنا منصفين في مذهب اهل البصرة لرأينا من رجاله مشاركة للكوفيين في هذا النوع من القياس. الا تراهم اجمعوا على جواز تصغير (افعل) في التعجب وهو فعل والتصغير من خصائص الاسماء"^(٥).

وقد قدم (عضيمة) لمحات عن جمهرة من النحويين تفصح عن مدى اختلافهم في امور القياس^(٦). وهو يتعجب من موقف بعض الائمة الذين يكونون في مواطن معينة يقيسون على الشاذ ومواطن اخرى لا يقيسون عليه ولا يجيزونه^(٧). والامثلة التي

(١) القياس في النحو: ٢١ (منى الياس) .

(٢) ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية ٣١٢.

(٣) ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: ٣١٥.

(٤) نفسه: (٣١٢-٣١٤).

(٥) نفسه: ٣١٥ .

(٦) ينظر: نفسه: (٣١٦-٣٣٤).

(٧) ينظر: نفسه: (٣٣٤-٣٣٥).

أوردها (عضيمة) كثيرة تدل على اختلاف النحاة في أمور القياس، ومنها ما ذكره عن مظاهر توسع سيبويه في القياس، إذ وجد أنّ من مظاهر توسعه ما يأتي:

١. قاس سيبويه على شنيء في النسب الى شنوءة، اذ هي عنده منسوية (شَنِّي) (١).

٢. قياسه ما كان على وزن (مَفْعَلَة) لما كثر بالمكان كمأسدة (٢).

٣. قال سيبويه: "ومن ثم قالوا (مَغْرُو) كما ترى و(عتو) فاعلم وقالوا: (عتى) و(مغزى) شبهوها حيث كان قبلها حرف مضموم ولم يكن بينهما الاحرف ساكن بادل فالوجه في هذا النحو الواو والاخرى عربية كثيرة" (٣). فسيبويه هنا جعل تصحيح اسم المفعول من الثلاثي الناقص الواوي في نحو (مغزو، وعتو) قياساً.

وهناك أمثلة اخرى كثيرة عرضها (عضيمة) يبين مدى توسع سيبويه في القياس سواء ذكرت في كتابه او في كتب غيره من النحاة (٤).

أما مظاهر تشديد سيبويه في القياس: فهي كثيرة نذكر منها:

١. لا يجعل كل من جمع الجمع وجمع اسماء الاجناس والمصادر على اختلاف انواعها قياساً يتبع (٥).

٢. لم يقس مجي فاعل وفعال بمعنى النسب (٦).

٣. لم يقس على الحذف في المضاعف، وذلك في مثل ظَلَّت (٧).

أما الاخفش فقد قال عنه (عضيمة): "صاحب القدح المعلى في التوسع في القياس وجرى فيه بغير عنان حتى كان منه أنه جعل الكلمة الشاذة والنادرة قياساً يتبع

(١) ينظر: الكتاب: ٧٠/٢ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٤٩/٢، وابو العباس المبرد: ٣١٧.

(٣) الكتاب: ٣٨١/٢.

(٤) ينظر على سبيل المثال الكافية: ٢/٢٨٦، ١٩٨، ١٤٨، ٧١، وشرح المفصل: ٤/٦، ٥٢/٣٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢٠٠/٢.

(٦) ينظر: نفسه: ٩٠/٢.

(٧) ينظر: نفسه: ٤٠٠/٢.

على حين نراه في مواطن قليلة ضعيفاً بالقياس متوقفاً فيه^(١)، ثم يذكر هذه المواطن ومنها^(٢):

١. لا يتجاوز المسموع فيما إذا اكتنف حرفاً علة باب مساجد فلا يقرب الثانية همزة الا فيما إذا اكتنف الالف واوان إذ ورد السماع به^(٣).

٢. بناء فاعل من العدد المركب بمعنى جاعل غير مقيس لعدم السماع^(٤).

٣. اضاف ثلاث ونحوها الى اسم الجنس نحو: ثلاثة أنفوس وتسعة رهط، غير مقيسة^(٥).

أما مظاهر توسعه في القياس: فهي كثيرة، منها^(٦):

١. سمع في جمع هدية: هداوي فجعلها اصلاً يقاس عليه ولم ترد سوى هذه اللفظة^(٧).

٢. يقيس اللاحق بتكرير اللام من الثلاثي للاحقه بالخماسي مع عدم السماع.

٣. أجاز الكسر في ألم (الله) قياساً لاسماعاً، ومنعه سيبيويه^(٨).

ومن الامثلة التي ذكرها عضيمة والتي تبين أن نحاة الكوفة وقد وقع بينهم

خلاف في أمور القياس، منها:

مظاهر توسع الكسائي في القياس: ومن الامثلة على ذلك ما يأتي:

١. ورد في ثنية نحو: كساء كسايمان، فقام عليه الكسائي^(٩).

٢. تخفيف الهمزة في نحو: الكمأة، والمرأة بقلبها ألفاً. مقيس^(١٠).

٣. قاس تصحيح المفعول الثلاثي الاجوف الولوي، نحو: مقول^(١١).

(١) ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: ٣١٩.

(٢) ينظر: نفسه: ٣١٩.

(٣) ينظر شرح الشافية: ١٣٠/٣.

(٤) ينظر: المقتضب: ١٧١/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية: ١٤٣/٢.

(٦) ينظر: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٣١٩-٣٢١).

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٦١/٣، ١٨٢.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ١٥٨/٩، وشرح الشافية: ٢٣٦/٢.

(٩) ينظر: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٣٢٣-٣٢٤).

(١٠) ينظر: شرح المفصل: ١١١/٩.

ومن مظاهر تشدد الكسائي، ما يأتي^(٢):

١. خالف الكوفيين في جواز ترخيم الثلاثي وإن كان محرك الوسط.
٢. (ذو، وذات، وأولو، وأولات) تلزم الاضافة الى اسم جنس قياساً والى علم سماعاً، نحو: ذي يزن، وذو رعين وقاسه الفراء والمختار جواز اضافتها الى الضمير كما يفهم من كلام ابي حيان أن الجمهور عليه خلافاً للكسائي في منعه ذلك الا في الشعر ومثلها ال.

اما الفراء فمن مظاهر تشدده في القياس^(٣):

١. منع عمل لا عمل ليس.
٢. سمع سيبويه لي عشرون مثله وقاس عليه يونس من غير سماع لي عشرون غيره ومنعهما الفراء.
٣. انكر الجر بالواو مطلقاً.

ومن مظاهر توسع الفراء في القياس^(٤):

١. جوز زيادة أفعال النواسخ وكل فعل لازم بين ما وفعل التعجب اذا لم ينقص المعنى^(٥).
٢. أجاز حذف واو الفعل ويائه في سعة الكلام قياساً على قوله: (وَالْيَلِ إِذَا يَسْرُ)^(٦).
٣. تزداد كان بلفظ المضارع وتزداد آخراً قياساً على ألغاء ظن^(٧).

هذه الامثلة توضح أن من البصريين ومن الكوفيين من كان يتوسع في القياس، فيقيس على القليل وعلى الشاذ، ومنهم من كان يتشدد في القياس، فلا يجيز القياس في ما هو جائز القياس عند غيره. وقد عرض (عزيمة) أمثلة كثيرة جداً للنحاة فضلاً عن

(١) ينظر: شرح الاشموني على الفية ابن مالك: ٣/٣٥٨، وشرح الشافية: ١٥٠/٢.

(٢) ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: ٣٢٤.

(٣) نفسه: ٣٢٥.

(٤) نفسه: (٣٢٥-٣٢٦).

(٥) ينظر: همع الهوامع: ١/١٢٠.

(٦) الفجر/٤، همع الهوامع: ٢/٢٠٦.

(٧) ينظر: نفسه: ١/١٢٠.

سيبويه، والاختش، والكسائي، والفراء، فقد عرض امثلة للمازني، ويونس، والجرمي، والزجاج، وابن كيسان، وابو علي الفارسي، وابن جني وابن مالك، وابو حيان^(١). وبعد عرضه لهذه الامثلة، نجده يقول: "الا يدل ما قدمته وهو غييض من فييض على ان الكثير من مسائل القياس:

ذهب الائمة فيه بين محرم ومحلل"^(٢).

وبذلك يتضح أنّ القياس لم يكن موضع خلاف بين نحاة البصرة والكوفة فحسب، بل هو مختلف فيه بين مسألة واخرى بين النحاة أو عند نحوي واحد؛ وبذلك لا نستطيع ان نقول ان الكوفيين كانوا يقيسون على الشاذ وبنفي هذا الامر عن البصريين؛ لأن نحاة المدرستين كانوا يقيسون على الكثير والقليل والشاذ.

أما رأيه في التوسع بالقياس أو عدمه فيتضح من قوله: "في رأبي أنّ لا نستمتع الى كل صوت ينادي بفتح باب القياس على مصراعيه، كما لانقف في وجه كل متشدد بل نترافع الى حاجتنا فنستوحيا ونستلهمها ونسترشد بها في قبول هذا القول واستحسانه، او رفض ذلك واستهجانه غير ناظرين الى من قال به وصدر عنه اكوفي ام بصري فردا ام جمهوراً"^(٣).

تكلم (عضيمة) على القياس ايضاً في مقدمة تحقيق كتاب (المقتضب) عند حديثه عن موضوع (مذهب المبرد واتجاهاته)^(٤)، وكان حديثه مختصراً وفيه شبه لكلامه في كتابه (أبو العباس المبرد واثره في علوم العربية)، وتحدث عن الموضوع نفسه في كتابه (فهارس كتاب سيبويه ودراسة له) وذلك في موضوع (مذهب سيبويه بين القياس والسماع)^(٥)، وكان حديثه مختصراً خاصاً بتوضيح موقف سيبويه.

اعتمد (عضيمة) على القياس في مؤلفاته وفي تحقيقه كتابي (المقتضب) و (المذكر والمؤنث) لابن الانباري، اذ استند الى القياس وما اطرد فيه، واستند الى القليل، وقاس على الشاذ، ومن الامثلة التي توضح ذلك ما يأتي:

(١) ينظر: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٣٢١-٣٣٥).

(٢) نفسه: ٣٣٤.

(٣) ينظر: ابو العباس المبرد واثره في علوم العربية: (٣٣٥).

(٤) ينظر: مقدمة تحقيق المقتضب: (١٠٥-١٠٨).

(٥) تنظر: فهارس كتاب سيبويه ودراسة له: محمد عبد الخالق عضيمة: (٢٩-٤١).

اعتماده على القياس وما اطرده فيه:

إن من امثلة اعتماده على القياس ما يأتي:

أ. قال في مضارع (فَعُل): "لا يكون مضارع (فَعُل) الا مضموم العين، نحو: (كَرُمَ يَكْرُمُ) ، و(شَرَفَ يَشْرَفُ) كما لا يكون الا لازماً، ولم يشذ منه الا ما حكاه سيبويه من (كدت تكاد) والقياس (اكود) وغيره يراه من تداخل اللغات وماضيه من باب (نَصَرَ، وَعَلِمَ)"^(١).

ب. قال في (باب فَرِحَ): "قياس مضارع (فَعِلَ) بكسر العين (يَفْعَلُ) بفتح العين، نحو: (فَرِحَ يَفْرَحُ)، و(وَدَّ يُوَدُّ)، و(عَلِمَ يَعْلَمُ)، فان الاصل والقياس أن يخالف بين حركتي عين الماضي والمضارع"^(٢).

ج. قال تعليفاً على قول المبرّد في تصغير ما كان من الجمع الذي قال فيه المبرّد: "مَصِيرٌ وَمُصْرَانٌ لِلْجَمِيعِ، ثم اقول في جمع الجمع: مصارين، فكيف أصغّر مصراناً؟ فإنّ مصراناً تصغيره لا يكون الا مُصَيِّرَاناً؛ لأنّه انما الحقته الالف والنون للجمع، فلا تتغير علامة الجمع"^(٣).

(فعزيمة) لم يوافق على ما قاله المبرّد، إذ قال: "وكان قياس التصغير أن يرد الى جمع القلة ثم يصغر"^(٤). وعلى هذا فان (عزيمة) يجعل تصغير (مُصْرَانٌ - أُمَيصِرَةٌ؛ لأنّ واحده مصير) على وزن (فَعِيل) وجمع القلة فيه (أُمَيصِرَةٌ) وعند تصغيرها تصبح (أُمَيصِرَةٌ).

د. تحدث (عزيمة) عن التوهم الذي وقع فيه العرب قديماً في بعض الالفاظ، إذ قال: "والتوهم قد وقع للعرب قديماً في بعض الالفاظ، توهم بعضهم زيادة ياء معيشة فجمعها على معائش وجاء ذلك في الشواذ، وتوهم بعضهم زيادة ألف مفازة فجمعها على مفائز وتوهم بعضهم زيادة ياء (مسيل) فجمعه على (مسلان)، والقياس (مسائل)"^(٥).

(١) المغني في تصريف الافعال: ١٥٥.

(٢) اللباب من تصريف الافعال: ٤٩.

(٣) المقتضب: ٢٧٩/٢.

(٤) نفسه: ٢/الهامش (٣): ٢٧٩.

(٥) دراسات لاسلوب القران الكريم/ القسم الثاني: ٣٥/١.

ومن امثلة اعتماده على ما اطرده في القياس، ما يأتي:

أ. قال في موضوع (مواضع زيادة التاء) "تزداد التاء قياساً وسماعاً في الصدر وفي الحشو وفي الطرف، زيادتها في الصدر: تطرد زيادتها في الصدر في الفعل المضارع وفي صيغ تفعل (كتبين) وتفعل (كتدحرج) وما الحق به نحو: (تشيطن) و (تجورب) وتفاعل (كتقاتل) وفي مصادر هذه الافعال، كما تطرد زيادتها في مصادر ما كان على وزن (فعل) كقدم تقديماً وتزداد ايضاً في مصادر الثلاثي التي على زنة تفعّل كتطواف وتهيام"^(١).

ب. قال في (زيادة التاء): "وتزداد التاء اخرا باطراد في آخر الفعل الماضي المسند الى مؤنث، وفي الاسماء الدالة على التأنيث، نحو: فاطمة، شاعرة"^(٢).

ج. قال في (مواضع زيادة الهاء): "تطرد زيادة الهاء في الوقف على ما الاستفهامية المجرورة نحو: لمه وعلى الفعل المعل بحذف آخره، نحو: عه، وقه"^(٣).

د. قال تعليقاً على قول الاصمعي الذي نقله ابن الانباري في كتابه (المذكر والمؤنث): "الضبع لغة قيس، وتميم تقول: الضبع بتسكين الباء"^(٤).

قال (عزيمة): "تخفيف (فعل، وفعل) بتسكين العين قياس مطرد عند تميم فعلاً كان أو اسماً"^(٥).

اعتماده على القليل:

أ. قال في موضوع (صيغ المطاوعة): "وقد يأتي مطاوع (فعل) على (أفعل) وهو قليل كفطرته فأفطر، وبشرته فأبشر"^(٦).

ب. ذكر في (أقسام المعتل) أن من أقسامه المثال، والاجوف والناقص، واللفيف المفروق، واللفيف المقرون، أما ما اعتل فيه فاؤه وعينه فقد ورد في الفاظ قليلة من الاسماء، نحو: يوم، وويح، وويل^(١).

(١) المغني في تصريف الافعال: ٨٣.

(٢) اللباب من تصريف الافعال: ٣٥.

(٣) المغني في تصريف الافعال: ٨٧.

(٤) المذكر والمؤنث: ٨١.

(٥) نفسه: الهامش: (٢): ٨١.

(٦) المغني في تصريف الافعال: ١٣٤.

ج. قال في موضوع (الفعل المبني للمجهول): "الاشمام وحقيقته ان تتحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها، والاشمام فصيح وأن كان قليلاً"^(٢).

د. قال في حديثه عن (الفعل المضاعف الذي ما ضيه على وزن فَعَلٍ أو فَعُلٍ بكسر العين او ضمها عند اسناده) قال: "وإن كان الفعل الماضي على (فَعَلٍ) بفتح العين فليس فيه الا الاتمام نحو: شددت وشذّهمت والاصل هَمَمْتُ. وإن كانت عين المضارع أو فعل الامر مفتوحة فالحذف قليل فيها قال ابن مالك في الكافية: ولا تقس مفتوح عين وأرى من قاس ذا الضم حرى أن يعذرا"^(٣)

اعتماده على الشاذ:

أ. قال في حديثه عن (مزيد الاسم الخماسي): "ويرى الصرفيون أن مزيد الخماسي لا يبد ان يكون زائده حرف مد قبل الاخر، نحو: خندريس، عضر فوط وشذ كلمة (قرعلانة) لدوية وهي من انفرادات كتاب (العين)"^(٤)

ب. قال في موضوع (مَفْعَل) الاسم عن قوله تعالى: (وَالِي مَدِينٍ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا)^(٥) وقوله تعالى: (وَأَتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيْتَ)^(٦) "الميم في (مَدِين) و (مَرْيَم) زائدة والياء اصل، فوزنها (مَفْعَل) ولم نقل بزيادة الياء واصالة الميم لعدم وجود (فَعِيل) في كلامهم، وكان القياس قلب الياء فيهما الفاء، لكن شذ فيهما التصحيح"^(٧).

ج. قال عن (الاجوف): "وإن كانت العين ياء أُعَلَّتْ مطلقاً دل الفعل على المشاركة، نحو: ابتاعوا بمعنى تبايعوا، واستافوا بمعنى: تسايفوا، أو لم يدل على المشاركة، نحو: اكتالوا، وارتابوا، وامتاروا، كما يجب اعلال الماضي في غير الصيغ المتقدمة، نحو: قام وأقام، وأهاب، وانقاد، واختار، واستجاب، والاعلال في

(١) ينظر: اللباب من تصريف الافعال: ٥٦.

(٢) المغني في تصريف الافعال: ٢٠٢.

(٣) المغني في تصريف الافعال: ١٧٠ وينظر: شرح الكافية: ٢/٢٥٥.

(٤) دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني/٢/٥٠٩.

(٥) الاعراف/٨٥.

(٦) البقرة/٢٥٣.

(٧) دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني/٢/٥٦٢.

صيغتي (أفعل) و (استفعل)، بالنقل والقلب وشذ في القياس، نحو قوله تعالى: (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ)^(١)، وَاغِيَمَّتِ السَّمَاءُ، واستنوق الجمل"^(٢).
د. قال في (ضَيُون): "الضَيُون: السنور الذكر، وشذوذه من وجهين صحة الواو ومجيئه"^(٣) على (فَيَعَل) بفتح العين وهو بناء يختص به الصحيح"^(٤).

العلل:

تعد العلة الركن الرابع من أركان القياس، وهي: "الصفة أو الميزة التي من اجلها اعطي المقيس الحكم الذي في المقيس عليه"^(٥).
عني النحاة الاوائل بمبدأ التعليل في الاحكام النحوية، وقد استفحل أمر العلل في القرنين الثالث والرابع الهجري، إذ صار عند بعضهم "رديف الحكم النحوي؛ لا تفارقه ولا ينبغي لها . في اعتقاده . أن تفارقه كما هو الامر عند ابي العباس المبرد"^(٦).
تطورت العلل عند النحاة ولا سيما في القرن الرابع الهجري وصارت متعددة فمنها التعليمية، ومنها القياسية، ومنها الجدلية النظرية. وقد قسم ابن جني علل النحويين قسمين: القسم الاول ما لا بد منه، وهو لاحق بعلل المتكلمين، والقسم الثاني: ما يمكن تحمله الا انه مستكره"^(٧).

اختلف النحاة في التعليل وكان خلافهم فيما يأتي:^(٨)

أ. اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه وحكمه. وهو كثير جداً في النحو. ومنه الاختلاف في رفع المبتدأ او رفع الخبر.

(١) المجادلة/١٩.

(٢) اللباب من تصريف الافعال: ٦٥.

(٣) جاء في النص كلمة (مجيئه) خطأ والصواب ان يقال مجيؤه.

(٤) المقتضب: ١/ الهامش (٣): ١٧١.

(٥) الشاهد واصول النحو في كتاب سيويوه: ٣١٧.

(٦) العلة النحوية ونشأتها وتطورها: ٦٧.

(٧) ينظر: الخصائص: ١/٨٨، ١٤٥، وينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيويوه: (٣٢٦-٣٢٨).

(٨) اصول النحو العربي: ١٤٦.

ب. اختلفوا في تعليل المتفق على نطقه، وأدى خلافهم الى الاختلاف في حكمه، ومن ذلك اختلافهم في تعليل العمل في التنازع، فالقرب جعل العمل للثاني عند البصريين والسبق جعل العمل للأول عند الكوفيين.

ج. الاختلاف في تعليل ما ورد نطقه مختلفاً عن العرب، بأن ينسب الى قبيلة أو اكثر نطق مخالف لنطق قبيلة اخرى، ويعلل النحاة لكل واحدة منهما بما يتراءى لهم من العلل...

وقد رأى عدد من النحاة الغاء العلل الثواني والثالث، مثل: ابن مضاء، وابي حيان، اما المحدثون فمنهم من اجازوا ابقاء العلل؛ لأنها من اصول العربية، ومنهم من رأى أن يبسر النحو بأخراج العلل الثواني والثالث منه^(١).

أما (عزيمة) فقد لجأ الى التعليل، وكان يشير احياناً الى اخذه لهذه العلل من السابقين، وهناك مواضع كثيرة تثبت ذلك، ومن امثلته ما يأتي:

أ. قال في حذف فاء المثال: "وتحذف فاء المثال في المضارع وجوباً بشرطين:

أ. إذا وقعت الواو بعد الياء مفتوحة.

ب. أن تكون عين المضارع مكسورة، نحو: وعد ، ووصف يصق، ورث يرث، وثق يثق وعلة عذا الحذف ان الواو جامعته الياء على وجه لم يكن معه ادغام احدهما في الاخرى ولا سيما مع عدم تجانس حركة الياء قبل الواو وحركة العين بعدها فالياء مفتوحة والعين مكسورة وحذفت الواو دون^(٢) غيرها؛ لانها انقل من الياء والثقل انما حصل بها لكونها الثانية ولم يجز حذف الكسرة؛ لان وزن الكلمة يعرف بها ولا تحذف حذف الياء؛ لأنها علامة المضارعة ثم حذفت الواو مع بقية حروف المضارعة في (نعد واعد وتعد) حملا على المبدوء بالياء فطردوا الباب على نظام واحد"^(٣).

ب. قال في موضوع (صياغة المضارع): "وضم حرف المضارعة في الرباعي؛ لأنه لو فتح في نحو: يُجلس مضارع أجلسه التبس بمضارع الثلاثي (جَلَس) ثم حمل

(١) ينظر: الشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه: (٣٥٠-٣٥٥).

(٢) الاقصح ان يقال: من دون.

(٣) المغني في تصريف الافعال: ١٧٨.

عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف سواء كانت أصلية ام فيها زائد، نحو: يدحرج ويكرم ويقطع ويقاثل" (١).

ج. قال في موضوع: (صياغة المضارع): "والتزمت العرب في مضارع افعل حذف همزته، فقالوا في مضارع أكرم، وأحسن، وأجمل: يُكرم ويُحسن ويُجمل، بحذف الهمزة، ودعاهم الى التزام حذف الهمزة ما يترتب على بقائها من اجتماع همزتين في حالة المتكلم المفرد غير المعظم، نحو: أكرم وأحسن وأجمل، ثم حمل الخطاب والغيبة على التكلم فحذفت من: يُكرم وتُكرم للمتكلم المعظم نفسه، وقد جاءت الهمزة في ضرورة الشعر، كقوله:

فإنه أهلٌ لأن يؤكرما (٢)

د. قال ذاكراً علة اللبس في (فعل) المختص بالحلقي و (فعل) هو التفریع الثالث (لفعل) وامثلة هذا التفریع (شَهَدَ) و (ضِحِكُ) إذ إنَّ حرف الحلق يناسبه الفتح... ولم تفتح العين الحلقية هنا كراهة أن تلتبس صيغة بصيغة (فعلَ بفعلَ) فلما لزم العين الكسر وفي كسر حرف الحلق ثقل عن كسر غيره اتبعوا الفاء العين ليحصل نوع من التخفيف بالخروج من كسرة الى كسرة؛ لأنَّ اللسان يعمل في جهة واحدة" (٣).

(١) المغني في تصريف الافعال: (١٣٥-١٣٦).

(٢) اللباب من تصريف الافعال: (٤٨-٤٩).

(٣) المغني في تصريف الافعال: (٩٥-٩٦).

المبحث الأول

المسائل الخلافية في الأسماء

أ. تأييده مذهب البصريين:

١. وزن منجنيق:

وزن (منجنيق) من الأوزان المختلف عليها، و "منجنيق" من الكلمات المعرّبة، إذ ذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي، والعلماء من بعده أنّها ليست من محض العربية، أما الخلاف في وزنها فقد ذهب كل من الخليل بن أحمد الفراهيدي^(١) وسيبويه^(٢)، وأبو عثمان المازني^(٣)، والمبرد^(٤)، وابن جني^(٥) الى أنّها على زنة (فَنَعْلِيل). أي أنّ النون زائدة والميم أصلية، فقد ذكر سيبويه أنّها اسم على زنة (فَنَعْلِيل) وذهب الى أنّ الميم أصلية والنون الاولى من الزوائد^(٦)، وقد احتجوا في ذلك أنّ النون تسقط من الكلمة عند جمعها على (مجانيق) و (مجانق) وهذا دليل على زيادتها، ودليل على أصالة الميم، لأنّه لا يجتمع زائدان في أول الاسم فالنون في جمع التكسير تذهب كما تذهب تاء (عنكبوت) عند جمعه على (عناكب) والحجة الثانية: هي أنّ النون لو كانت من الحرف نفسه لما وجب زيادة الميم في أولها؛ لأنّ الزيادة لا تلحق الرباعي^(٧).

هذا ما ذهب اليه علماء البصرة، أما الكوفيون ولاسيما الفراء وابو عبيدة فقد ذهبوا الى أنّ الميم والنون الاولى معاً زائدتان؛ لان من العرب من يقول: "جنقناهم" وبدليل اشتقاقهم الفعلين (نَجْنَق) و (جنقوا) فهذا دليل على زيادة الميم، وبذلك يكون وزن (منجنيق) (مَنَفَعِيل)^(٨).

(١) ينظر: العين (منجنيق): ٢٤٣/٥ .

(٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٢ .

(٣) ينظر: المنصف: ١٤٦/١ .

(٤) ينظر: المقتضب: ٥٩/١ .

(٥) ينظر: المنصف: ١/ (١٤٦-١٤٧) .

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٩٣ و ٣٠٩ .

(٧) نفسه: ٤/ ٢٩٣ و ٣٠٩ وينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٥٢ وينظر: المنصف: ١/ (١٤٦-١٤٧) .

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٩/ ١٥٣ والمغرب: ٣٠٨-٣٠٩، والمنصف: ١/ ١٤٧، والممتع في تصريف: ١/ (٢٥٤)-

وهناك من يرى بعدم زيادة النون أو الميم وإنما يعد هذه الكلمة ذات أحرف أصلية هذا هو رأي الزبيدي، إذ قال: "الصواب عندي أنّ حروفه كلها أصلية، لأنّه اعجمي لا سبيل فيه الى دعوى الاشتقاق ولا مرجح لادعاء زيادة بعض الحروف دون بعض ولا داعي لذلك"^(١).

وترى الباحثة أنّ ما ذهب اليه الزبيدي ليس مقنعاً؛ لأنّ الكلمة سداسية، والمعروف أنّ الاسم الذي تكون حروفه أصلية يكون إما ثلاثي أو رباعي أو خماسي ولا يوجد هناك كلمة ذات اصل سداسي، أما القول بأن الكلمة اعجمية ولا يعرف الزائد فيها، فإنّ الكثير من الكلمات الاعجمية دخلت العربية واصبح لها وزن معروف مثل كلمة (زَنْجَبِيل) على زنة (فَعْلَلِيل) فقد ذكر سيبويه أنّها من الالفاظ المعربة"^(٢).

وكلمة سلسبيل على زنة "فَعْلَلِيل" وقد عدها الجواليقي من الالفاظ المعربة"^(٣)، ومما جاء من اللفظين في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَتْ مِرْجُهَا زَنْجَبِيلًا)^(٤)، وقوله تعالى: (عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسَبِيلًا)^(٥).

أما (عضيمة) فقد تابع في رأيه مذهب البصريين، إذ أيد سيبويه فيما ذهب اليه من أنّها على وزن (فنعليل)، إذ قال: "منجنيق: النون الاولى زائدة عند سيبويه لسقوطها في الجمع (مجانيق) فوزنه "فنعليل". وقال غير سيبويه إنّ الميم والنون الاولى زائدان معاً، لأنّ من العرب من يقول: (جنقناهم) أي: رميناهم بالمنجنيق، والصحيح مذهب سيبويه"^(٦).

(فعضية) هنا أيد مذهب البصريين، لأنّه وجد في حجة جعل النون من الزوائد أقوى من حجة من قال بأنّ الميم والنون زائدتان، وخالف بذلك ما ذهب اليه الكوفيون.

٢. وزن صممح:

(١) تاج العروس: (جنق) .

(٢) ينظر: الكتاب: ١٩/٢، وينظر: المعرب: ١٧٤ .

(٣) ينظر: المعرب: ١٨٩ .

(٤) الانسان/١٧ .

(٥) الانسان/ ١٨ .

(٦) المغني في تعريف الافعال: ٧٨ .

لم يتفق البصريون والكوفيون على وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه إذ هب البصريون الى أن مثل (صمحم) و (دممك) مكرر العين واللام، أي أن وزنهما (فَعْلَل) وحجتهم في ذلك أن الظاهر على اللفظ تكرير العين واللام فيجب أن يكون الوزن على (فَعْلَل) وذلك مثل ما كرر فيه العين مثل (ضرب) و (قتل) فهما على وزن (فَعْل) وكذلك ما كررت فيه اللام مثل (احمرّ واصفرّ) فهما على وزن (افعلّ)^(١).

وكلمة (صمحم) تعني الصلب الشديد^(٢)، وهي من الالفاظ التي اختلف فيها الخليل وباقي علماء البصرة، إذ عد الخليل الزائد هو الاول في الحرفين من المضاعف^(٣)، أما مذهب سيبويه فقد قال: "فإذا رأيت الحرفين ضوعفا فاجعل اثنين منهما زائدين كما تجعل أحد الاثنين فيما ذكرت لك زائداً"^(٤) وهي عنده على زنة (فعلل) وذهب المبرد الى أنها مما كررت فيه العين واللام، وتابعه في هذا المازني وابن جني، وجعلها ابن عصفور صفة على زنة (فَعْلَل) وأنّ الزائد منهما هو الحرف الاول من المضعف وهو بذلك أيد الخليل في رأيه وحجته في ذلك هو حذف الحاء الاولى عند تصغير (صمحم) على (صُمَيح)؛ لأنها غير اصلية^(٥).

هذا هو مذهب البصريين الذي يقضي بجعل وزن (صمحم) ونظائرها على وزن (فَعْلَل) وهي عندهم من الثلاثي الملحق بالرباعي^(٦).

أما الكوفيون فقد عدوا (صمحم) ونظائرها على وزن (فَعْلَل) وحجتهم في ذلك أنّ (صَمَحَم) و (دَمَكَم) اصلها (صمَح) و (دمك) ولتقل الجمع بين ثلاث حاءات أو كافات ابدلت الحاء الوسط أو الكاف الوسط ميماً، وشاهدهم على ذلك قوله تعالى: (كُكَبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ)^(٧) فاصل (ككبوا) (كَبُّوا) لأنه من "كَبَبْتُ الرجل

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/(٧٩٣-٧٨٨).

(٢) ينظر: جمهرة اللغة (صم): ٣/٣٧١.

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١/١١.

(٤) الكتاب: ٤/(٣٢٧-٣٢٨).

(٥) ينظر: الممتع في التصريف: ١/١١٥، ٢٨٣، ٣٠٢، ٣٠٦، ٣٠٧.

(٦) ينظر: الجمل في النحو، وانتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٨٤، وشرح التصريح على

التوضيح: ٢/٣٥٩، وتاريخ النحو واصوله: ٣٩٤.

(٧) الشعراء / ٩٤.

على وجهه" فابدلت الباء الوسطى كافاً^(١). وقد ذكر عن الفراء أنه قال في (صمصح) أنه على وزن (فَعَلَّل) وحجته في ذلك انه لو قيل ان وزنها (فَعَلَّل) لقيل عن وزن (زلزل) فَعَفَع؛ لأنَّ زيادة التضعيف لا يكون الا بعد كمال ثلاثة اصول^(٢)، وقد ذكر عن ثعلب أن (الصمصح) هو الشديد من الرجال، وأنه على زنة (فَعَلَّل)^(٣).

استشهد الكوفيون لاثبات رأيهم بما جاء في القرآن الكريم، وما جاء في الشعر، فمما ورد في الشعر قول الاعشى:

وتَبْرُدُ بَرْدَ رِداءِ العُرُو سِ بالصَيِّفِ رَفْرَفَتْ فِيهِ العَيْبِرُ^(٤)

فاصل في (رَفْرَفَتْ) و (رَفَقَتْ)؛ لأنه أخذ من (الرَّقَّة)^(٥).

رد الكوفيون بأن "المواضع التي استشهدوا بها على الابدال لاجتماع الامثال؛ فهناك قام الدليل في رد الكلمة الى اصلها، وذلك غير موجود هاهنا"^(٦)، أما قولهم بأنه لو كان وزن (صمصح) (فَعَلَّل) لكان وزن (صَرَصَرَ) و (زلزل) و(سجسبح) (ففع) فانها حجة باطلة، "قلو قلنا ان وزنه ففع لادى ذلك الى اسقاط لامه، وذلك لايجوز، بخلاف صَمَحَمَح و دَمَكَمَك؛ فانه قد وجد فيه ثلاثة أحرف فاء وعين ولام، فلما لم يؤد ذلك الى اسقاط لامه كان ذلك جائزاً"^(٧).

أما (عضيمة) فقد عدّ (صمصح) من الالفاظ المكررة العين واللام مع مباينة الفاء، إذ قال عن الزيادة وانواعها: "الزيادة أن يضاف الى حروف الكلمة الاصلية ما ليس منها مما يسقط تحقيقاً أو تقديراً لغير علة تصريفية"^(٨).

ومن انواع الزيادة التي ذكرها قوله: "تكرير العين واللام مع مباينة الفاء، نحو: (عَرَمَرَمَ وَصَمَحَمَح) ولا يكون ذلك الا في الاسم"^(٩). لم يتحدث (عضيمة) في

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ (٧٨٨-٧٩١).

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٦٣/١.

(٣) ينظر: مجالس ثعلب: ٤٧/١، والجمل في النحو: ٢١٣، واللسان (صمصح): ٥١٩/٢، وشرح تصريح العربي: ٣٥٩/٢.

(٤) ديوان الاعشى: ٧٢.

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ (٧٨٨-٧٩٣).

(٦) نفسه: ٧٩٢/٢.

(٧) نفسه: ٧٩٢/٢.

(٨) المغني في تصريف الافعال: ٤٨.

كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم)^(١) عن هذا الوزن في حديثه عن مزيد الثلاثي والرباعي والخماسي وما جاء منها في القرآن الكريم.

أيد (عضيمة) برأيه هذا مذهب البصريين، ولكنه لم يوضح ما اذا كان الزائد الحرفين المضاعفين أم الحرف الاول من المضاعف، فلو كان الزائد الحرفين المضاعفين لكان الاسم مزيد الثلاثي، ولو كان الزائد الحرف الاول من المضاعف لكان الاسم مزيد الرباعي.

وترى الباحثة أن القول بأن (صمحم) ونظائرها على وزن (فَعْلَل) اقوى من القول إنها على وزن (فَعْلَل) ، لعدم وجود دليل على ان اصل (صَمَحَمَح) (صمَحَح) واصل (دَمَكَمَك) (دَمَكَك) فقول البصريين فيه من الصحة ما لم يوجد في قول الكوفيين.

٣. وزن سيّد وميّت ونحوهما:

هناك خلاف في وزن سيّد وميّت وما جاء على مثالهما بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يرون في وزنه ما يأتي^(٢):

١. إنّه على وزن (فَيْعِل) بكسر العين.

٢. إنّه على وزن (فَيْعَل) بفتح العين.

وكان الخليل يقول بالرأي الاول أي بكسر عين (فَيْعِل) إذ قال سيبويه: "وكان الخليل يقول: سيّد فَيْعِل وإن لم يكن فَيْعِل في غير المعتل؛ لأنهم قد يخصون المعتل بالبناء لا يخصون به غيره من غير المعتل"^(٤) وقد تابع سيبويه الخليل في قوله بان سيّد ونظائرها على زنة (فَيْعِل) إذ قال: "وقول الخليل أعجب الي؛ لأنه قد جاء في المعتل بناء لم يجئ في غيره، لأنهم قالوا: هَيَّبان و تَيَّحان فلم يكسروا وقد قال بعض العرب:

(١) المغني في تصريف الافعال: ٤٩، وينظر: اللباب من تصريف الافعال: ٢٨ .

(٢) القسم الثاني منه .

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٥/٢ .

(٤) الكتاب: ٣٦٥/٤ (عبد السلام هارون).

ما بال عَيْني كالشَّعيبِ العَيْنِ

فإنما يحمل هذا على الاطراد حيث تركوها مفتوحة فيما ذكرت لك، ووجدت بناء في المعتل لم يكن في غيره. ولا تحمله على الشاذ الذي لا يطرد، فقد وجدت سبيلاً الى ان يكون فَيْعِلاً^(١)، وهذه الزنة نجدها عند المبرد^(٢)، وابن جني^(٣)، والشمنتري^(٤) وغيرهم.

أما الرأي الثاني يقول بان (سيّد) ونظائرها على وزن (فَيْعَل) بفتح العين، فإنّ أبا البركات الانباري نسبه الى البصريين الا ان سيبويه أورده مرة غير منسوب الى احد، إذ قال بعد ذكر رأي الخليل: "وقد قال غيره: هو فَيْعَل، لأنّه ليس في غير المعتل فَيْعَل. وقالوا: غيرت الحركة؛ لان الحركة قد تقلب إذا غير الاسم الا تراهم قالوا: بصريّ، وقالوا: أمويّ، وقالوا: أُخْتُ، واصله الفتح: وقالوا: دُهِرِيّ. فكذلك غيروا حركة فَيْعَل"^(٥) هذه الزنة نسبت الى المدرسة البغدادية، وقد شايح ابن جني في نسبة هذه الزنة الى البغداديين عدد من العلماء مثل الجرجاني وابن عصفور وابن يعيش وابي حيان والصبان والخضري^(٦)، ونسب المعري والسيوطي هذه الزنة الى ابي جعفر الرؤاسي^(٧)، ونسبت الى الفراء ايضاً^(٨).

إنّ نسبة هذه الزنة الى ابي جعفر الرؤاسي أقوى من نسبتها الى البغداديين؛ لأنّ هذه الزنة عرفت في زمن سيبويه فالمدرسة البغدادية لم تكن معروفة في ذلك الوقت، أما أبو جعفر الرؤاسي فكان كوفياً عاصر الخليل وخالفه في هذه المسألة قال سيبويه عن وزن (سيّد): "ولا ينبغي أن يكون في قول الكوفيين الا فَيْعِلاً مكسور العين؛

(١) الكتاب: ٣٦٦/٤ (عبد السلام هارون).

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٤/١، ١٢٥.

(٣) ينظر: المنصف: ١٤/٢، ١٥-١٦، والتصريف الملوكي: ٧٤، والخصائص: ١٥٦/١.

(٤) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه: ١٢٠٤/٢.

(٥) الكتاب: ٣٦٥/٤.

(٦) ينظر: المنصف: ١٦/٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠، والمبدع في التصريف: (١٨٩-١٩٠)، والمفتاح في

الصرف: ١٠٤، و حاشية الصبان: ٣١٣/٤.

(٧) ينظر: رسالة الملائكة: ١٧١، وينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: ٣٩٣.

(٨) ينظر: ادب الكاتب: ٤٨٥، والزاهر في معاني كلمات الناس: ١٨٧/١.

لأنهم يزعمون انه فَيَعْلُ وانه محدود عن اصله"^(١)، فقول سيبويه هذا يبين أنّ الكوفيين يرون أنّ وزن (سَيِّدٌ ومَيِّتٌ) (فِيَعْلُ) بفتح العين وقد احتج من قال بهذا الوزن ان فَيَعْلُ له نظير في الصحيح وانما كسرت العين حياًداً عن الاصل مثلما قالوا في بَصْرِيّ: بَصْرِيّ ، أَمْوِيّ: أَمْوِيّ، والقياس فيها الفتح"^(٢).

وقد ردت هذه الحجة بانه لو كان وزن هذه الالفاظ بفتح العين في (فِيَعْلُ) "لكان ينبغي أن يقال: سَيِّدٌ، وهَيِّئٌ ومَيِّتٌ . بالفتح . ولم يتغير الى الكسر، كما قالوا: عَيِّنٌ وَتَيَّحَانٌ، وهَيِّبَانٌ . بفتح العين . . . فلما كسر دل على فساد ما ذهبتم اليه"^(٣).

أما قولهم بأنّ (فِيَعْلُ) محدود عن اصله مثلما حدث عندما قالوا في النسب الى بَصْرَة: بَصْرِيّ . بكسر الباء . فان هذا انما حصل خلافاً للقياس وقد كسروا الباء من البصرة لحذف التاء منها، وهذه اللغة واحدة من ثلاث إذ قيل في البصرة: بَصْرَة، وبِصْرَة، وبُصْرَة، وأما النسب اليها فقد قيل وبِصْرِيّ، والاولى عدت من الشواذ الذي لا يعتد به"^(٤).

إنّ الذي يقوي الرأي القائل بأن سيّد وبابه على وزن (فِيَعْلُ) ما يأتي:

- ١ . بناء الوزن على الظاهر اولى بالتمسك به وأمكن"^(٥).
- ٢ . هذا الوزن اختص به المعتل من دون غيره"^(٦)، وفي هذا قال ابن الشجري: "ما جاء على فَيَعْلُ لا يكون ذلك الا في المعتل العين، نحو: سيّد، ومَيِّتٌ، وليّن، وبيّن"^(٧).
- ٣ . قلبت الواو المتحركة في سيّود الى ياء، وذلك لأنّ الكلمة اجتمعت فيها الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء"^(٨).

(١) ينظر: الكتاب: ٣٩٣/٢ .

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ١٠٨/٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠ .

(٣) الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٣/٢ .

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٣/٢٠، ٨٠٤، ولسان العرب (بصر): ١٣٣/٥ .

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٧/٢ .

(٦) ينظر: الكتاب: ٣٧٢/٢ .

(٧) الامالي الشجرية: ١٦٣/٢، ونظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٣٤ .

(٨) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٤٤ .

وممن أيد مذهب البصريين . أي زنة فَعِيل بكسر العين . من الكوفيين الكسائي، إذ نقل المؤدّب نصاً للكسائي فقال: "قال الكسائي: سيّد من الفعل (فَعِيل) وهو في الاصل (سَيُود) الواو فيه قائمة مقام العين من الفعل، فلما سكنت الباء ادغمت الواو فيها فصارت ياء مشددة ومثله قوله تعالى عز
الْقَيْمِ" (١)، وقوله تعالى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ) (٢) (٣).

أما سائر الكوفيين فيرون أنّ وزن (سيّد ، وهين ، وميّت) هو (فَعِيل) فالاصل في هذه الالفاظ سَوِيد و هَوِين و مَوِيّت (٤)، فهذه الزنة لم تنسب الى عامة الكوفيين، إذ قال ابن يعيش: "وذهب بعض الكوفيين الى أنّ اصله . أي سيّد ونظائره . فَعِيل ثم قلب الى فَعِيل" (٥)، ومن الكوفيين الذين قالوا بهذه الزنة الفراء الذي قيل عنه انه يرى أنّ ما كان من هذه الالفاظ فان وزنها الاصل هو فَعِيل، إذ قال ابن يعيش: "وذهب الفراء الى انه فعيل أعلت عين الفعل منه في مات يموت وصاب يصوب بان قدموا الياء الزائدة وأخّرت العين فصار فعيل كما قلتم. الا أنّه منقول محول من فَعِيل ثم قلبت الواو ياء كما ذكروا ذلك لقراية البناء وانه ليس في الصحيح ما هو على فَعِيل" (٦). شاعت نسبة هذه الزنة الى الفراء عند الكثير من العلماء، اذ قيل: "مذهب الفراء في اختيار فَعِيل قد فشا في الكوفيين" (٧)، وقد ذكر ابن الانباري أنّ الفراء انكر على سيبويه ما ذهب اليه في نحو سيّد وبابه (٨).

أما الحجج التي جعلت الكوفيين يقولون بهذا الوزن فهي:

(١) التوبة/ ٣٦ .

(٢) البقرة/ ١٩ .

(٣) دقائق التصريف: ٢٦٦.

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٧٩٥ .

(٥) شرح المفصل: ٩٥/١٠ .

(٦) نفسه: ٩٥/١٠ .

(٧) نظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٢٦، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٨٧، وشرح المفصل:

٧٠/١٠ .

(٨) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٨٧/١ .

١. إنَّ فَعِيلَ له نظير في كلام العرب، أما فَعِيلٌ فليس له نظير في كلامهم^(١).
٢. إن فَعِيلَ يجمع على (أفعلاء) إذ قيل: هَيِّنْ وأهوناء^(٢).
٣. لما كان سيِّدٌ أصله سَوِيْدٌ قلبت الواو ألفاً وحذفت لالتقاء الساكنين فاصح وزنها فَعَلٌ، ومن أجل أن يمنع التباس صيغة فَعِيلٌ بفَعَلٌ زيدت الياء لأكمال بناء حروف الكلمة^(٣).

وقد ردت حجة الكوفيين القائلة بأن (فَعِيل) يجمع على (أفعلاً) إذ قيل في جمع (هَيِّن) (أهوناء)، و(جيد) و(أجوداء) فهذه ليست بالحجة الكافية للقول بها إذ إنهم قد يجمعون الشيء على غير بابه الا تراهم قالوا: شاعر وشعراء وجاهل وجهلاء، وإنما فعلاء بابه فعيل، نحو: كرماء، ولؤماء^(٤).

أما قولهم بأنَّ عين الفعل اعلت وحدث تقديم وتأخير فقد رُدَّ عليه بأن هذا التقديم والتأخير ليس له نظير في الصحيح؛ لأنَّ الياء لا تتقدم على العين في الصحيح، وإن قيل إنَّه اختص به المعتل فالقول باختصاص المعتل ببناء مستقل أولى من ذلك^(٥).

ويعد تقديم الياء على الواو غير مقبول لأمور صوتية تمنع ذلك، وهي: أنَّ الياء عند تقديمها على الواو تكون مدتها غير لينة، وهذه الياء لا يمكن ادغامها في حرف اللين؛ لأنها ياء مدية ذات حركة طويلة. والامر الثالث هو ان الياء في هذه الزنة . أي فَعِيلٌ . تعد علامة الزنة في الصفة المشبهة، لذلك لايجوز تقديمها لخروج الوزن عن القياس^(٦).

أما قول الكوفيين باضافة الياء في صيغة فَعَلٌ بعد حذف الالف منها مخافة الالتباس بصيغة اخرى . أي فَعَلٌ، فقد رد ايضاً إذا ان وزن سيِّدٌ المخفف فيل؛ لأن

(١) ينظر: اشتقاق اسماء الله: ١٤٢، والانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٦/٢ وشرح المفصل: ٩٥/١٠-٩٦،

والممتع في التصريف: ٥٠١/٢، والمدارس النحوية: ١٣٢، ونظرة في بعض الأوزان الصرفية: ٢٨ .

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٦٦/٥، وشرح الشافية: ١٧٦/٢، وفيعل ام فعيل: ١٣ .

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٩٦/٢، وشرح المفصل: ٩٥/١٠، وشرح الشافية: ١٧٦/٢ .

(٤) شرح المفصل: ٦٦/٥ .

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٢/٢ .

(٦) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٤٠ .

الياء زائدة، فلا يوجد الالتباس، وقد حركت الفاء بالكسر؛ لاختفاء الفتحة بعد ياء مدية^(١).

عرفت في كتب المتقدمين ثلاثة اوزان لسيد وبابه وهي (فَيْعِل، وَفَيْعَل، وَفَعِيل) ولكن هذه الاوزان وردت محرفة في عدد من الكتب، لذلك ظهرت زنتين جديدتين هما: (فَعَل، وَفَعِيل)، فقد حرفت (فَيْعِل) الى فَعَل وذلك في كتاب تهذيب اللغة للازهري إذ قال: "اهل التصريف: ميّت كان تصحيحه (مَيّوت) على (فَيْعِل) ثم ادغموا الواو في الياء، قال: فرد عليهم وقيل: إن كان كما قلتم فينبغي ان يكون ميّت على فَيْعَل، فقالوا: قد علمنا أنّ قياسه هذا، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه الى لفظ فعل من ذلك اللفظ، لأن ميّت على لفظ فَعَل من ذلك اللفظ"^(٢).

فالقارئ لهذا النص يجد عدم ترابط العبارات فيه فهذا يدل على أنّ هناك سقطاً في الكلام، ولكن يفهم منه ان اهل التصريف . أي البصريين . يذهبون الى أنّ وزن سيّد فَيْعِل، وأنّ هناك رأياً آخر قال بأنّ وزنها فَيْعَل، وقد رد عليهم اهل التصريف بان قالوا: "قد علمنا أنّ قياسه هذا، ولكن تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه الى لفظ فعل من ذلك اللفظ؛ لان ميّت على لفظ فَعَل من ذلك اللفظ" وفي هذا الرد حدث التصحيف، إذ إنّ البصريين لم ترد لديهم هذه الزنة فالخليل وسيبويه ومن جاء بعدهم من البصريين يؤكدون على مذهب البصريين القائل بالوزن (فَيْعِل) وليس لديهم وزن اخر على (فَعَل) فهذا يدل على أنّ فَيْعِل هنا محرفة الى فَعَل، ويرى الاستاذ جعفر نايف عباينة أنّ هذا النص يحتمل أمرين^(٣):

١. إنّ يكون (فَعَل) محرّف من فَيْعِل وبذلك تعد ظهور هذه الزنة من خطأ النساخ.
٢. إنّ هناك من يرى بأنّ سيد وبابه على وزن فَعَل بالتضعيف آخذين بالظاهر المجرد من غير ان ينتبهوا الى ما اذا كان التضعيف اصلي مثل: قطع وكسر أم هو نتيجة لقلب الواو ياء وادغامها فقابلوا هذا التضعيف بتضعيف العين في الميزان.

(١) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٤٣ .

(٢) تهذيب اللغة (موت): ٣٤٢/١٤، وينظر: اللسان (موت): ٢١٦/٤ .

(٣) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية: (٢٩-٣٠) .

وهذا الامر مردود وذلك لأنه لم يرد في كتب الاقدمين من البصريين إشارة الى أنّ هناك من يأخذ بهذا الوزن ف (فَعَّل) لم يقل به احد من البصريين، ثم أنّ (فَعَّل) بناء كثر جريانه في الافعال ولاسيما في الامر من باب التفعيل ولم يرد عليه في الصفات يمكن القياس عليه^(١).

أما الوزن الثاني . أي فَيَعَل . فقد ورد محرفاً عند الزبيدي الى (فَعِيل) وذلك في قوله: "ذهب الكوفيون الى أنّ وزن مثل: (مَيّت) و (سَيّد) و (صَيّت)، (فَعِيل)؛ لأنّ اصله (سَيّود) و (مَيّوت)؛ لأنّ له نظير في كلامهم، وذهب البصريون الى أنّ وزنه في الاصل (فَعِيل)، لأنّه هو الظاهر من وزنه، والتمسك بالظاهر أمكن وأولى"^(٢).
فهذا النص يحتمل امرين:

١. إنّ الزبيدي أراد أن يقول: إنّ مذهب الكوفيين في سيّد وميّت وصيّت على وزن (فَعِيل) ولعل الذي يدل على هذا الوزن وليس على (فَعِيل) ما ذكره من امثلة إذ قال: سيّود، وميوت بتقديم الياء الزائدة، والدليل الاخر قوله: "لأنّ له نظيراً في كلامهم" ففَعِيل له نظير في الصحيح مثل: ضيغم، وصيرف، وحيدر. وعلى هذا فالتحريف دخل على الوزن فقط.

٢. إنّ الزبيدي قصد نصه السابق أنّ الكوفيين يرون أنّ سيّد وميّت وصيّب على وزن فَعِيل، وعلى هذا الرأي يكون التحريف قد دخل على الوزن والامثلة، ومما قد يقوي هذا الرأي أنّه ذكر من بين الامثلة: (صَيّت) إذ إنّها محرفها فهي (صَيّب) لأنّ (صَيّت) مثال غريب لم يذكره العلماء الذين خالفوا هذا الرأي، وإنما ذكروا (صَيّب) مستدلين بقوله تعالى: (كَصَيّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ)^(٣)، وقول المحقق في الهامش: "لعل ما جاء في الانصاف أولى فهو فيه على (فَعِيل) نحو: (سَوِيّد)"^(٤).

(١) الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم: رسالة ماجستير، كاطع جار الله سطم الدراجي: ١٨٩ .

(٢) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٨٤ .

(٣) البقرة/ ١٩ .

(٤) ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٨٤/ الهامش (١) .

أما (فَعِيل) فقد ورد محرفاً الى (فَعِيل) في كتاب تهذيب اللغة، إذ جاء فيه: "وقال اخرون: إنما كان مَيِّت في الاصل مَوِّيت مثل سَيِّد سَيُّود فأدغمنا الياء في الواو وثقلناه فقلنا مَيِّت ثم خفف فقيل: مَيِّت"^(١). قال الازهري هذا النص بعد قوله الرايين الذين قال بهما سيبويه في كتابه . أي بعد حديثه عن فَيَعِل، وَفَيَعَل . وقد ورد في نص الازهري مثالين محرفين الاول قوله (مَيِّت في الاصل مَوِّيت) إذ إنّ وزنها على هذا (فَعِيل) وهو وزن لم يقل به أحد من البصريين أو الكوفيين.

والثاني قوله: مثل (سَيِّد سَيُّود) بتقديم الياء على العين . أي على وزن فَيَعِل . وهذا ما لم يرد الازهري لأّنه قد تحدث عن فَيَعِل سابقاً، فما ورد في النص هو وهم من الناسخ والصحيح أن يقال في المثالين (مَوِّيت، وَسَوِّيد) على وزن (فَعِيل).

أما الدكتور عباينة فقد وجه ما جاء في هذا النص توجيهاً رأى فيه أنّ الازهري قصد من نصه الرأي القائل بأنّ سَيِّد ومَيِّت على وزن فَيَعِل، ولكن الناسخ وهم في كتابة مَوِّيت فقدم الواو على الياء فاصبحت مَوِّيت دون قصد منه . أي من الناسخ . بايراد وزن آخر وهو (فَعِيل).

هذا هو رأي الدكتور عباينة في نص الازهري، ولكن لو كان الامر مثلما ذكره الدكتور عباينة، لما تحدث الازهري مسبقاً عن الصرفيين الذين يأخذون بفَيَعِل وزنا لسَيِّد وبابه، إذ سبق نصه حديثاً عن (فَيَعِل، وَفَيَعَل) ولم يتحدث عن (فَعِيل) قبل هذا النص ولا بعده، وهذا دليل على أنّ الازهري لم يكن يقصد الحديث عن (فَيَعِل)؛ وإنما كان حديثه عن (فَعِيل) ولكن الناسخ وهم في أمرين:

الاول: هو ابدال موضع السكون مكان الكسرة في الوزن.

الثاني: الكلمة المشبه بها قدم فيها الياء على الواو.

والصحيح أنّ تؤخر أي أنّ يقال في سيد ان اصلها (لسويّد) لا (سَيُّود) كما هو وارد في النص.

ومما سبق يمكن أنّ نلخص القول في أوزان سَيِّد، ومَيِّت ما يأتي:

١. إنّ وزن سَيِّد وبابه عند الاقدمين ثلاثة (فَيَعِل، وَفَيَعَل، وَفَيَعِل) والقائل بهذه الاوزان

هم:

(١) تهذيب اللغة (موت): ١٤ / ٣٤٢ .

- أ. فَعِيلٌ قال به البصريون، ومنهم الخليل وسيبويه.
 ب. فَعِيلٌ قال به بعض الكوفيين، ومنهم أبو جعفر الرؤاسي.
 ج. فَعِيلٌ قال به اغلب الكوفيين ومنهم الفراء.
 ٢. وزنها عند المتأخرين أكثر من ثلاثة أوزان:
 أ. وزنها عند محمد حسين آل ياسين أربعة: فَعِيلٌ، وَقَعِيلٌ، فَعِيلٌ، فَعَلٌ^(١).
 ب. عند الدكتور عبينة خمسة: (فَعِيلٌ، وَقَعِيلٌ، وَقَعِيلٌ، وَقَعِيلٌ) وقد عد فَعِيلٌ وهم من الناسخ محور عن فَعِيلٌ^(٢).

أما موقف الشيخ (عضيمة) من هذه المسألة فيتضح من خلال قوله: "وذهب الكوفيون الى أنّ نحو: سيّد، وميّت وهيّن (مما يرى البصريون أنّ وزنه فَعِيلٌ) اصله سَوَيْدٌ، وهَوَيْنٌ، ومَوَيْتٌ على وزن (فَعِيلٌ)، لأنّ له نظيراً في كلام العرب ولما كان هذا هو الاصل أرادوا أن يعلوا عين الفعل كما اعلت في ساد يسود، ومات يموت فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء، وإنّما صار هذا الاعلال قياساً في الصفة المشبهة لكونها كالفعل وعملها عمله وقالوا في طَوِيلٌ إنّ شاذ فان لم يكن صفة لم يعل هذا الاعلال كعَوِيلٌ وسَوَيْقٌ. ويرد عليهم بأن هذا التقديم والتأخير لا نظير له في الصحيح؛ لأنّ ياء فَعِيلٌ لا تتقدم على عينه في شيء من الصحيح وفيه مخالفة للظاهر الذي يشهد لمذهب البصريين بأنه فَعِيلٌ وهو بناء مختص بالمعتل ولاغرابية في ذلك فللمعتل ابنية مختصة به لايشركه فيها الصحيح"^(٣).
 وقد ذكر رأيه نفسه في اللباب من تصريف الافعال^(٤).

أما في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم / القسم الثاني) فقد اشار الى ما جاء من الالفاظ التي على وزن (فَعِيلٌ) في القرآن الكريم، وهذه الالفاظ هي^(٥):
 أ. بَيِّنَةٌ، وقد وردت في قوله تعالى: (سَلُّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ)^(٦).

(١) ينظر: فاعيل أم فَعِيلٌ: ١٣ .

(٢) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٢٤، ٢٩، (٣٠-٣١)، (٣٣-٣٤) .

(٣) المغني في تصريف الافعال: ٤٠-٤١ .

(٤) اللباب من تصريف الافعال: ١٧ .

(٥) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني: ٤/(٨٢-٨٦) .

(٦) البقرة/ ٢١١ .

- ب. سَيِّئَةٌ وَرَدَتْ فِي آيَاتٍ كَثْرَ مِنْهَا: (بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ) (١).
- ج. سَيِّدٌ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَسَيِّدًا وَحَصُورًا) (٢)، و (وَأَلْفِيَا سَيِّدَهَا لَدَا (البَابِ) (٣).
- د. صَيِّبٌ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) (٤).
- هـ. ضَيِّقٌ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا) (٥)، وقوله تعالى: (وَلَا تَكُ فِي ضَيِّقٍ مِمَّا يَمْكُرُونَ) (٦).
- و. طَيِّبٌ وَرَدَ فِي آيَاتٍ كَثْرَ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (حَتَّى يَمِيزَ الْخَيْبَةَ مِنَ الطَّيِّبِ) (٧).
- ز. لَيِّنٌ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا) (٨).
- ح. مَيِّتٌ وَرَدَ فِي آيَاتٍ كَثْرَ مِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: (تُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ) (٩).
- ط. هَيِّنٌ وَرَدَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ) (١٠).

لم يفصل (عضيمة) الحديث عن هذه الصيغة مكتفياً بالاشارة الى موضعها في القرآن الكريم وذاكرا نصوصا توضح معنى اللفظ.

يتضح مما أورده (عضيمة) من حديث عن (سيد وميت) أنه أيد رأي البصريين في وزن مثل هذه الالفاظ فقد ردّ على مذهب الكوفيين وعده مذهباً مخالفاً للظاهر. ويلاحظ أنّ (عضيمة) هنا لم يذكر سوى رأيين لهذه المسألة من الآراء التي قيلت قديماً وحديثاً مكتفياً بذكر ما ذهب اليه البصريون من أنّ وزن سيد وبابه على (فَعِيلٌ)، وما ذهب اليه اغلب الكوفيين من انه على وزن (فَعِيلٌ) ولم يذكر الرأي الذي ذهب اليه سيبويه في كتابه والذي يعود لبعض الكوفيين وهو الرأي القائل (بفَعِيلٌ)، ولم

(١) البقرة/ ٨١ .

(٢) آل عمران/ ٣٩ .

(٣) يوسف/ ٢٥ .

(٤) البقرة/ ١٩ .

(٥) الانعام/ ١٢٥ .

(٦) النحل/ ١٢٧ .

(٧) آل عمران/ ١٧٩ .

(٨) طه/ ٤٤ .

(٩) آل عمران/ ٢٧ .

(١٠) مريم/ ٩ .

يورد ما إذا تناول المتأخرون هذه المسألة بالدراسة وظهر الوزنين فَعَلٌ وفَعِيلٌ من جراء التحريف. و (عضيمة) في تأييده لمذهب البصريين لا يذهب الى القول بالقلب المكاني في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ.

وترى الباحثة أنّ ما ذهب اليه الشيخ (عضيمة) من تأييد للبصريين صحيح، لأن ما جاء به الكوفيون من حجج لاثبات رأيهم كان ضعيفاً فقد ردت جميعها؛ لانهم جعلوا في سَيِّدٍ ومَيِّتٍ قلباً مكانياً و"القلب المكاني خلاف الاصل والقياس"^(١).

أما قولهم بقلب الواو في سَوَيْدٍ، وهَوَيْنٌ، ومَوَيْتٍ الى ألفٍ ومن ثم حذفها والتعويض عنها بياء بعد العين فلا يستقيم الوزن بهذا الكلام، لان (سَوَيْدٍ) الواو فيها تمثل العين والياء فيها زائدة فعند قلبها ألفاً تصبح (سَأَيْدٍ) يجتمع ساكنان ويحذف الالف تصبح الكلمة (سَيِّدٍ) أي على وزن (فَيْلٍ) لان الالف المحذوفة تمثل عين الفعل ويحذفها تحذف العين من الميزان، وعند اضافة الياء مخافة ان تلتبس الصيغة باخرى بحسب قولهم، وهذه الياء لايمكن ان تكون ساكنة لان الامر يؤدي الى احتجاج ساكنين فيكون الوزن (فَيْيِلٍ) وبادغامهما يكون الوزن على (فَيْيِلٍ) وهو وزن بعيد عن (فَعِيلٍ) الذي قال به الكوفيون وأرادوه وزناً لسَيِّدٍ، فالحجة التي جاؤوا بها تبعد ان تكون مثل هذه الالفاظ على وزن (فَعِيلٍ).

وقد انتبه الى عدم الالتباس بين صيغة (فَعِيلٍ) و(فَعَلٍ) د. عباينة، إذ أقر بزيادة الياء وأنّ سَيِّدٍ المخففة وزنها ليس فَعَلًا بل فَيْلًا^(٢).

٤. وزن انسان:

اختلفت المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية في وزن انسان من ناحيتين:

الاولى: من ناحية المصدر.

الثانية: من ناحية زيادة الالف والنون.

فالبصريون يرون أنّ (إنسان) على وزن (فَعْلان)، إذ يقرّون باصالة الهمزة

وزيادة الالف والنون. هذا هو مذهب جمهور البصريين^(١)، فهذا سيبويه يقول:

(١) المغني في تصريف الافعال: ٤٠ .

(٢) ينظر: نظرة في بعض الاوزان الصرفية: ٤٣ .

"ويكون على فعْلان اسماً نحو: ... إنسان"^(٢)، وهو رأي المبرّد^(٣)، وابن جنّي^(٤)، أما الجواهري فقد عدّها على وزن "فِعْلان" .. وقال قوم: أصله إنسيان فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على سنتهم^(٥)، ويرى الرضي في وزنها "الاولى أن يقال: فِعْلان"^(٦).

ويعود قول البصريين بهذا الوزن الى أنهم عدوا اصل (إنسان) مشتق من (الإنس)؛ لأن معنى الإنس: الظهور، مثلما سمي الجن جنّاً؛ لاستتاره وقد وردت كلمة الإنس في القرآن الكريم بمعنى والابصار في قوله تعالى: (أَنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَاراً)^(٧)، وقيل: سمي الإنس إنساً لأن هذا الجنس يستأنس به، أي أنه مشتق من الأنس بضم الهمزة، وفي كلتا الحالتين فان الهمزة اصلية والالف والنون زائدتان.

أما الكوفيون فإنسان لديهم على وزن (إفعان)، وقد اختلفوا مع البصريين في اصل (إنسان) إذ هو عندهم مشتق من (النسيان) أي من الفعل (نسي)، وبذلك عدت الهمزة زائدة، (فإنسان) اصلها (إنسيان) حذفت منها الياء التي هي لام الكلمة لكثرة الاستعمال^(٨).

وافق الخليل ما ذهب اليه الكوفيون في وزن (إنسان) إذ قال: "وسمي الإنسان من النسيان .. جماعته أناسي وتصغيره أنيسيان"^(٩)، أما الفرّاء فقد قال بالرأيين البصري والكوفي، إذ نلتمس رأيه في (إنسان) على وزن (فِعْلان) من قوله:

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٩/٢-٨١٢، وائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٨٥.

(٢) الكتاب: ٢٥٩/٤.

(٣) ينظر: المقتضب: ١٣/٤.

(٤) ينظر: الخصائص: ١٢٣/١، وينظر: الفروق بين الحروف الخمسة: ٨٦٤.

(٥) الاشتقاق: ١٦٥.

(٦) شرح الشافية: ٣٤٩/٢.

(٧) القصص/ ٢٩.

(٨) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٩ / ٢، وائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ٨٥.

(٩) العين (نسي): ٣٠٨/٧.

"وقوله عز وجل: (وَأَناسِيَّ كَثِيرًا) ^(١) واحدهم إنسيٌّ وإن شئت جعلته إنساناً ثم جمعته أناسيٌّ" ^(٢)، إذ يشير الى الاصل الذي اشتق منه الانسان، وعلى هذا فوزنه يكون . أي إنسان . على (فعلان) وأناسيٌّ وزنه (فعالين).

أما القول الثاني للفرّاء والذي ذهب فيه الى ما ذهب اليه الكوفيون، فذلك في قوله: "وإذا قالوا: (أَناسِيَّ كَثِيرًا) فحذفوا الياء اسقطوا الياء التي تكون فيما بين عين الفعل ولامه" ^(٣)، فوزن أناسيٌّ هنا (أَفَاعِيل) وبذلك عد الهمزة زائدة، وبذلك فإنه مشتق من الفعل (نسي) ويجعل إنسان واحد (أناسي) فوزنه على هذا (إفعان) وهو ما قال به الكوفيون.

أحتج الكوفيون بأن قالوا: إن إنسان على وزن (إفعان) بما يأتي من الحجج:

١. إن إنسان أصلها (إنسيان) وحذفت الياء لكثرة الاستعمال، والحذف كثير في كلام العرب ومن امثلة ذلك قولهم: (أيش) في أي شيء (وعم صباحاً) في (انعم صباحاً) و (اللهم) في "يا الله أمنا بخير" ^(٤)، والذي يؤكد وجود الياء في "إنسان" قبل حذفها تصغيرها على (أنسيان)؛ لأن التصغير يرد الاشياء الى اصولها، فلام الكلمة عادت في التصغير مما يؤكد انه اخذ من الفعل (نسي) ووزنه على هذا (إفعان) ^(٥).

٢. استدلوا لقولهم بما جاء في القرآن الكريم: (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِنْ قَبْلِ فَتَنَيْهِ وَلمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا) ^(٦) وعن هذا قال عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما) "أما سمي إنساناً؛ لأنه عهد اليه فنسي" ^(٧).

وقد رجحت طائفة من المفسرين ما ذهب اليه الكوفيون مستدلين بما جاء في القرآن الكريم، ويقول الرسول (صلى الله عليه وسلم): "نسي آدم فنسيته ذريته" ^(٨).

(١) الفرقان/ ٤٩ .

(٢) معاني القرآن: ٢٦٩/٢، وينظر: لسان العرب (انس): ٣٠٧/٧ .

(٣) معاني القرآن: ٢٦٩/٢، وينظر: ابن الانباري: ٢٠٥، وينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٤٨٨/١ .

(٤) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٩-٨١١، وشرح الشافية: ٢ / ٣٤٩ والرمانى النحوي: ٣١٥ .

(٥) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨١١/٢ .

(٦) طه/ ٢٠ .

(٧) ادب الكاتب: ٤٩٩، وينظر: لسان العرب (انس): ٣٠٧/٧، وشرح الشافية: ٢٧٤/١ .

لقد ردت الحجج التي أتى بها الكوفيون لاثبات رأيهم بما يأتي:

١. قولهم بأن الياء محذوفة في إنسان لكثرة الاستعمال لا يقوم على دليل، لأنه لم يؤت به على الاصل لا في حالة الاختيار ولا في الضرورة^(٢).

٢. أما قولهم بوجود الياء عند تصغير (إنسان) على (أُنَيْسِيَان)، فإن ذلك جاء على خلاف القياس وعد شاذاً مثل شذوذ التصغير في ليلة على (أَيْلِيَّة) وتصغير (عشيّة) على (عُشَيْشِيَّة)، وتصغير (رجل) على (رُؤَيْجَل) فقد عد هذا التصغير من الشواذ، فما قالوا به لا يعد حجة يؤخذ بها^(٣).

٣. أما استدلالهم بما جاء في القرآن الكريم فقد رده ابن سيده بعد أن ذكر رأيه في وزن (إِنْسَان) بقوله: "وقد ذهب بعضهم الى أنه (إِفْعَلَان) من نَسِي، لقوله تعالى: (وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَى آدَمَ مِنْ قَبْلُ فَنَسِيَ) (٤) ولو كان كذلك، لكان إنسياناً ولم تحذف الياء منه لأنه ليس هناك ما يسقطها"^(٥).

أما (عضيمة) فقد جعل (إِنْسَان) على وزن (فِعْلَان) وذلك في قوله: (إِنْسَان): فِعْلَان، مشتق من الأُنْس على الصحيح^(٦). وذكر آية على مجيء (إِنْسَان) في القرآن الكريم عند حديثه عن (فِعْلَان) الاسم في كتابه دراسات لاسلوب القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) (٧) ثم قال: "إِنْسَان: فِعْلَان عند البصرية من الأُنْس"^(٨).

وبهذا أيد (عضيمة) مذهب البصريين، ولكنه لم يوضح ما إذا كان (إِنْسَان) مشتق من الإنس . بكسر الهمزة . فيكون بمعنى الظهور، أم أنه مشتق من الأُنْس .

(١) ينظر: الجامع لاحكام القرآن: ٤٧/١ و ١٩٣/٢ .

(٢) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨١٢/٢ .

(٣) ينظر: نفسه: ٨١٢/٢، وشرح الشافية: ٢٧٥/١ .

(٤) طه/ ١١٥ .

(٥) المخصص: ١٦/١، وينظر: شرح الشافية: ١/(٢٧٤-٢٧٥)/الهامش (١) .

(٦) اللباب من تصريف الافعال: ٢١ .

(٧) النساء/ ٢٨ .

(٨) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/١/٥٦٨ .

بضم الهمزة . فيكون بمعنى الموائسة وكلا المعنيين اجازة البصريون في معنى (الإنسان).

٥ . خطايا:

طرأت على لفظة (خطايا) اجراءات صوتية وصرفية حتى ظهرت في شكلها هذا، وهذه التغيرات مختلف فيها وبالتالي فقد اختلف في وزنها، فالبصريون يرون أنّها على وزن (فعائل) وحجتهم في ذلك ان (خطيئة) على وزن (فَعِيلَة) و (فَعِيلَة) تجمع على (فعائل)، واصل (خطايا) عندهم (خطايئ) قلبت الياء همزة؛ لأنها مدية زائدة في المفرد وهذا مثل ابدال الياء في "صحيفة" عند جمعها على "صحائف"؛ فصار (خطايئ) قلبت الهمزة الثانية ياءً، لتطرفها بعد كسر فصارت (خطايئ) فلاحظوا ان في الكلمة ثقل فابدلوا من الكسرة فتحة فصارت الكلمة (خطاءي) ثم قلبت الياء ألفاً لتطرفها وسبقها بالفتحة؛ لتكون على (خطاءاً) فوَقعت الهمزة بين ألفين، والهمزة تشبه الالف، وللفرار من اجتماع شبه ثلاث ألفات في اللفظ قلبت الهمزة ياءً، لتكون في صورتها النهائية (خطايا) على وزن (فعائل) وقد شبهوا ما حدث في هذا اللفظ بما حدث في (مطايا) و (هدايا) و (هراوى)، إذ إنّ كل لفظ من هذه الالفاظ مفرداً على وزن (فَعِيلَة) وعند جمعها على (فعائل) حدثت فيها اجراءات كتلك التي حدثت في (خطايا)^(١)، نجد هذا المذهب واضحاً عند علماء مدرسة البصرة ما عدا الخليل، فهذا سيبويه يقول: "وأما خطايا فحيث كانت همزتها تعرض في الجمع اجريت مجرى مطايا، واعلم ان ياء فعائل أبداً مهموزة لا تكون الا كذلك"^(٢)، وقد سار على مذهب سيبويه الكثير من العلماء الذين وجدوا في مذهبه اخراجاً مقيساً لهذه الجموع، ومن هؤلاء العلماء المبرّد^(٣)، والزجاج^(٤)، وابن جني^(٥)، وابن عصفور^(٦).

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٥-٨٠٩، وشرح الشافية: ١٢/٣، وائتلاف النصره في اختلاف

نحاة الكوفة والبصرة: ٨٥، وحاشية الصبان: ٣٠٧/٤ .

(٢) الكتاب: ٣٧٨/٢ .

(٣) ينظر: المقتضب: ١/١١٩-١٤١) .

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج: ١/١٣٩ .

(٥) ينظر: الخصائص: ٣/(٧-٨) .

(٦) ينظر: الممتع في التصريف: ٥١١/٢ .

أما مذهب الكوفيين في (خطايا) ونظائرها مما هو على وزن (فعيلة) فهو على وزن (فعالي) وهو بناء مقيس عندهم في كل لفظ يكون على (فعيلة) المعتلة اللام بالواو والياء او المهموزة اللام، أما صحيحة اللام مما هو على (فعيلة) فجمعه عندهم على (فعائل)، (فخطيئة) جمعت عندهم على ترك الهمة وقد احتجوا بأن قالوا إنّما قلنا: إنّّه على وزن (فعالي)؛ لان نظائره من ذوات الواو والياء، نحو: وصية وحشية تجمع على فعالي ولو جمعت على (فعائل) لاختل الكلام وقل، فقيل في جمع (وصية): (وصايا) وفي (حشية): (حشايا) أما الحجة الاخرى التي قال بها الكوفيون فهي أنّ المعتل اللام اختص ببناء لا سبيل للصحيح فيها، وهذا مثل تكسير (فاعل) معتل اللام على (فُعلة) ومنه (قاضي: قُضاة) وتكسير صحيح اللام على (فُعلة) ومنه (قاتل: قَتَلَة)^(١)، وبذلك تكون (خطايا) على هذا المذهب على وزن (فعالي) من غير ان يكون فيها قلب مكاني.

أما المذهب الثالث فهو ما قال به الخليل وهو أنّ (خطايا) على وزن (فعالي)، إذ قال: "وخطايا اصلها خطائي ففروا بها الى يتامى وكرهوا أن يترك على احدى الهمزتين فيكون مثل (جائي)، لان تلك الهمزة زائدة، وهذه اصلية، ووجدوا له في الاسماء الصحيحة نظيرا ففروا منها الى ذلك، وذهبوا به الى فعالي مثل (طاهر) و (طاهرة) و (طهاري) والواحدة خطيئة"^(٢).

إذ حمل الخليل (خطايا) على القلب المكاني، وهذا ما أشار اليه سيبويه^(٣)، فالخليل شبه (خطايا) بـ (يتامى) معتمداً على الظاهر بشكل كبير، (فخطايا) عنده اصلها (خطايي) على وزن (فعائل) فقدمت اللام على الياء، ومسوخ ذلك عنده للفرار من اجتماع همزتين فيقال: (خطائي)؛ لأن الياء تقلب فيها همزة لأنها مدة زائدة في المفرد، فبعد القلب صارت (خطائي) على وزن (فعالي) فاجتمعت في اللفظ الهمزة المكسورة مع الياء مما احدث ثقلاً في اللفظ، فقلبت

(١) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٦/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦١/١، ووضح المسالك

الى الفية ابن مالك: ٣٨٣/٤ .

(٢) العين: ٢٩٢/٤ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/(٣٧٨-٣٧٩).

الكسرة فتحة فصارت (خطاءِي) وقلبت الياء ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت (خطاءِا)، ولا اجتماع شبه ثلاث ألفات قلبت الهمزة ياء، فصارت (خطايا)^(١).

من الواضح أنّ هناك ثلاثة مذاهب في (خطايا) مع أنّ أبا البركات الانباري ذكر مذهب البصريين ومذهب الخليل ناسباً إياه الى الكوفيين أولاً وإلى الخليل ثانياً، وقد أشار أبو البركات الانباري عند حديثه عن مذهب الكوفيين . وهو مذهب الخليل . الى أنّ منهم من يرى فيه رأياً آخر، إذ قال: "ومنهم من قال: إنّته على فعالي؛ لأنّ خطيئة جمعت على ترك الهمز؛ لأنّ ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء، وكل فعيلة من ذوات الواو والياء، نحو: وصية وحشية فإنّته يجمع على فعالي من دون فعائل؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل، فجمعت على فعالي، فقالوا: وصايا، وحشايا .. فدل على ان خطايا على وزن فعالي"^(٢).

فهذا القول ذكر منسوباً الى الكوفيين في كتب النحو^(٣)، إذ جاء في حاشية الصبان في الحديث عن (مطايا) و (هدايا): "مذهب الكوفيين أنّ هذه الجموع كلها على وزن (فعالي) صحت الواو في (هراوى) كما صحت في المفرد، واعلت في (مطايا) كما اعلت في المفرد و (هدايا) على وزن الاصل؛ وأما (خطايا) فجاء على (خطية) بالابدال .. وأما ما نقل عن الخليل من أنّ (خطايا) وزنها (فعالي) فليس كقول الكوفيين، لأنّ الألف عندهم للتأنيث، وعنده بدل من المدة المؤخرة؛ وذلك لأنّته يقول: إنّ مدة الواحدة لا تبدل في هذا همزة؛ لئلا يلزم اجتماع همزتين، بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء، فيصير (خطائي) ثم يعل كما تقدم"^(٤)، والذي يدل بان مذهب الكوفيين يختلف عن مذهب الخليل ما نقل عن الفراء الذي هو علم من اعلام المدرسة الكوفية،

(١) ينظر: المقتضب: ١٤٠/١-١٤١، والمنصف: ٥٦/٢، وشرح المفصل: ١١٧/٩، وشرح الشافية: ٦٢/٣، وشرح الصبان: ٣٠٩/٢ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف: ٨٠٦/٢ .

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٦١/١، ووضح المسالك الى الفية ابن مالك: ٣٨٣/٤، وحاشية الصبان: ٢٩٣/٤ .

(٤) حاشية الصبان: ٢٩٣/٤ .

إذ جاء في مشكل اعراب القرآن: "قال الفراء: خطايا جَمْعُ خطيئة بغير همز كهديّة وهدايا"^(١).

لقد رد مذهب الخليل بأنّ القلب المكاني في (خطايا) ما كان ليحدث، لأن اجتماع الهمزتين يذهب قلب الهمزة الثانية ياء وجوباً؛ لانكسار ما قبلها في (خطائي)، فحمله على القياس أولى من حمله على القلب المكاني؛ لأن "القلب المكاني خلاف الاصل والقياس"^(٢)، وقد رد مذهب الكوفيين بأن قولهم إنّ (خطايا) تجمع على ترك الهمز، فإن هذا خلاف الاصل، أما تشبيهها بذوات الواو والياء مما هو على وزن (فعيلة) التي تجمع على (فعالي) فإن الاصل فيها أن تجمع (فعيلة) على (فعائل) أي ان اصل (حشايا) (حشائي) ثم ابدلت الكسرة فتحة والياء ألفاً، فصارت (حشَاء) ولقوع الهمزة بين الفين قلبت ياء وهذا ما حدث في (خطايا)^(٣).

أما المحدثون من الصرفيين فقد أيدوا المذهب الكوفي إذ هي عندهم من الناحية الصوتية لايجوز الابدال بين الهمزة وحروف المد، لان الياء صوت صائت والهمزة صوت صامت، ومن ناحية الجمع فإنّ جمعها على (فعالي) (كعذاري) تكون بعيدة عن الافتراضات فتكون جمعاً (لخطيئة)، أما من ناحية الاجراءات التي تطرأ عليها فان قلب الكسرة فتحة في (خطائي) يتعارض مع التناسب بين الكسرة والياء، اذ لجؤوا الى هذا القلب ليصلوا الى قلب الياء ألفاً^(٤).

فوزن (خطايا) عندهم (فعالي) حملاً لها على الصحيح وبعيداً عن التأويل والافتراض.

أما الشيخ (عضيمة) فقد ذكر رأياً واحداً من الآراء التي قيلت في (خطايا) وهو رأي الخليل، إذ قال: "يرى الخليل بن احمد أنّ القلب المكاني مقيس مطرد في كل ما يؤدي تركه الى اجتماع همزتين، وذلك في اسم الفاعل من الاجوف المهموز اللام الثلاثي، نحو: جَاءَ وسَاءَ، وفي جمعه على فواعل، نحو: جِوَاءٍ وسِوَاءٍ جمعي جائية

(١) مشكل اعراب القرآن: ٩٦/١ .

(٢) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ١/١ .

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/(٨٠٨-٨٠٩) .

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٧٣، ١٨١، وقضايا صرفية: ٤١، ٤٠ .

وسائبة، وفي الجمع الاقصى لمفرد لامه همزة قبلها حرف مد، نحو: خطايا في جمع خطيئة^(١)، وقد قال شارحاً رأي الخليل في (خطايا) "خطايا الاصل (خطايي) فقدمت اللام على الياء الزائدة عند الخليل خوفاً من اجتماع همزتين فصار (خطايي) ثم قلبت الكسرة، فتحة والياء ألفاً فصار (خطاءا) ثم قلبت الهمزة ياء فصارت خطايا على وزن فعالي^(٢)، وقد ذكر (عضيمة) الاسباب التي دفعت الخليل الى القول بالقلب المكاني في جاء ونحوه، ومنها أنّ الخليل رأى أنّ منهم من يفر من وجود همزة في بعض المواضع لذلك رأى أنّه من الواجب الفرار من اجتماع همزتين بالقلب المكاني، والسبب الاخر الذي ذكره (عضيمة) هو أنّ القلب المكاني أدى الى اجتماع اعلالين في الكلمة الواحدة^(٣)، وقد رد عليه (عضيمة) بقوله: "ويرد على الخليل بان القلب المكاني خلاف الاصل والقياس، واذا كان الحمل على الاصل يؤدي الى ان يجتمع همزتان ثم يزول اجتماعهما على القياس كان حملة اولى من حملة على التقديم والتأخير فانما يحترز عن مركوه اذا ثبت واستمر، اما اذا ادى الامر الى مكروه وهناك سبب لزواله، فلا يجب الاحتراز من الاداء اليه كما ان نقل حركة واو مقول الى ما قبلها، وان كان مؤديا الى اجتماع الساكنين لم يجتنب لما كان هناك سبب مزيل له وهو حذف أولهما"^(٤).

إن رد (عضيمة) هذا على الخليل هو ما رد به أبو البركات الانباري على الخليل والموضح سابقاً، وكأنّه اعاد صياغة ما ذكره الانباري، واضاف على قوله: "أما إذا أدى الامر الى مكروه" الى نهاية النص، هذا ما ذكره في (المغني في تصريف الافعال) واعاد ذكره في (اللباب من تصريف القرآن)^(٥)، اما في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) فقد ذكر "خطايا" في ضمن الالفاظ التي على زنة (فعائل) بعد ان قال عن (فعائل): "تكون جمعاً لمفرد مؤنث ثالثة حرف مد مقترناً بالتاء أو مجرداً منها جاء جمعاً لفعيلة كثيراً في القرآن"^(٦)، وقد اكتفى بايراد ما جاء من الالفاظ التي

(١) المغني في تصريف الافعال: ٣٩ .

(٢) نفسه: الهامش (١): ٣٩ .

(٣) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ٤٠ .

(٤) نفسه: ٤٠ .

(٥) ينظر: اللباب من تصريف الافعال: (١٦-١٧) .

(٦) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني /٤/ ٣٧٧ .

جمعت على (فعائل) وقد وردت في القرآن الكريم من غير أن يذكر الايات التي وردت فيها هذه الالفاظ^(١).

يتضح مما ذكر أنّ الشيخ (عضيمة) أيد مذهب البصريين إذ ذكر (خطايا) في ضمن الالفاظ التي على وزن (فعائل) وهو الوزن الذي جعله البصريون وزناً (خطايا)، ونجده خالف الصرفيين المحدثين الذين يرون أن (فعالي) هي الوزن الاكثر دقة لـ (خطايا) ونظائرها.

وترى الباحثة أن ما قال به الكوفيون وما قال به الصرفيون المحدثون هو المرجح على مذهب البصريين والذي ذهب اليه (عضيمة) ومذهب الخليل، لان (خطايا) مفردا (خطيئة) فالهمزة هنا لم تبق على حالها، لأنها قلبت ياء مثل: مقروّة اصلها مقروءة "لأنه لا يقدر على القاء حركة الهمزة عليهما؛ لأنّ الواو والياء هنا مزيدتان للمد فاشبهتا الألف؛ لسكونهما وكون حركة ما قبلها من جنسهما وانهما شريكتان في المد، فكرهوا الحركة فيهما لذلك، ولأنّ تحريكهما يخل بالمقصود بهما، لأنّ تحريك حرف المد يصرفه عند المد ولم تجعل الهمزة هنا بين بين؛ لأن في ذلك تقريبا لها من الساكن وقبلها ساكن فكانت الواو والياء تدغمان ويدغم فيهما فصارتا الى ذلك، لأنه اخف"^(٢)، (فخطيئة) لم تبق على حالها وأما صارت (خطيئة) وبذلك يصح جمعها على (فعالي) من غير قلب مكاني، لأنّ الهمزة التي تمثل لام الفعل قلبت ياء في المفرد، وبذلك يكون وزن (خطايا) بعيداً عن التكلف والافتراضات والتأويلات التي لا يتطلبها الامر طالما هناك مسلماً آخر لا يحتمل فيه الوزن على التأويل والافتراض.

ب. تأييده بعض العلماء ومخالفته بعضهم الآخر:

٦. أمّهات:

اختلف العلماء في وزن (أمّهات) فمنهم من يقول بزيادة الهاء في هذا اللفظ ومنهم من يقول بأصالة الهاء فيه، فجمهور العلماء يقولون بزيادة الهاء في (أمّهات)، ومنهم المبرّد الذي قال: "فأما أمّهات فالهاء زائدة؛ لأنها من حروف الزوائد"^(٣) وقد

(١) ينظر: نفسه: القسم الثاني / ٣٧٨/٤ .

(٢) شرح المفصل: ١٠٨/٩ .

(٣) المقتضب: ١٦٩/٣ .

نسب إليه ابن جني غير هذا القول^(١)، وهي عنده . أي الهاء . زائدة في أمّهات ووزنها (فُعَلّهات)^(٢)، وهذا الرأي ذهب إليه ابو علي الفارسي^(٣)، والزمخشري^(٤)، وابن يعيش^(٥) والرضي^(٦) وسائر المتأخرين^(٧).

يرى اصحاب هذا المذهب أن الهاء زائدة في (أمّهات)؛ لأنها عندهم بمعنى (أم) واحدها (أمهة) بزيادة الهاء إذ ورد في قول قصي بن كلاب بن مرة^(٨).

أُمَّهَتِي خِنْدَفٌ وَالْيَاسُ أَبِي

فوزن (أمّ) (فُعَل) ووزن (أمّهة) (فُعَلّهة) وقد علل اللغويون زيادة الهاء في (أمّهة)؛ للدلالة على ما يَعْقِلُ وجمعها (أمّهات) على وزن (فُعَلّهات) أما (أمّ) فتدل على ما لا يعقل إذ تستعمل في البهائم وجمعها (أمّات)، أي أنّهم فرقوا بين المفرد والجمع في هذه الالفاظ الا انهم لم يفرقوا في الوزن فلم يجعلوا كلاً من (أمّ) و (أمّهة) اصلاً ولكل لفظ وزن.

وقد نقضت هذه العلة بأنّ (أمّهات) وردت لما لا يعقل، إذ جاء في قول

الشاعر:

إِذَا الْأُمَّهَاتُ قَبَحْنَ الْوُجُوهَ

فَرَجَّتِ الظَّلَامَ بِأُمَّاتِكَا

فجاءت (أمّات) لما يعقل، خلافاً للغالب^(٩)، وجاءت (أمّهات) لما لا يعقل وذلك في قول

الشاعر:

(١) ينظر: سرصناعة الاعراب: ٥٦٤/٢ .

(٢) نفسه: ٥٦٤/٢ .

(٣) ينظر: التكملة: ٥٦٠ .

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٢٥٢/١ .

(٥) ينظر: نفسه: ١٠/١٠ (٣-٥) .

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٤/٢ .

(٧) ينظر: الممتع في التصريف: ٢١٧/١-٢١٩، ووضح المسالك على الفية ابن مالك: ٣٠٨/٣، والمفتاح في

الصرف: ٨٩، ونزهة الطرف في فن الصرف: ٣١، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٦/١-١٠٧،

والوسيلة الادبية: ١٦٩/١ .

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٥٨/١٠، وينظر: دروس في التصريف: ٤٩، والواضح في النحو والصرف: ١٧٧ .

(٩) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٣/٢، وشرح المفصل: ٣/١٠ .

قَوْلُ مَعْرُوفٍ وَقَعَالُهُ

عَقَّارٌ مَثْنَى أُمَّهَاتِ الرَّبَاعِ^(١)

فهذا يدل على ضعف هذه الحجة، ومما يقوي مذهبهم القائل بزيادة الهاء في (أمّهات) ما حكاه ثعلب عن قول العرب: (أمّ بينة الأمومة)، وثعلب من الرواة الثقة الذي يعتمد عليه، فدليل النقل هذا يؤيد أن الهاء زائدة وأن (أمّ) وزنها (فُعَل) ونظيرها (دُرٌّ) و (حُبّ) فيكون عينه ولامه من موضع واحد، كما أن انعدام الهاء في المصدر (الأمومة) يدل على زيادتها في المفرد والجمع.

أما من ناحية القياس فإن القول بزيادة الهاء أولى من القول بحذفها في (أمّ)؛ لأنّ الهاء عدت من حروف الزيادة، وهذه الحروف سميت بالزائدة؛ لأنّ الاغلب عليها أن تزداد لا أن تحذف فإذا وردت في موضع تحتمل فيه الزيادة أو الحذف يحكم عليها بالزيادة^(٢).

أما من ناحية الاشتقاق فإن (أمّ) مشتقة من (أمّ يَوْم) إذا قصد، ولم يجعلها احد من العلماء مشتقة من (أمة)؛ ليحكم بأصالة الهاء، وقد قيل في سبب تسمية (الأمّ) (بالأمّ)؛ لأن ولدها يَوْمها ويتبعها، وقيل: انها اصل كل شيء، وفي هذا الاشتقاق دليل على زيادة الهاء في (أمّة) و (أمّهات)^(٣).

أما المذهب القائل بأصالة الهاء في (أمّة) و (أمّهات) فقد نسب الى ابن السراج مخالفته للمذهب الاول وهو مذهب جمهور العلماء فقد نسب اليه أنه يرى أن الهاء في (أمّة) و (أمّهات) اصلية؛ لأنها تمثل لام الفعل فوزن (أمّة) (فُعَلَة) ونظيرها في ذلك (تُرّهة) و (أبّهة) ووزن (أمّ) (فُع) ووزن (أمّهات) (فُعَلات) ووزن (أمّات) (فُعَات) وقد اعتمد ابن السراج على هذا القول على رواية الاخفش على جهة الشذوذ من أن العرب من يقول: أمّة^(٤)، وكذلك ما جاء في كتاب العين من أن بعض

(١) ينظر: شرح المفصل ٤/١٠، وشرح شواهد الرضي على الشافية: ٣٠٢/٤، والخلاف الصرفي في العربية، رسالة ماجستير، ناصر سعيد ناصر العيشي: (٣٧٥-٣٧٤).

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥/١٠، وينظر: الممتع في التصريف: ١/ (٢١٧-٢١٩).

(٣) ينظر: المسائل والاجوبة: (١٧٦-١٨٣)، والممتع في التصريف: ١/٢١٧-٢١٩، وشرح الكافية: ١٩٠/٢، والاشباه والنظائر: ٣١١/٢.

(٤) ينظر: الاصول في النحو: ٣٣٦/٣.

فصحاء العرب نقل عنه قوله: (تأمّمت أمّا)^(١)، و "اصل الأم يجوز أن يكون أمّة فحذف الهاء التي هي لام وقد تاء التاني، كما في قدر ونار"^(٢).

هذا الرأي الذي نسب الى ابن سراج فيه نظر؛ لان ابن السراج قال في الاصول: "أما (أمّات) فوزنها (فُعَلّات) يدلك على ذلك أنّهم يقولون: أمّ وأمّات، فيجيئون في الجمع بما لم يكن في الواحد، وقد حكى الاخفش على جهة الشذوذ أنّ من العرب من يقول: (أمّة) فإن كان هذا صحيحاً فإنه جعلها (فُعَلّة)"^(٣).
فنجده يجيز أن تكون الهاء زائدة في (أمّات) وبذلك تابع اصحاب المذهب القائل بزيادتها، وأجاز أن تكون الهاء اصلية وأن (أمّة) على وزن (فُعَلّة)، وهذين الرأيين قال بهما ابن الحاجب^(٤)، فلم تعد الهاء زائدة في (أمّة)؛ وذلك لان المفرد يعد اصلاً للجمع وورودها في المفرد يؤيد اصلتها، ولم يقل ابن السراج بنقصان الهاء من (أمّ) و (أمّات).

وقد نقض هذا المذهب من عدة وجوه منها^(٥).

١. إنّ كتاب العين مطعون فيه، إذ عرف باضطرابه وخلله فأكثر العلماء لا يأخذون بما ينفرد به، فالرواية الواردة في العين عن قول العرب: تأمّمت، لا تعد دليلاً على أصالة الهاء.

٢. مجيء الهاء في (أمّة) . أي في المفرد . من الشواذ، فرواية الاخفش لهذا اللفظ كانت على جهة الشذوذ .

٣. إنّ القول بأصالة الهاء في (أمّة) يتعارض مع رواية ثعلب (أمّ بيّنة الأمومة)؛ لأن (أمومة) وزنها (فعولة) بلا خلاف، فإن قيل: إنّ وزنها (فعوعة)، بحذف الهاء التي هي اللام، فان هذا لايجوز؛ لان الامر يقتضي جعل اصل (أمومة) (أمومهة) على وزن (فُعولهة) وهو وزن غير موجود.

(١) ينظر: العين: ٣٨٤/٢، وينظر: شرح الشافية: ٣٨٤/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٤/٢، وينظر: حاشية الصبان: ٢٦٩/٤.

(٣) الاصول: ٣٣٦/٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٢-٣٨٣/٢.

(٥) ينظر: سر صناعة الاعراب: ٥٦٨/٢، وشرح شواهد الرضي على الشافية: ٣٠٣/٤، ٣٠٢، وشرح الشافية:

أما المذهب الثالث فيقر بأن كلا من (أَمْ) و (أُمَّة) أصلان معتمدين في رأيهم هذا على ما ورد في اللغة من أَلْفَاظٍ اتَّفَقَتْ حُرُوفُهَا وَتَقَارِبَتْ مَعَانِيهَا، وذلك نحو: دَمَتْ وَدِمَّتْ، وَثَرَّةٌ وَثَرْتَارٌ، وَلَوْلُوٌ وَلَأَلٌ، ورد هذا المذهب في شرح الشافعية^(١)، وفي حاشية الصبان^(٢).

وقد نقض هذا الرأي الرضي وذلك بقوله: "دَمَتْ وَدِمَّتْ وَلَوْلُوٌ وَلَأَلٌ مِنَ الشَّاذِّ النَّادِرِ، وَالْمُتَنَازِعِ فِيهِ لَا يَحْمَلُ عَلَى الشَّاذِّ"^(٣).

وهناك من يذهب مذهباً رابعاً في وزن (أَمْ) و (أُمَّة) وهو ما ذهب اليه ابن إياز من أن لفظة (أَمْ) و (أُمَّة) شيء واحد، وقد تعاقبت فيهما لآمان في لفظ (أُمَّة) فوزنها بحسب هذا القول (فُعَلَّة)، فهي عنده مثل (هَبْلَع) يراها الجمهور على وزن (فِعْلَل)، بجعل جميع حروفها أصلية، ويراها الخليل على وزن (هَفْعَل) ولام الفعل عنده هي العين^(٤). يفهم من ذلك أن وزن (أُمَّة) عند ابن إياز (فُعَلَّة) وفي (أَمْ) حذف أحد اللامين، وبذلك حملها على ما حدث في دِمَّتْ وَدِمَّتْ، وبهذا يكون هذا المذهب مردوداً؛ لأن مثل هذه الألفاظ شاذة، والمتنازع لا يحمل على الشاذ.

وذهب برجستراسر الى أن لفظة (أَمْ) ثنائية الموضع واصبحت (أُمَّة) بزيادة الهاء فيها؛ لاجل جمعها جمع مؤنث سالماً وبذلك عدت الهاء علامة اخرى لهذا الجمع (فَأُمَّهَات) اجتمعت فيها العلامتان ومثالها في الجمع (عِضَّةٌ عِضَّهَات) و (سَنَّةٌ سَنَّهَات)^(٥).

إن قول برجستراسر يعتمد على وجود الألفاظ الثنائية في العربية، والتي ليس لها وجود فإن كانت (أَمْ) ثنائية الموضع فما هو وزنها إذن؟

أما الدكتور ابراهيم السامرائي فيرى أن الهاء في (أُمَّة) و (أُمَّهَات) انما وردت في اللفظ؛ لتكون الكلمة ثلاثية، أي ان اصل (أُمَّة) (أُمَّة) لكن العوام نطقت بهذا

(١) ينظر: شرح الشافعية: ٣٨٣/٢.

(٢) ينظر: حاشية الصبان: ٢٦٩/٤ .

(٣) شرح الشافعية: ٣٨٣/٢ .

(٤) ينظر: شرح التعريف: ٣٤، وشرح شواهد الرضي على الشافعية: ٣٠٨/٤، والواضح في النحو والصرف، قسم الصرف: ١٧٧.

(٥) ينظر: التطور النحوي: (١١١-١١٢).

اللفظ بطريقة اخرى، وذلك بتضعيف الميم، فطوت فائدة مجيء الهاء وافادت من التضعيف للحصول على الثلاثي^(١).

إن جعل (أُمّ) ثنائية اللفظ، وتكون ثلاثية باضافة الهاء يعني أن اصل (أُمّ) (أُمّة) وهذا اللفظ لم يقل به أحد ممن تكلموا في اشتقاق (أُمّ)، وأما القول بأن العوام نطقت باللفظ بتضعيف الميم وطوت فائدة الهاء فإنّ هذا القول لا يتماشى مع مجيء (أُمّ) مضعفة الميم في القرآن الكريم الذي هو أفصح نص في العربية.

هذا اغلب ما قيل عن (أُمّ) و (أُمَّهات)، غير أن المذاهب المشهورة في هذا اللفظ، هي المذهب القائل بزيادة الهاء، والمذهب الثاني القائل بأصالة الهاء، والمذهب الثالث القائل بأن كلاً من (أُمّ) و (أُمَّهات) أصلاً.

أما الشيخ (عضيمة) فقد أيد في رأيه مذهب جمهور العلماء الذي يرى أنّ الهاء زائدة في (أُمَّهات) و (أُمَّهات) إذ قال في المغني بعد أن ذكر رأي المبرّد في زيادة الهاء في (أُمَّهات): "وزيدت الهاء سماعاً في (أُمَّهات) جمع (أُمّ) على الصحيح فوزن (أُمّ) (فُعَل) و (أُمَّهات) (فُعَلهات)، ويشهد لزيادة الهاء قولهم: (أُمّ بيّنة الأمومة) و (أمومة) فعولة بلا خلاف، وأجاز ابو بكر أن تكون الهاء في (أُمَّهات) اصلاً فوزنها (فُعَلات) لقولهم في الواحد: (أُمَّهات) و (تأُمَّهت أُمّاً)، ويضعفه أنّ هذا النقل انفرد بذكره كتاب العين وفيه كثير من الاضطراب والخلل الصرفي، مما دفع كثيراً من العلماء الى أن ينكر نسبة هذا الكتاب الى الخليل بن احمد"^(٢).

نجد أنّ (عضيمة) لم يذكر في هذه المسألة سوى مذهبين من المذاهب التي قيلت في (أُمَّهات)؛ ووضح من نصه انه يؤيد من قال بزيادة الهاء في (أُمَّهات) مستدلاً بقول ثعلب (أُمّ بيّنة الأمومة)، ونكرانه على ابن السراج تجويزه ان تكون الهاء اصلية في (أُمَّهات) و (أُمَّهات).

أما في (كتابه اللباب من تصريف الافعال)، فلم يذكر فيه عن هذه المسألة سوى مذهباً واحداً هو مذهب زيادة الهاء في (أُمَّهات)، إذ ذكرها في موضوع "زيادة الهاء

(١) ينظر: دراسات في اللغتين السريانية والعربية: (٣١-٣٢).

(٢) المغني في تصريف الافعال: ٨٧.

بقوله: "وزيدت الهاء سماعاً في لفظ (أُمَّهَات) جمع (أُمّ) على التصحيح فوزن (أُمّ) فعل ووزن (أُمَّهَات) (فُعَلِهَات)"^(١).

أما في (كتابه دراسات لاسلوب القرآن الكريم، القسم الثاني) منه فلم يتحدث عن هذا الموضوع، واكتفى بذكر ما كان من الاسماء على وزن (فُعَل) في القرآن الكريم فذكر قوله تعالى: (هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ)^(٢).

وترى الباحثة أن المذهب الاول وهو كون الهاء من الزوائد في لفظة (أُمَّهَة) و (أُمَّهَات) اقوى من سائر المذاهب، لاعتمادها على ما يقوي رأيها على السماع والقياس والاشتقاق وهذا مالم يتح للمذاهب الاخرى التي قيلت في (أُمَّهَات).

٧. جمع المصدر:

إنّ ملخص آراء العلماء في جواز جمع المصدر يمكن أيراده بما يأتي:

١. هناك من يرى جواز الجمع ولايجعل ذلك قياساً.
٢. هناك من يرى جواز الجمع إذا اختلفت اجناس المصدر.
٣. هناك من يرى جواز ويجعله قياساً.

ويرى سيبويه أن المصدر لا يجمع بقياس واطراد، اذ قال: "واعلم انه ليس كل جمع يجمع كما انه ليس كل مصدر يجمع كالاشغال والعقول والحلوم والالباب، الا ترى أنك لاتجمع الفكر والعلم والنظر"^(٣).

أما أصحاب الرأي الثاني الذين يرون أنّ المصدر يجوز جمعه إذا اختلفت اجناسه، فمنهم ابن جني، وذلك في قوله: "فاما التثنية والجمع في نحو قولك: قمت قيامين، وانطلقت انطلقين، وعند القوم افهام، وعليهم اشغال فلم يثن شيء من ذلك ولايجمع ولم يرد، وهو مراد به الجنس، لكن المراد به النوع"^(٤)، فابن جني يرى ان المصدر ان جاء مؤكداً للفعل تأكيداً محضاً لم يجر تثنيته وجمعه "مادام المراد منه هو المعنى المجرد، لانه مبهم لم يقصد به الفرق بين الانواع .. وسبب امتناع جمعه او

(١) اللباب من تصريف الافعال: ٣٦.

(٢) آل عمران/ ٧.

(٣) الكتاب: ٢٠٠/٢.

(٤) المحتسب: ٨٢/١.

تثنيته انه قصد به معنى الجنس (لا الأفراد) فهو يدل بنفسه على القليل والكثير، ولهذا لا فائدة في جمعه ولا في تثنيته^(١)، أما إذا اختلفت اجناسه وجاء مبيناً للنوع والعدد فيجوز جمعه، وقد نقل عن ابي الفارسي انه يجيز جمع المصدر إذا اختلفت متعلقاته^(٢) وقد أخذ بهذا الرأي مكي بن ابي طالب^(٣) ايضاً.

أما اصحاب الرأي الثالث فمنهم الفراء الذي يرى أن المصدر يجري جمعه بقياس واطراد، اذ قال: "وقوله (بمفازاتهم) جمع، وقد قرأ أهل المدينة (بمفازاتهم)^(٤) بالتوحيد وكل صواب. تقول في الكلام: قد تبين امر القوم وامور القوم، وارتفع الصوت والاصوات، ومعناه واحد. قال تعالى: (إِنَّ أَكْثَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ)^(٥)، ولم يقل اصوات وكل صواب"^(٦).

أما الشيخ (عضيمة) فقد تحدث عن جمع المصدر مرتين، الاولى عند حديثه عن جمع التكسير، وقد ذكر الآراء التي قيلت في جمع المصدر ناقلاً النصوص التي تؤيد قولهم، إذ ذكر رأي سيبويه والفراء وابي علي الفارسي وابن جني، أما رأيهم، فلم يعلن عنه صراحة الا أنه ذكر ما جاء في القرآن الكريم من آيات جمع فيها المصدر، إذ بلغت اثنتين وعشرين آية^(٧)، وقد تحدث مرة اخرى عن جمع المصدر ذاكراً ما ورد منه في القرآن الكريم ذاكراً مع كل آية نصوصاً من كتب اللغة توضيحاً للمصدر المجموع في الآية وقد اعاد قسماً من الآيات التي ذكرها سابقاً في جمع التكسير وكان عدد هذه الايات في الموضع الثاني اثنتين واربعين اية اعاد منها عشرون اية^(٨)، ومما ذكره مما وجدته في القرآن الكريم من جمع للمصدر وما يأتي: قوله تعالى: (وَلِي فِيهَا

(١) الفيصل في الوان الجموع: ٢٨٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٤٣٧/٧ .

(٣) ينظر: مشكل اعراب القرآن: ٤٩٦/٢ .

(٤) الزمر/٦١، ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٦٣/٢ .

(٥) لقمان/ ١٩ .

(٦) معاني القرآن: ٤٢٤/٢ .

(٧) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني /٤/ ٣٥١-٣٤٨ .

(٨) ينظر: نفسه: القسم الثاني /٤/ ٤٠٠-٤٠٧ .

مَارِبُ أُخْرَى^(١)، وقوله تعالى: (وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا)^(٢)، فالظنون جمعت لاختلاف متعلقاته، وقوله تعالى: (أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ)^(٣)، وقوله تعالى: (وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا)^(٤)، فالمناسك جمع للمصدر منسك وجمع؛ لأن المراد به اعمال الحج كالطواف والسعي^(٥)، وقوله تعالى: (فَكَفَرْتَ بِأَنْعُمِ اللَّهِ)^(٦)، وقوله تعالى: (شَاكِرًا لِأَنْعُمِهِ)^(٧)، والنعمة هنا اريد بها الجنس وتعني القليل والكثير، وقوله تعالى: (وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ)^(٨)، فاهواء جمع هوى فلكل انسان هوى غير هوى الآخر لذلك جمع لاختلافه.

وقد ذكر (عضيمة) هذه الشواهد القرآنية ليدلل على أن المصدر يجمع بقياس واطراد، لان وجود المصدر في القرآن مجموعاً وبكثرة ينفي القول بأن المصدر لا يجمع بقياس واطراد، وينفي القول بأن المصدر اذا كان دالاً على الجنس فإنه لا يجمع؛ لأن (النعمة) في الآية السابقة أريد بها الجنس وقد جمعت بالرغم من حملها معنى القليل والكثير، إذ إن ما جاء في القرآن الكريم من شواهد تؤكد على أن المصدر يجمع بقياس واطراد وهو الرأي الذي قاله الفراء وأيده الشيخ (عضيمة) بأيراد الشواهد القرآنية التي تثبت ذلك، وقد خالف بذلك سيبويه وابن جني وابا علي الفارسي وغيرهم ممن اتبعوا اصحاب الرأي الاول والثاني.

٨. قيام المفرد مقام الجمع:

وردت أسماء كثيرة مفردة يراد بها الجمع، وقد جاءت في القرآن الكريم، وفي قراءاته السبعة المتواترة، وفي الشعر، وللعلماء آراء قيلت في قيام المفرد مقام الجمع، فسبويه يرى أن قيام المفرد مقام الجمع إنما يكون في ضرورة الشعر، إذ قال:

(١) طه / ١٨ .

(٢) الاحزاب / ١٠ .

(٣) المائدة / ١ .

(٤) البقرة / ١٢٨ .

(٥) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٤ / ٤٠٦ .

(٦) النحل / ١١٢ .

(٧) النحل / ١٢١ .

(٨) المائدة / ٧٧ .

وليس بمستتكر في كلامهم أن يكون اللفظ واحداً والمعنى جميع، حتى قال بعضهم في الشعر من ذلك ما لا يستعمل في الكلام...^(١) وهذا ما يراه المبرّد، إذ يرى ان المفرد يجوز أن يأتي في الشعر مراد به الجماعة شرط ان يكون في الكلام ما يدل على الجمع، وقد عد ما جاء في قوله تعالى: (ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)^(٢). وقوله تعالى: (فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا)^(٣). يرى المبرّد أن (الطفل) و(النفس) في هاتين الايتين انما جاءت مفردة وأريد بها الجمع؛ لأن مخرجها مخرج التمييز، ومثل لذلك بـ) زيد أحسن الناس ثوباً، وأفره الناس مركباً^(٤).

أما الرأي الاخر الذي قال به العلماء فهو جواز قيام المفرد مقام الجمع، ولا يقتصر ذلك على ضرورة الشعر، وقد اعتمد اصحاب هذا الراي على ما جاء في القرآن الكريم وقراءته التي تؤيد رأيهم، إذ يرى الزجاج في قوله تعالى: (ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً)^(٥)، أن (طِفْلاً للمفرد . في معنى أطفال)^(٦)، وفي قوله تعالى: (وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الطَّغُوتُ)^(٧)، يرى الزجاج أن الطاغوت جاء مفرداً وأريد به الجمع، وهو جائز في اللغة ؛ لأن في الكلام ما يدل على الجمع^(٨)، وفي قوله تعالى: (إِنَّا بُرءُؤُا مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ)^(٩)، نقل عن الفراء أنه يرى أن (برء) جاء بلفظ الواحد وأريد به الجمع، وهذا الرأي ذكره مكي مؤيداً آياه بقوله: "وبرء في الاصل مصدر فهو يقع للواحد والجمع بلفظ واحد وتحقيقه: إئتني نو براء أي: نو برؤ منكم"^(١٠)، وفي قوله تعالى: (فِي غَيْبَتِ الْجُبِّ)^(١١)، قرأ نافع بالجمع^(١) وباقي السبعة بالتوحيد، قال مكي بن أبي طالب

(١) الكتاب: (١٠٧-١٠٨).

(٢) غافر/٦٧.

(٣) النساء/٤.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/(١٧١-١٧٣).

(٥) غافر/٦٧.

(٦) معاني القرآن واعرابه: ٣/٤١٢.

(٧) البقرة/٢٥٧.

(٨) ينظر: معاني القرآن واعرابه: ١/٣٤٠.

(٩) الممتحنة/٤.

(١٠) المشكل في اعراب القرآن: ٢/٧٢٨.

(١١) يوسف/١٠.

عن القراءتين: "ويجوز أن يكون الواحد يدل على الجمع فتنفق القراءتان أيضاً، والتوحيد الاختيار لرجوع القراءة بالجمع الى معناه؛ ولأن عليه الجماعة"^(٢). ومما ورد في الشعر من الفاظ مفردة أريد بها الجمع، قول الشاعر:

فَنَعْنَى كَمَا كُنَّا نَكُونُ وَأَنْتُمْ
صَدِيقٌ وَإِذَا مَا تَبْدَلِينَ زَهِيدٌ

فالصديق ورد في البيت بمعنى الحبيب، وقد جاءت بلفظ المفرد وأريد بها معنى الجمع^(٣).

أما (عضيمة) فقد تحدث عن (قيام المفرد مقام الجمع) ذاكراً رأي سيبويه والمبرد، ثم ذكر رأيه مخالفاً إياهما؛ لأن كلاً منهما يريان أن إيراد المفرد مراد به الجمع يأتي في ضرورة الشعر فقط، أما (عضيمة) فقد عقب على نصهما بقوله: "وقد تبين لي أن المفرد قام مقام الجمع كثيراً في القراءات السبعة المتواترة في غيرها أيضاً من القراءات السبعية"^(٤)، ومن القراءات القرآنية التي ذكرها^(٥):

١. قوله تعالى: (فَانظُرْ إِلَى آثِرِ رَحْمَتِ اللَّهِ)^(٦)، قرأها ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف (آثار)، وقرأها الباقر بالتوحيد^(٧).

٢. قوله تعالى: (أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدْرِ)^(٨)، في جُدْر قراءتان فقد "اختلفوا في (جُدْر) فقرأ ابن كثير وأبو عمرو (جِدَار) بكسر الجيم وفتح الدال، والفاء بعدها على التوحيد.. وقرأ الباقر بضم الجيم والدال من غير الفاء على الجمع"^(٩).

٣. قوله تعالى: (لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقْفًا مِنْ فِضَّةٍ)^(١٠)، قرئت (سُقْفًا) بفتح السين واسكان القاف، وقرأها الباقر بضمها^(١١).

(١) ينظر: التبصرة في القراءات: ٢٢٧.

(٢) الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: ٥/٢.

(٣) ينظر: الفيصل في ألوان الجموع: ٢٧٢.

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٤/ ٦٣٩.

(٥) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني / ٤/ (٦٤٦-٦٣٨).

(٦) الروم/ ٥٠.

(٧) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٤٥/٢.

(٨) الحشر/ ١٤.

(٩) النشر في القراءات العشر: ٣٨٦/٢.

(١٠) الزخرف/ ٣٣.

(١١) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٣٦٩/٢.

٤. قوله تعالى: (مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسْجِدَ اللَّهِ) ^(١) ورد في النشر: "واختلفوا في (أن يعمروا مساجد الله) فقرأ البصريان وابن كثير على التوحيد. وقرأ الباقر بالجمع، واتفقوا على الجمع في الحرف الثاني (انما يعمر مساجد الله)؛ لأنه يريد جميع المساجد" ^(٢).
٥. قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوْحِشَ) ^(٣)، قرأ (كبائر الاثم) حمزة والكسائي وخلف (كبير) بكسر الباء من غير الف ولا همزة على التوحيد في الموضوعين .. وقرأ الباقر بفتح الباء والف، وهمزة مكسورة على الجمع في الموضوعين ^(٤).

يفهم مما ذكر أن الشيخ (عضيمة) خالف سيبويه والمبرد لما وجده في القرآن الكريم من قراءات جاء فيها المفرد مراداً به الجمع وهو بذلك أيد العلماء الذين رأوا المفرد ورد في القرآن الكريم وقراءته مراد به الجمع ومنهم الزجاج ومكي ابن ابي طالب ، (فعضية) احتكم الى القرآن الكريم؛ ليرى إن كان ما قال به سيبويه والمبرد صحيحاً فوجد أن في القرآن الكريم من قراءات ما يرد به على قولهما.

ترى الباحثة أن الشيخ (عضيمة) كان يفترض به أن يذكر ما جاء في القرآن الكريم من ألفاظ مفردة قامت مقام الجمع أولاً ثم يذكر ما جاء منها في القراءات القرآنية، إذ إن هناك الفاظاً كثيرة مفردة قامت مقام الجمع في القرآن الكريم منها قوله تعالى: (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا) ^(٥)، وقوله تعالى: (أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَىٰ عَوْرَاتِ النِّسَاءِ) ^(٦)، وقوله تعالى: (ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا) ^(٧)، وقوله تعالى: (مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا) ^(٨)، وقوله تعالى: (إِنَّ الْكٰفِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا) ^(٩).

(١) التوبة/١٧.

(٢) النشر في القراءات العشر: ٢/٢٧٨.

(٣) الشورى/٢٧.

(٤) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/٣٦٧.

(٥) الكهف/ ٣٩.

(٦) النور/ ٣١.

(٧) غافر/٦٧.

(٨) يس/ ١٥.

(٩) النساء/ ١٠١.

ج. آراؤه الخاصة:

٩. التاء في أُخْتٍ وبُنْتُ:

اختلف العلماء في حقيقة التاء في (أُخْتٍ) و(بُنْتُ) فمنهم من ذهب فيها بأنها بدل من الواو المحذوفة في (أُخْتٍ) و(بُنْتُ) ومنهم من ذهب الى أنها تاء تأنيث أو ليست بدل أو عوضاً عن حرف محذوف.

يرى سيبويه أن التاء في (أُخْتٍ) و(بُنْتُ) ليست للتأنيث وإنما هي للاحاق، إذ إنه يرى أنها بنيت في الاسم، لتلحق ببناء الثلاثة "كما الحقوا سنبطة بالاربعة ولو كانت كالهاء كما اسكنوا الحرف الذي قبلها فانما هذه التاء فيها كتاء عفريت"^(١)، وعلى رأي سيبويه فان التاء فيهما بدل من لام الكلمة أو عوضاً عنها.

(١) الكتاب: ٣/٢ .

أما المبرّد فيرى أن التاء بدلا من الواو فأصل (أُخْتُ) (أخوّ) على وزن (فَعَلَ) (١)، وهذا ما يراه ابو علي الفارسي (٢) وابن جني (٣) والحرجاني (٤)، الذي يرى أن (بُنْتُ) عدل فيها عن (بَنْتُ) (فَعَلَ) بفتح الاول والثاني، لئلا يظن ان التاء فيها للتأنيث، إذ إن أصل (بُنْتُ) (بَنُوَّة) فحذفت الواو منها فصارت (بَنَّة) وحذفت منها الهاء وعض عن الواو المحذوفة تاء، وكذا (أُخْتُ) اصلها (أَخَوَّة) حذفت منها الواو والهاء وعض عن الواو تاء فصارت (أُخْتُ) وهذا ما يراه ابن سيده (٥)، وابن يعيش (٦) والرضي (٧)، والصبان (٨). عدت التاء في (أُخْتُ) و (بُنْتُ) للاحاق لأنها وقعت في بناء المؤنث دون المذكر فصار البناء لما اختص به المؤنث بمنزلة ما فيه علامة التأنيث" (٩).

أما الرأي الثاني فقد قال به الفراء وهو ان التاء في (أُخْتُ) و (بُنْتُ) للتأنيث وهي عنده على وزن (فُعْتُ) فالتاء فيهما ليست عوضاً عن حرف محذوف او بدلاً منه الذي هو الواو، وقد حركت فاء الكلمة بالضممة في (أُخْتُ)؛ لتدل على اللام المحذوفة وهي الواو، وحركت فاء الكلمة بالكسرة في (بُنْتُ) لتدل على اللام المحذوفة وهي الياء لان اصلها بُنْيَّة (١٠)، أما حجة الفراء في عد هذه التاء للتأنيث فقد نقل عنه بأن (بُنْتُ وَأُخْتُ) مخالفتان لعُفْرِيْت؛ لأنَّ العُفْرِيْت تقول في تصغيره: عُفْرِيْت، فتجد التاء ثابتة في تصغيره، وتقول في تصغير الاخت والبنت: بُنْيَّة وَأُخْيَّة، فتجد التاء تصير هاء في

(١) ينظر: مجالس العلماء: ١٢٤.

(٢) ينظر: المسائل البصريات: ٧٩٣/٢.

(٣) ينظر: المنصف: ٥٩/١.

(٤) المقتصد في شرح التكملة: ٦٦.

(٥) ينظر: المخصص: ١٩٦/١٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٥/(١٢١-١٢٢).

(٧) ينظر: شرح الشافية: ٦٨/٢.

(٨) ينظر: حاشية الصبان: ٢٣٤/٣.

(٩) المخصص: ١٩٦/١٣.

(١٠) ينظر: اعراب القرآن للنحاس: ٣١٢/٢.

التصغير فهذا يدل على فرق ما بينهما^(١)، وقد تابع ابو بركات الانباري الفراء في رايه هذا^(٢).

أما الشيخ(عضيمة) فقد ذكر رأيه فيما اذا كانت التاء في (أُخْت) و(بُنْتُ) لللاحق أم للتأنيث بعد أن ذكر رأي سيبويه، ثم ذكر من تبعه في رأيه من العلماء، ثم ذكر رأيه بقوله: "ولست استسيغ ان تكون لللاحق لامرين:

١. إنَّ الحاق ثلاثي بثلاثي لم يقل به أحد، وما وقفت عليه في غير هاتين الكلمتين...
٢. التاء في بُنْتُ وأُخْتُ تدل على معنى، وهو التأنيث، وأن كانت غير متمخضة له، والكلمتان من غير التاء لا تدلان على التأنيث.

وإذا كانوا منعوا ان تقع حروف المد لللاحق؛ لأنها تدل على معنى وهو المد، فلا اقل من منع تاء بُنْتُ وأُخْتُ كذلك، وإذا كان ابن يجمع على ابناء، كما جمع ضرس على أضراس، فما الذي أفادته تاء اللاحق، واللاحق أنما يهدف الى ان تعامل الكلمة الملحقة معاملة الملحق به في التصغير والتكسير^(٣)، إنَّ (عضيمة) برأيه هذا أيد الفراء وأبا بكر الانباري في أن التاء في (أُخْتُ) و(بُنْتُ) ليست لللاحق، الا أن (عضيمة) ذكر اسباب عدم تسويغه مجيء التاء لللاحق وهذه الاسباب لم يقل بها أحد من العلماء من قبل وذلك في حدود ما اطلعت عليه من كتب اللغة، لذلك فان الشيخ(عضيمة) كان له رأيه الخاص في عدم مجيء التاء في (أُخْتُ) و(بُنْتُ) لللاحق. وترى الباحثة أن دلالة التاء على التأنيث في (أُخْتُ) و(بُنْتُ) يمنع القول بأنها لللاحق؛ لأن من شروط اللاحق الا تطرد الزيادة في افادة معنى، فالتاء في (أُخْتُ) و(بُنْتُ) وإن كانت عوضاً أو بدلاً من لام الكلمة الذي هو (الواو)، فإنها ابدلت لتدل على معنى التأنيث، والا فما الداعي لابدال لام الكلمة؟ لذلك أرى أن رأي الشيخ(عضيمة) مرجح على غيره من الآراء.

١٠. الياء في ثمانية وعلائية:

(١) المذكر والمؤنث لابي بكر الانباري: ١١٨.

(٢) ينظر: نفسه: ١١٧.

(٣) دراسات لاسلوب القران الكريم: القسم الثاني / ١/ (١٩-٢٠).

يرى العلماء أن ياء (ثمانية) و(علائية) للاحق، ومنهم سيبويه الذي يقول: "والياء لا تكون في آخر الاسم زيادة الا وهي تلحق بناءً ببناء ولو حذفت الهاء من (ثمانية) و(علائية) لجرت مجرى ياء (جوازي) وصارت الياء بمنزلة ما هو من نفس الحرف وصارت الألف كألف (جوازي)... فالياء في آخر الاسماء أبداً بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنها تلحق بناء ببناء"^(١). وهذا ما ذهب اليه المبرد^(٢)، وقد ذكر الرضي رأي سيبويه مؤيداً اياه بقوله: "وفي ثمانية وعلائية وعُقارية رجح سيبويه حذف الالف لضعفها وقوة الياء ولكون الياء في مقام الحرف الاصيلي في نحو: (ملائكة) و(عذافرة) فهي للاحق دون الالف؛ قال: وبعض العرب يقول: (ثمينة) و(وعُقيرة)؛ بحذف الاخير؛ لكونه في الطرف الذي هو محل التغيير"^(٣).

أما (عضيمة) فقد عارض هذا الرأي، إذ رأى أن الياء في (ثمانية) و(علائية) ليست للاحق، وذلك بقوله: "ولست ادري كيف تكون ياء ثمانية وعلائية للاحق، والمعروف أن بناء (فَعَالِل) و(فَعَالِلَة) مختص بالجمع؛ فلا يكون مثله في المفردات. فليس لنا في مفردات اللغة بناء يلحق به نحو: ثمانية وعلائية"^(٤)، ثم يقول: "في كتب الصرفيين"^(٥)، نصوص كثيرة صريحة في أنه لا بد في اللاحق من وجود بناء يلحق به، وإذا لم يوجد هذا البناء كانت الزيادة لتكثير حروف الكلمة، وليست للاحق.. وما أظن أحداً يستسيغ من الحاق المفرد بالجمع، وما فائدة الألاحق حينئذ؟ ثمانية وعلائية من الالفاظ القرآنية التي ذكرت في اربعة مواضع"^(٦).

يفهم من كلام (عضيمة) أن ياء (ثمانية) و(علائية) هي في مقام الحرف الاصيلي الا أنها ليست للاحق، وإنما هي لتكثير حروف الكلمة، كما أنه ذكر أن اللفظتين ذكرتا في القرآن الكريم في اربعة مواضع ولم يذكرها.

(١) الكتاب: ١١٦/٢.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢٥٥/٢.

(٣) شرح الشافية: ٢٥٧/١.

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/١/٢١.

(٥) ينظر: المنصف: ١/(٣٤-٣٥)، وشرح المفصل: ١٤٧/٩.

(٦) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/١/٢١.

ترى الباحثة أنّ عدم ذكر العلماء البناء الذي لحق به (ثمانية) و (علائية) يؤكد أنّ الياء في اللفظتين لتكثير حروف الكلمة وليست لللاحق.

المبحث الثاني

المسائل الخلافية في الأفعال

تأييده مذهب البصريين:

١. علة حذف الواو من (يعدُّ) ونحوه:

إن الأفعال التي تكون فاءاتها واولاً أصلية لها حالات ثلاث " حال تصح فيه، وحال تسقط فيه، وحال تقلب"^(١). فالحالة الأولى للواو تتحقق عند انعدام ما يوجب التغيير أو الحذف مثل: وَعَدَ، وَوَزَّنَ، أما الحالة الثانية التي توجب سقوط الواو من الفعل فيكون ذلك في مضارع الأفعال الآتية: (٢)

١. فَعَلَ . يَفْعَلُ . بالفتح في الأول والكسر في الثاني، نحو: وَعَدَ . يَعِدُ.

٢. فَعِلَ . يَفْعِلُ . بالكسر في الأول والثاني، نحو: وَرِثَ يَرِثُ وَمَقَّ يَمِقُّ.

وقد اختلف العلماء في علة حذف الواو في مثل هذه الأفعال، فالبصريون يرون أنّ علة حذف الواو هنا هي؛ لوقوعها . أي الواو . بين الياء والكسرة في مثل (يُوعِد) مما يحدث ثقلاً في الكلمة، لذلك حذفت الواو طلباً للخفة^(٣).

أما السبب الذي أدى إلى حذف الواو ولم يحذفوا الياء أو الكسرة لاستخفاف؛ لأنّ الياء لايجوز حذفها؛ لأنّه حرف المضارعة وحذفه اخلال مع كراهية الابتداء بالواو، ولم يجر حذف الكسرة؛ لأنّه بها يعرف وزن الكلمة فلم يبق إلا الواو فحذفت، وكان حذفها ابلغ في التخفيف لكونها اثقل من الياء والكسرة مع انها ساكنة ضعيفة فقوي سبب حذفها^(٤).

ويرى الخليل أنّ سبب حذف الواو في مثل (يَعِدُ) و (يَصِلُ) أنّها: "خرجت ساكنة وخلفتها الضمة، والعرب تكره الكسرة بعد الضمة الا فيما لم يسم فاعله فاسقطوها كراهية ضمة بعدها كسرة"^(٥)، إذ عزا الخليل حذف الواو إلى تحريك الواو بالضمة فاصبح الفعل (يُوعِد) فتلت الضمة الكسرة، وهو امر مكروه، ولا يحدث الا في باء الأفعال للمجهول فحذفت الواو لذلك.

أما سيبويه فيرى أنّ الواو سقطت؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، إذ أدى اجتماع الثقل إلى حذف الواو^(٦)، وهذا ما يراه المبرد في علة حذف الواو من يَعِد ونحوه^(١).

(١) شرح المفصل: ٥٩/١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٥٩/١٠، وينظر: شرح المراح في التصريف: ١٩٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢ (٢٣٢-٢٣٣)، وشرح الشافية: ١/١٢٩، والانصاف في مسائل الخلاف: ٢ (٧٨٢-٧٨٧).

(٤) شرح المفصل: ٥٩/١٠.

(٥) دقائق التصريف: ٢٢١.

(٦) الكتاب: ٢ (٢٣٢-٢٣٣)، ونزهة الطرف في منن الصرف: ٢٨.

أما (يُوجَل) فلم تحذف فيها الواو عند البصريين، وذلك لعدم اجتماع الواو مع الياء والكسرة؛ لأنَّ العين في مضارع (وَجَل) مفتوحة أي أنها على وزن (يَفْعَل) وقد وردت في (يُوجَل) لغات أخرى وهي (يَبْجَل) الذي يرى فيها سيبويه^(٢)، والمازني^(٣)، أنها قياس بعيد، ويرى فيها المبرد أنها لغة رديئة^(٤)، واللغة الثانية (يَبْجَل) وهي لغة شاذة وقليلة^(٥).

أما ما جاء من هذه الأفعال مضارعها مفتوح العين وقد حذفت منها الواو، وذلك في مثل (يَضَعُ) و (يَسَعُ)، فإن أصل هذه الأفعال بكسر العين فأصل (يَضَعُ) (يُوضِع) وأصل (يَسَعُ) (يُوسِع)، ولكن عين الفعل جاءت مفتوحة لمناسبة حرف الحلق وهو العين^(٦)، هذا ما احتج به البصريون في مثل هذه الأفعال إذ جعلوا أصلها (فَعِلَ: يَفْعَل) مثل (حَسِبَ: يَحْسِبُ)، وقد فتحت العين من أجل حرف الحلق فيكون فتح العين في مثل (يَسَعُ) و (يَطَأُ) فتحاً عارضاً. هذا ما ذهب إليه الخليل والمبرد^(٧)، وأشار إليه المازني^(٨).

وقد ذهب الجرجاني^(٩)، والتفتازاني^(١٠)، إلى أن الواو حذفت في مثل هذه الأفعال شذوذاً، لأنَّ الأصل فيها الفتح.

(١) ينظر: المقتضب: ١/ (٧٢-٨٨)، والكامل: ١/ ٨٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ١١١.

(٣) ينظر: المنصف: ١/ ٢٠٢.

(٤) ينظر: المقتضب: ١/ ٩٠.

(٥) ينظر: دقائق التصريف: ٢٢٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ٢/ (٢٣٢-٢٣٣)، ودقائق التصريف: ٢٢١.

(٧) ينظر: الكامل: ٢/ ٢١٦.

(٨) ينظر: المنصف: ١/ ٢٠٧.

(٩) ينظر: في التصريف: ٥٢.

(١٠) ينظر: شرح مختصر تصريف العزي في فن الصرف: ١١٢.

أما الفعل المضارع المبدوء بتاء أو نون أو همزة من المثال الواوي، وذلك في مثل (تعد، ونعد، وأعد) فإن الواو سقطت غيرها عند البصريين حملاً على صيغة (يفعل) فحذفوا الواو منها منعاً للاختلاف في بناء المضارع^(١).

أما ما كان مضموم العين في الماضي فقد قال سيبويه عنها: "وقالوا: وَضُوٌّ: يَوْضُوٌّ، وَوَضُعٌ: يَوْضُعُ فأتوا ما كان على فَعَلٍ كما أتوا ما كان على فَعِلٍ؛ لأنهم لم يجدوا في فَعَلٍ مصرفاً الى يَفْعَلُ كما وجدوه في باب فَعَلٍ، نحو ضَرَبَ وَقَتَلَ وَحَسِبَ فلما لم يكن يدخله هذه الاشياء، وجرى على مثال واحد سلموه وكرهوا الحذف؛ لئلا يدخل في باب ما يختلف يَفْعَلُ منه فألزموه التسليم لذلك"^(٢).

أما ما كان مضموم العين في المضارع وقد حذفت فيه الواو، نحو: (يَجُدُّ) فقد عد لغة ضعيفة، إذ إنها لغة بني عامر، وفي هذه اللغة قال الشاعر:

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُوَادُ بِشْرِيَّةٍ تَدَعُ الصَّوَادِي لَا يَجُدْنَ غَلِيلاً^(٣)

وقد يكون الاصل في يجد كسر عين الفعل ثم قلبت الكسرة ضمة بعد حذف الواو، وقد يكون الفعل مضموم في الاصل . أي مضموم العين . فحذفت الواو؛ لان عين الفعل جاءت بعدها مضمومة وفي هذا ثقل اكثر من اجتماعها . أي الواو . مع الكسرة، لذلك حذفت الواو، هذا ما ذكره الرضي في شرح الشافية^(٤).

أن ما ذهب اليه الرضي من ان الفعل "يجوز ان يكون ايضاً في الاصل مكسور العين كاخواته، ثم ضُمَّ بعد حذف الواو"^(٥) أظنه سبباً لا تدعمه أية حجة؛ لأنه لو حمل على ما حدث في مثل (يَضَعُ) و (يَسَعُ) فيكون سبب حذف الواو من (يَجُدُّ) باطلاً؛ لأن سبب حذف الواو مع فتح عين الفعل في مثل (يَسَعُ) هو لاجل مناسبة

(١) ينظر: الكتاب: ٤/(٥٢-٥٣)، ومعاني القرآن واعرابه: ١/(٧٢-٧٣) والمنصف: ١/١٨٤، والانصاف: ٢/٧٨٢.

(٢) الكتاب: ٢/٢٣٣، وينظر: المنصف: ١/١٨٤.

(٣) نسب الرضي في شرح الشافية هذا البيت الى ليبيد بن ربيعة العامري وهو لجرير، ديوان جرير: ٤٥٣، ورواية البيت: لو شئت قد نفع الفؤاد بمشرب يدع الحوائم لايجدن غليلاً

(٤) ينظر: شرح الشافية: ٣/٩١ .

(٥) شرح الشافية: ٣/٩١.

حرف الحلق، أما في (يَجْدُ) فلا توجد مناسبة لضم عين الفعل؛ لذلك عُدَّت من اللغات الضعيفة.

هذا ما ذهب اليه البصريون وقد تابعهم في ذلك ثعلب من الكوفيين، أما الكسائي فقد ذكرت كتب اللغة أنه تابع مذهب البصريين، إذ ذكر أبو بكر ذلك بقوله: "قال الكسائي: حذفت الواو فرقاً بين الواقع وغير الواقع، فالواقع قولك: يَزِن الاموال، ويَلِد الاولاد، وغير واقع: وَجِل يُوَجَل، وَوَحِل يُوَحَل"^(١)، وقال عنه أبو القاسم المؤدّب: "قال الكسائي: والقول الذي يعتمد عليه هو قول الخليل بن احمد، رحمه الله، وهو أن الواو سقطت للكسرة التي بعدها، لأنّي لم أجد شيئاً من العرب يأتي عليه بالنقص والافساد"^(٢).

أما مذهب الكوفيين فقد قال به الفراء الذي يرى أن الواو إنما حذفت من بناء المضارع المثال الواوي (يُفَعِل) للتفرقة بين الفعل المتعدي والفعل اللازم، فالكوفيون عدوا الفعل المحذوف الفاء في المثال الواوي فعلاً متعدياً، والفعل الذي لم تسقط منه الفاء فعلاً لازماً^(٣).

أما (يُوَجَل) فرأى الفراء فيه أن الواو ثبتت فيه؛ لأنه فعل لازم، وقد رد المبرّد على هذا الرأي بقوله: "فإن قال قائل: إنما هذا، لأنّ الفعل المتعدي تحذف منه الواو، فإن كان غير متعدي ثبت، فقد قال أقبح قول؛ لأنّ التعدي أو غير التعدي لا يحدث في أنفس الأفعال شيئاً"^(٤)، فالمبرّد يرى أن التعدي أو اللزوم لا يوجب الحذف من الفعل.

يرى الكوفيون أنّ ما ذهب اليه البصريون من أنّ الواو إنّما حذفت من (يَعْدُ) و(يَزِنُ) ونحوهما، لوقوعهما بين الياء والكسرة، أنّ هذه العلة تعارضها علة ثبوت الواو في مضارع باب الافعال (يُفَعِل) مثل: (يُوَعِد) و(يُوَزِن) و(يُوَرِث) إذا اجتمع في هذه الالفاظ الياء والضمّة والواو والكسرة، وفي هذا ثقل، فلو كان حذف الواو في (يَعْدُ)؛ لأجل التخفيف فكان من الاولى حذفها من (يُوَعِد) لأنّ فيه من الثقل ما يوجب الحذف،

(١) شرح القوائد السبع: ٢٨٧.

(٢) دقائق التصريف: ٢٢٢.

(٣) ينظر: معاني الفراء: ١٥٠/٢، ومجالس ثعلب: ٣٦٠/٢، والانصاف في مسائل الخلاف: ٧٨٢/٢، والممتع في التصريف: ١٢٦/٢، وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٣٣.

(٤) الكامل: ٢٨٥/١، وينظر: المقتضب: ٨٣/١، ٨٩، والمنصف: ١٨٨/١، والخصائص: ٣٢٤-٣٢٥، وشرح الشافية: ٣(٨٨-٩٤).

والامر الاخر الذي أنكره الكوفيون على البصريين هي أن هناك أفعالاً وقعت فيها الواو بين الياء والفتحة وقد حذفت منها الواو، وكان القياس فيها أن تثبت الواو مثل (يُوجَل) ومن هذه الافعال (يَسَعُ) و (يَضَعُ)، و (يَطَأُ) و (يَلْعُ) و (يَهَبُ) و (يَدَعُ) و (يَزَعُ) و (يَقَعُ) و (يَلْعُ) و (يَذَرُ) ^(١).

ردّ البصريون على قول الكوفيين بما يأتي ^(٢):

١. إن الواو لم تحذف من مضارع باب الإفعال، وذلك في نحو: (يُوعِد) و (يُوزِن)؛ لأن هذه الافعال حذفت منها همزة الافعال قبل ان تكون على هذه الهيئة، فالاصل في هذه الافعال (يُؤوِّد) و (يُؤوزِن) فحذفت الهمزة من مثل هذه الألفاظ طلباً للخفة ولم يحدث فيه حذف آخر حفاظاً على وزنه.
٢. أما قول الكوفيين أنّ هناك أفعالاً وقعت بين الياء والفتحة وقد حذفت منها الواو، نحو (يَسَعُ، وَيَضَعُ) فان هذا لا يتفق مع القول بأن الواو تحذف؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، وقد ردّ البصريون هذا القول بأن حذف الواو في مثل هذه الأفعال إنّما حدث، لأنّ أصل حركة العين الكسر، أي على وزن (يَفْعَل) وفتحت لاجل حرف الحلق، أما (يَذَرُ) فقد فتحت حملاً على (يَدَعُ).
٣. إنّ التعدي للزوم لا يعد سبباً للتفرقة بين ما حذفت منه الواو وما لم تحذف منه من الأفعال؛ لأنّ هناك أفعالاً لازمة حذفت منها الواو، نحو: (وَأَلَّ: يَيْلُ: إذا نجا، وَوَبَّلَ: يَيْلُ، وَوَضَعَ: يَضَعُ: في السّير، ووقدت النّارُ تَقْدُ، وَوَقَعَ: يَقَعُ، و وَجَدَ: يَجِدُ، وَوَكَّفَ: يَكِفُّ، وَوَتَمَ الذباب: يَنْمُ).

هذا ما قال به البصريون والكوفيون، وهناك آراء أخرى ذكرها أبو القاسم المؤدّب ولم ينسبها الى أحد من العلماء أو الى مذهب من المذاهب، إذ قال بعد أن ذكر مذهب البصريين: "وقال غيرهم نقضوا الواو من هذا الجنس؛ لأن الواو خرجت ساكنة والحرف الساكن الى الكسر ما هو لأته إذا حُرِّك تحرك الى الكسر والعين مكسورة،

^(١) ينظر: معاني القرآن: ١٥٠/٢، مجالس ثعلب: ٣٦٠/٢، والانصاف في مسائل الخلاف: ٧٨٢/٢.

^(٢) ينظر: الكتاب: ٥٣/٤، والكامل: ١/(٨٥-٨٦)، والاصول: ٢٧٦/٣، واعراب القرآن: ٢٣٦/٢، والخصائص: ٣٥٦/٣، وشرح الملوكي في التصريف: ٢٣، والاشباه والنظائر: ٢٧٥/٣، والانصاف في مسائل الخلاف: ٤٥٩/٢.

فكروها اجتماع الكسرتين في هذا الموضع فنقضوا الواو، الا ترى أنهم لم يحذفوا الواو فيما كانت فيه مفتوحة مثل (يُوجَلُّ)، أو مضمومة مثل (يُوضَعُ)"^(١)، وقد عارض الكسائي هذا الرأي بقوله: "عارضت من احتج بهذا فقلت: هلاً أثبتوا الواو في (يَهَبُ) و أشباهه؛ لانفتاح العين؟"^(٢). والرأي الثاني نسبه أبو القاسم المؤدّب الى قائلين من النحويين، ورأيهم فيما سقطت منه الواو في (يَعِد) و (يَزِن) أنّ الواو سقطت؛ لأتّها وقعت بين كسرتين؛ لأنّ الياء خلقتها الكسرة والعين في (يَعِد) والزاي في (يَزِن) مكسورتان، أي أنّ أصل هذه الالفاظ (يُوعِد) و (يُوزِن) فأدى ذلك الى حذفها، وقد عورض هذا القول بأَعِدُ، وَنَعِدُ، وَتَعِدُ، فالواو لاتقع بين كسرتين في هذه الأفعال"^(٣)، وقد أجاب من قال بهذا الرأي على من عارضه بأن "هذه الاحرف تتبع الياء في المستأنف في انفتاحها وانضمامها وانكسارها فتبعتها في هذه المواضع ايضاً الا تراهم قالوا: يُورِدُ، وتُورِدُ، وتُورِدُ، وأُورِدُ".^(٤)

أما الجاربردي فإنه يرى أن الواو حذفت من الفعل يَعِدُ؛ لأنّ الواو في (يُوعِد) تقدّر بضميتين وقد وقعت بعدها كسرة التي هي من جنس الياء التي قبلها، فأدى ذلك الى حدوث ثقل في اللفظ. وجب الفرار منه بحذف الواو"^(٥).

رأي الجاربردي مقارب لرأي البصريين الذين يرون أن الثقل هو الذي أدى الى حذف الواو من الفعل المثال الواوي.

أما المحدثون فقد اتفقوا مع البصريين على أنّ حذف الواو إنّما حدث طلباً للخفة، وليس لكون الفعل لازماً أو متعدياً الا أنّهم أخذوا على البصريين الكيفية التي حذفت فيها الواو؛ لأنّهم يرون أنّ البصريين لم يشترطوا في جعل الياء السابقة للواو مفتوحة؛ لان الواو في (يُوعِد) ونحوه بمنزلة ضمة قصيرة مسبوقه بفتحة فتوالت حركتان مستكرهتان في المقطع (ي . و) فحذفت الواو تخلصاً من توالي شبه الحركتين في

(١) دقائق التصريف: ٢٢١.

(٢) نفسه: ٢٢١.

(٣) ينظر: دقائق التصريف: (٢٢٢-٢٢٣).

(٤) نفسه: ٢٢٣.

(٥) ينظر: مجموعة الشافية: ٢٧٢/١.

المقطع^(١)، غير أن البصريين اشتروا أن تكون الياء التي تسبق الواو مفتوحة حتى عندما، إذ قال بهذا ابن جني^(٢). وقد أهمل المحدثون حركة الحرف الذي بعد الواو، وهي الكسرة التي تعد سبباً في حذف الواو من الفعل، فهم جعلوا وقوع الواو بين حركتين مستكرهتين . الفتحة والضمة . هو الذي أدى الى حذفها، ولم تكن للحركة التي بعد الواو أي أثر في حذفها.

إن قول المحدثين هذا فيه نظر؛ لان هناك ألفاظاً وردت فيها الواو ساكنة ومسبوقة بفتحة ولم تحذف؛ لتتابع حركتين مستكرهتين، فلو كان هذا صحيحاً فلم لم تحذف الواو من (يُوجَل) وما هو ثباتها وكذلك (يُوحَل)، فما ذهب اليه البصريون اكثر دقة مما توصل اليه المحدثون، مما يرجح ما ذهب اليه البصريون بدليل عودة الواو بعد زوال الكسرة في مثل (لم يُوعَد)^(٣)، ومما يؤيد مذهب البصريين ميل العرب الى الخفة والاختصار في الجهد العضلي فمجيء الكسرة بعد الياء بعد حذف الواو فيه اختصار للجهد العضلي وتحقق الانسجام الصوتي، وهذا ما يميل اليه الانسان من غير تعمد^(٤).

هذا ما قيل في مضارع المثال الواوي، أما مضارع المثال اليائي فلا تحذف منه الياء، وقد ذكر السهيلي علة سقوط الواو من المضارع المثال واوضح علة ثبات الياء في مثل (يَيْسِر وَيَيْنَع) إذ قال: "إنما حذفوا الواو من (يُوعَد) ولم تحذف في (يَيْنَع) و(يَيْسِر) لواجه ثلاثة: أحدهما أنّ الواو أثقل والياء أخف فلا يلزم من حذف ما هو ثقيل حذف ما هو خفيف، والآخر أنّ وقوع الواو . في هذا الموضع . أكثر من وقوع الياء فلا يلزم من حذف ما كثر حذف ما قل، والأخير: إنّ الحذف في الواو لا يؤدي الى لبس وفي الياء يؤدي الى اللبس وهو لبس صيغة الماضي بالمضارع وليس كذلك في الواو؛ لأنها لا تكون حرف مضارعة"^(٥).

(١) ينظر: المنهج الصوتي: ١٨٥، والحذف في اللغة العربية، رسالة ماجستير، بتول عباس نسيم الوائلي: ٢٠٨ .

(٢) ينظر: الخصائص: ٣/٣٥٦، وينظر الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم/ رسالة ماجستير، كاطع جار الله سطم الدراجي: (٣٢٠-٣٢١).

(٣) ينظر: شرح مختصر التصريف: ٣٦٠/٢.

(٤) ينظر: اللهجات العربية في التراث: ١/٢٧٦.

(٥) الامالي النحوية: ٤٠٢.

أما الشيخ(عضيمة) فقد تحدث عن المثال مرتين في(المغني في تصريف الافعال) إذ تحدث عن مضارع المثال اليائي ويرى أنه: "لا يحذف منه شيء في المضارع الا في كلمة واحدة رواها سيبويه"^(١)، وهذه الكلمة(بَيَّسَ . يَبْسُ)، وأما حذف الواو من مضارع المثال الواوي فقد قال عنها: "وتحذف فاء المثال الواوي في المضارع وجوباً بشرطين:

أ. إذا وقعت الواو بعد ياء مفتوحة.

ب. أن تكون عين المضارع مكسورة، نحو: وَعَدَ: يَعِدُ، وَوَصَفَ: يَصِفُ، وَرِثَ يَرِثُ، وَثِقَ: يَثِقُ وعلّة هذا الحذف ان الواو جامعت الياء على وجه لم يمكن معه ادغام احدهما في الاخرى، ولا سيما مع عدم تجانس حركة الياء قبل الواو وحركة العين بعدها فالياء مفتوحة والعين مكسورة وحذفت الواو دون غيرها؛ لأنها أثقل من الياء والنقل إنما حصل بها لكونها الثانية ولم يجز حذف الكسرة؛ لأن وزن الكلمة يعرف بها ولا حذف الياء؛ لأنها علامة المضارعة ثم حذفت الواو مع بقية حروف المضارعة في(نَعِدُ) و(أَعِدُ) و(تَعِدُ) حملاً على المبدوء بالياء فطردوا الباب على نظام واحد. وحذفت الفاء في نحو: يَضَعُ وَيَهَبُ وَيَدَعُ وَيَلْعُ، لكون العين مكسورة في الاصل ثم فتحت لاجل حرف الحلق و(يَذَرُ) محمول على(يَدَعُ) في الحذف، أما(وَسِعَ: يَسَعُ، وَوَطِيَ: يَطُأُ) فقد بين لنا بحذف الواو ان عينهما كانت مكسورة ثم فتحت لاجل حرف الحلق. أن فقد أحد الشرطين وجب بقاء الواو [و]^(٢) مثال فقد الشرط الاول: يُوعِدُ، وَيُوصِلُ من أُوْعِدُ وَأُوْصِلُ. ومثال فقد الشرط الثاني: وَضُوْ: يَوْضُوْ، وَجَلْ: يَوْجَلْ، وَ وَحَلْ: يَوْحَلْ هذه هي اللغة المشهورة في مضارع فَعِل من المثال الواوي، لأن الواو لم تقع بين ياء وكسرة"^(٣)، ثم تحدث عن اللغات التي قيلت عن (يَوْجَلْ) وهي اللغات نفسها المذكورة سابقاً.

(١) المغني في تصريف الافعال: ١٧٧، وينظر: الكتاب: ٢٣٣/٢ .

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) المغني في تصريف الافعال: (١٧٨-١٧٩).

تحدث (عضيمة) مرة أخرى عن المثال الواوي اليائي وذلك عند حديثه عما يطرد فيه (فَعَلَ . يَفْعَلُ) وذكر فيها العلة التي تمنع ضم عين المضارع في هذا النوع من الافعال، وتحدث عن مجئ العين مفتوحة إذا كانت العين أو اللام حرفاً حلقياً^(١).
أما في (اللباب من تصريف الافعال) فقد أعاد ما ذكره في المغني من حديث عن المثال وحكم مضارعه^(٢).

أما في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) فنجده يذكر إن كان الفعل المثال الواوي قد وجد في القرآن الكريم، إذ قال: "١. الفعل المثال الواوي الفاء هو الكثير في القرآن، وجاء اليائي الفاء في هذه المواضع: يئس، ييأس، أستياس، يسرنا، ينسرك، تيسر، استيسر، تيمموا، يوقنون، قلبت الياء واواً لسكونها بعد ضم.

٢. الكثير في المثال الواوي مجيؤه من باب ضرب، جاء من باب عَلِمَ في فعل واحد ذكر مضارعه وَجِلْتُ، تَوَجَّلْتُ، وفي فعل آخر لم يذكر مضارعه ولأمره: وَسِعَ؛ وفي فعل واحد لم يذكر ماضيه (يَطَأُ) وجاء باب حَسِبَ: يَحْسِبُ في فعل واحد: وَرِثَ: يَرِثُ.

٣. جاءت الافعال الحلقية من المثال من باب فتح، وكلها محذوفة الفاء مما يدل على أنها كانت مكسورة العين ثم فتحت لأجل حرف الحلق، وهي: وَدَعَ، تَدَّرَ حمل على وَدَعَ، وَضَعَ: يَضَعُ، وَطَأَ: يَطَأُ، وَقَعَ: يَقَعُ، وَهَبَ: يَهَبُ، وقرئ في الشواذ: (ولا تَهْتُوا) بفتح الهاء، وبهذه القراءة لا يكون في القرآن فعل حلقى العين أو اللام من المثال الواوي الا جاء من باب فتح محذوف الفاء ماعدا (وعد).

٤. استغنت العرب، بالفعل ترك عن الماضي من يَدَعُ وَيَدَّرُ، وقرئ في الشواذ: (ما وَدَعَكَ) مخففاً.

٥. قرئ في الشواذ في مضارع (وَجِلَ): (لا تاجل)^(٣)، وهي لغة في مضارع فعل من المثال الواوي^(٤)، ثم اخذ يذكر ما جاء في القرآن الكريم من الفعل المثال في

(١) ينظر: نفسه: (١٤٨-١٤٩).

(٢) ينظر: اللباب من تصريف الافعال: (٦٢-٦٣).

(٣) ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٧٤، الحجر/٥٣.

(٤) دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني: ٢/٢٦١.

الماضي والمضارع والأمر، ومن الآيات التي ذكرها (عضيمة) من مضارع المثال^(١)، قوله تعالى: (قَالُوا لَا تَوْجَلْ) ^(٢)، وقوله تعالى: (لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا) ^(٣)، وقوله تعالى: (وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى) ^(٤)، وقوله تعالى: (وَتَصِفُ أَلْسِنَتُهُمُ الْكَذِبَ أَنَّ لَهُمُ الْحُسْنَى) ^(٥)، وقوله تعالى: (فَأْتَيْنَا بِمَا تَعِدُنَا) ^(٦)، وقوله تعالى: (وَلَا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ) ^(٧).

إن الشيخ (عضيمة) في عرضه هذا الموضوع أيد ما ذهب إليه البصريون، والذي يؤيد ذلك أنه ذكر في هامش (المغني) أن ابن الانباري^(٨)، ذكر مذهباً مخالفاً للبصريين وهو مذهب الكوفيين القائل بأن حذف الواو في نحو يَعد للفرق بين اللزوم والمتعدي، ثم ذكر أن هذا المذهب ضعفه ابن الانباري وجعل رده أبلغ رداً^(٩)، فلو كان (عضيمة) يؤيد ما ذهب إليه الكوفيون لما ذكره في الهامش وذكر أنه مذهب مردود، وهو أيضاً لا يؤيد ما ذهب إليه المحدثون؛ لأن من الشروط التي وضعها (عضيمة) لحذف الواو أن تكون عين المضارع مكسورة، وهذا ما أهمل المحدثون الإشارة إلى أثره في حذف الواو.

وترى الباحثة أن ما ذهب إليه البصريون والذي أيده الشيخ (عضيمة) أقوى من سائر المذاهب والآراء التي قيلت في حذف الواو من مضارع المثال؛ لأن الحجج التي تعضده أكثر من التي تضعفه، وحتى هذه الحجج التي تضعف رأيهم مثل حذف الواو من غير أن تقع بين ياء وكسرة في (أَعِدُّ) و (يَعِدُّ) و (تَعِدُّ) و (يَطَأُ) و (يَسْعُ) فلكل من هذه الالفاظ وجدوا مخرجاً مقبولاً لها، وهذا عكس ما جاءت به سائر المذاهب فإنها إما

(١) ينظر: نفسه: (٢٦٣-٢٦٩).

(٢) الحجر/٥٣.

(٣) النساء/١٩.

(٤) الانعام/١٦٤.

(٥) النحل/٦٢.

(٦) الاعراف/٧٠.

(٧) الاعراف/٤٠.

(٨) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٨٢/٢.

(٩) ينظر: المغني في تصريف الافعال: الهامش (٢) / ١٧٨، وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: ٧٨٣/٢.

تكون مردودة وذلك في مذهب الكوفيين أو تكون غير دقيقة ونظام الحذف فيها غير محدود مما يجعله مذهباً ضعيفاً.

٢. كسر حرف المضارعة:

إنَّ كسر حرف المضارعة لغة عند جميع العرب الا أهل الحجاز، إذ يجوز عندهم كسر حرف المضارعة إذا كان الماضي من هذه الافعال على وزن (فَعَلَ) بكسر العين، وذلك في نحو: أنا إِعْلَم، ونحن نِعْلَم^(١)، وهذا مما لا خلاف فيه بين البصريين والكوفيين انما يكمن خلافهم في كسر الياء من دون غيرها من حروف المضارعة فـ: "مذهب البصريين أنَّه لا يجوز كسر حرف المضارعة، اذا كان ياء مثناة من تحت، نحو: يُحِبُّ، وشبهه، كما جاز في غيره من حروف المضارعة، وذلك نحو: يُحِبُّ، ويُخَاف، في لغة قيس"^(٢)، فكسر الياء لا يرتضيه البصريون ، فسيبويه يرى أنَّ كسر الياء أمر مستكره؛ لتقل النطق بالياء مكسورة الا إذا كان فاء الفعل واواً، وذلك في نحو: يبجل، إذ كسرت الياء هنا لقلب الواو ياء في (يُوَجِّل)؛ لأنهم استنقلوا مجيء الواو بعد ياء مفتوحة^(٣)، وقد ذكر ابن جني ذلك في قوله: "وأما قولهم في يُوَجِّل، ويُوَحِّل ونحوهما يبيجل ويبيجل بكسر الياء فانما احتمل ذلك هناك من قبل أنهم أرادوا قلب الواو ياء هرباً من ثقل الواو؛ لأن الياء على كل حال أخف من الواو"^(٤)، فابن جني يرى أنَّ الياء كُسِرَت لقلب الواو ياءً طلباً للخفة، ومثلها في ذلك وجع ييجع وهي لهجة أسد^(٥)، وقيل إنَّها لغة لبعض بني كلب^(٦)، ونسبت الى تميم أيضاً^(٧)، ومثلما اتفق العرب الا أهل الحجاز على جواز كسر الياء في يبجل اتفقوا على جواز كسر الياء في مضارع أبي، فأبى مفتوح العين فلم يجز فيه أن تكسر حرف المضارعة الا أنَّهم شذوا فيه فكسروا حرف المضارعة غير الياء، وهو الالف والنون والتاء، فجرأهم هذا الشذوذ

(١) ينظر: شرح الشافية: ١/١٤١.

(٢) ائتلاف النصره في نحاة الكوفة والبصرة: ١٣٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/(٢٥٦-٢٥٧)، وشرح الشافية: ١/١٤١، وشرح المراح في التصحيح: (٨٤-٨٥).

(٤) المحتسب: ١/١٩٨، والمنصف: ١/(٢٠٢-٢٠٣).

(٥) ينظر: ليس في كلام العرب: (١٠٢-١٠٣).

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٧/٣٤٣.

(٧) ينظر: دقائق التصريف: ٢٢٥.

على كسر الياء في يأبى فحصل بذلك شذوذ آخر، والمسوغ الآخر لكسر ياء المضارعة في (يأبى) هو من أجل تخفيف الهمزة وذلك بقلبها ياء؛ لأنها ساكنة بعد كسر فيصير (يبيى)، وبذلك يكون أخف من (يئبى)؛ لأن حرف العلة أخف من غيره، أما كسر حرف المضارعة في (حَبَّ) فهو غير جائز وقد عد شاذاً، إذ قال سيبويه: "وقالوا في حرف شاذ إِحْبٌ وَتِحْبٌ وَيِحْبٌ شَبْهُهُ بِقَوْلِهِ مِثْنٌ وَأَمَّا جَاءَتْ عَلَى فَعَلٍ وَإِنْ لَمْ يَقُولُوا حَبَّبْتُ وَقَالُوا يِحْبُ كَمَا قَالُوا يئبى فلما جاء شاذاً عن بابه على يَفْعَلٍ خولف به كما قالوا يا الله وقالوا ليس ولم يقولوا لاس فكذلك يِحْبُ"^(١)، فحَبَّ يِحْبُ من الشواذ كَعَزَّ يَعِزُّ، وشذوذه يأتي من أن (حَبَبَ) على وزن (فَعَلَ) وقد ورد مضاعفاً متعدياً فحقه ان يكون مضارعه مضموم العين، فيحِبُّ مكسور العين شاذ، فجرأهم ما فيه من شذوذ على شذوذ آخر فكسروا أوائل مضارعه ياء كان أو غيره^(٢)، وقد تبع ابن جني سيبويه في رأيه في عدم جواز كسر الياء^(٣).

وقد ذهب الكوفيون الى أن الياء يجوز كسرها كسائر حروف المضارعة^(٤)، واطن أن هذا المذهب هو ما أشار اليه الرضي في قوله: "وقال غير سيبويه: إن إِحْبٌ وَنِحْبٌ وَيِحْبٌ وَتِحْبٌ بكسر حروف المضارعة مضارعات أِحْبٌ، وشذوذه لكسر المضموم، كما قالوا في المُغِيرِ المِغِيرَةِ، وكذا المِصْحَفِ والمِطْرَفِ في المِصْحَفِ والمِطْرَفِ"^(٥).

أما (عضيمة) فقد تحدث عن (كسر حروف المضارعة) ذاكراً المواضع التي اجاز فيها العرب الا أهل الحجاز كسر حروف المضارعة ما عدا الياء، وهي ثلاثة مواضع: الاول: تكسر في مضارع الثلاثي المبني للفاعل ويكون ماضيه على (فَعَلَ)، والثاني: تكسر فيما أوله همزة وصل مكسورة، نحو: أَنْتَ تَسْتَغْفِرُ، وَتَحْرَجُ، والثالث: تكسر فيما أوله تاء زائدة، وذلك في نحو: تَتَكَلَّمُ وَتَتَعَلَّمُ، وقد تحدث عن كسر الياء مع حروف المضارعة ، ذاكراً المواضع التي تكسر فيها وهي ثلاثة مواضع ايضاً.

(١) الكتاب: ٢٠٦/٢.

(٢) ينظر: شرح الشافية: ١٤٢/.

(٣) ينظر: المحتسب: ١٩٨/١.

(٤) ينظر: ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٣٧.

(٥) شرح الشافية: ١٤٢/.

الاول: تكسر في المثال الواوي الذي ماضيه على وزن (فَعَلَ)، نحو: وَجَلَ . يَجَلُّ بكسر الياء، وَوَجَلَ . يَجَلُّ، وإنما كسرت الياء، لاستئصال الواو بعد الياء المفتوحة، ولقلب الواو ياءً وجب كسر ما قبلها لذلك حركت الياء بالكسر .

الثاني: تكسر في مضارع أبي يأبى، لأنَّ مضارعه شاذ، فجراهم الشذوذ على كسر يائه ليحصل بذلك شذوذاً آخر فيه.

أما الثالث: فهو كسر حروف المضارعة مع الياء في مضارع حَبَّ، فَحَبَّ يَحِبُّ شاذ وكذلك أَحَبَّ يُحِبُّ، وشذوذه يكمن في أن كل فعل جاء على (فَعَلَ) وكان مضاعفاً متعدياً جاء مضارعه مضموم العين، لذلك فَيَحِبُّ شاذ؛ لأنَّه مكسور العين، وهذا الشذوذ جعل مسوغاً لشذوذ آخر وهو كسر ياء وسائر حروف المضارعة في أوائل هذا الفعل، وقيل في (يَحِبُّ) رأياً آخر وهو أنْ إِحِبُّ وَنِحِبُّ وَتِحِبُّ وَيَحِبُّ مضارعات أَحَبَّ، وهو شاذ لكسر حرف المضارعة فيه المضموم في الاصل، وقد وردت قراءات قرآنية كثيرة في غير السبعة كسرت فيها حروف المضارعة^(١)، منها قوله تعالى: (يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ)^(٢)، قرئت (تَبْيَضُّ وَتَسْوَدُّ) بالكسر، وقوله تعالى: (وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْنَا)^(٣)، قرأها الاعمش (وَنَعْلَمُ).

إن (عضيمة) في حديثه عن (كسر حروف المضارعة) عرض رأي البصريين في كسر هذه الحروف مع الياء فما ذكره هو ما قال به سيبويه وما فسره الرضي في شرحه الشافية، ولا سيما عن كسر الياء في مضارع (وجل ييجل) ومضارع (أبى يأبى) ومضارع (حَبَّ يَحِبُّ، وَأَحَبَّ يُحِبُّ) وعرض الرأي الآخر الذي لم يقل به سيبويه في كسر مضارع (أَحَبَّ).

أعاد (عضيمة) حديثه عن (كسر حروف المضارعة) في (اللباب من تصريف الافعال)^(٤) بشكل مختصر، أما في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم) فقد تحدث عن هذا الموضوع عند دراسته الفعل المضارع، ويرى أنَّ الياء لا يجوز كسرها، إذ قال:

(١) ينظر: المغني في تصريف الافعال: (١٣٧-١٤٠).

(٢) ال عمران/١٠٦، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٢٢.

(٣) المائدة/١١٣، ينظر: مختصر في شواذ القرآن: ٣٦.

(٤) ينظر: اللباب من تصريف الافعال: ٤٧.

"لا تكسر ياء المضارعة؛ لتقل الكسر عليها"^(١)، مستشهداً على قوله بنصي سيبويه وابن جنبي، وقد تحدث في موضع آخر عن كسر حروف المضارعة، ذاكراً ما جاء منها في القراءات القرآنية^(٢)، وقد أورد ما جاء من هذه القراءات في كسر الياء، وهذه القراءات هي: ١. قوله تعالى: (فَإِنَّهُمْ يَأْلَمُونَ كَمَا تَأْلَمُونَ)^(٣)، قرئت بكسر الياء في (يألمون) وكسر التاء في (تألمون)^(٤). ٢. قوله تعالى: (رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ)^(٥)، قرأها الشعبي بكسر الياء في (ليضلوا)^(٦).

يفهم من كلام الشيخ (عضيمة) أنه لا يجوز كسر الياء، إلا إذا كان ماضيه على (فعل)، وهو بهذا أيد المذهب البصري، مع أنه ذكر قراءتين من الشواذ في كسر الياء، مشيراً إلى أن هناك من يجيز كسر الياء، وهذا ما أشار إليه في (المغني في تصريف الأفعال) و(اللباب من تصريف الأفعال)، وهو المذهب الكوفي كما أورده عبد اللطيف الزبيدي^(٧)، ولم اجد شيئاً في كتب اللغة التي اطلعت عليها يشير الى أنه مذهب كوفي، أو يعطي رأي أحد علماء الكوفة في هذه المسألة سوى ما ذكره عبد اللطيف الزبيدي.

وترى الباحثة أن كسر الياء لغة شاعت بين العديد من القبائل، لذلك نسبت الى أكثر من قبيلة، وقرئ بها في القرآن الكريم، وإن كانت القراءة من الشواذ، فقد (أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها"، فالقول بأنه لا يجوز كسر ياء المضارعة فيه تشديد وتقييد، لذلك أظن أن من الافضل القول بجواز كسر الياء وعدها لغة مثلما عدت في كسر سائر حروف المضارعة.

تأييده بعض العلماء ومخالفته بعضهم الآخر:

(١) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/١/٦٦٦.

(٢) ينظر: نفسه: القسم الثاني/١/(٦٨٢-٦٨٩).

(٣) النساء/١٠٤.

(٤) ينظر: البحر المحيط: ٢٤٣/٣.

(٥) يونس/٨٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط: ٥/(١٨٦-١٨٧).

(٧) ينظر: ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: ١٣٧.

٣. أبي يَأبِي:

ورد هذا الفعل في باب (فَعَلَ . يَفْعَلُ) وهو باب مشروط فيه أن تكون عين الفعل أو لامه حرفاً حلقياً، بالرغم من أن هذا الشرط لا يطرد في جميع الأفعال، إذ وردت أفعالاً عينها أو لامها من حروف الحلق ولم تفتح العين فيها في الماضي والمضارع ومن هذه الأفعال التي وردت في القرآن الكريم قوله تعالى: (وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرَى)^(١)، وقوله تعالى: (وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ)^(٢)، وقد وردت أفعال مضارعها على (يَفْعَلُ) ولم تكن العين أو اللام فيها حرفاً حلقياً فمن هذه الأفعال في الصحيح: قَنَطَ: يَقْنُطُ، وَرَكَنَ يَرْكُنُ، وقد عد ابن عصفور هذه الأفعال من باب الشذوذ^(٣)، أما ابن جنى فقد عد هذه الألفاظ من تداخل اللغات^(٤).

أما المعتل اللام من الأفعال المفتوحة العين من غير أن تكون العين حرفاً حلقياً فذلك في نحو: أْبَى . يَأْبَى، وَقَلَى . يَقْلَى، وَجَبَى . يَجْبَى، أما أْبَى يَأْبَى فإنه مختلف فيه بين العلماء فسيبويه يرى فيها وجهين، الأول مجبوها على فَعَلَ يَفْعَلُ وشببها من هذا الباب (قَرَأَ . يَقْرَأُ) إذ فتحت العين في (قَرَأَ . يَقْرَأُ) لاجل همزة اللام؛ لأنها حرف حلقى والحركة المناسبة لها هي الفتحة، وكذلك (أَبَى . يَأْبَى) فتحت عينه لهزمة الفاء، والوجه الثاني الذي أقره سيبويه فيه هو أنه من باب (فَعَلَ . يَفْعَلُ)، أي أنه مثل: (حَسِبَ: يَحْسِبُ) فأصله (أَبَى: يَأْبَى) إلا أن العين فتحت فيه طلباً للخفة^(٥).

أما المبرّد فله رأي آخر؛ لأنه عد الألف من حروف الحلق وأنّ العين إنما فتحت؛ لاجل مناسبة اللام وليس الفاء، إذ يرى في الألف أنّها: "من حروف الحلق ولكن لم نذكرها، لأنها لا تكون أصلاً"^(٦)، وقال عنها في المقتضب "لا تكون إلا بدلاً

(١) البقرة/١١١.

(٢) ص/٢٤.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف: ١/١٧٨.

(٤) ينظر: الخصائص: ١/٣٨١، وينظر: شرح الشافية: ١/١٢٥.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/٢٥٤.

(٦) الكامل: ٢/٢١٥.

أو زائدة. وإنما هي هواء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي^(١)، وقد اعلن صراحة أنه يخالف ما ذهب اليه سيبويه؛ لأنّ المبرّد يرى أنّ الفتح إنما حدث في عين الفعل الماضي والمضارع؛ لاجل مناسبة الالف التي هي عنده من حروف الحلق^(٢)، وعلى هذا فان المبرّد اخرج هذا الفعل من باب (فَعَلَ . يَفْعَلُ) ولم يجعله من باب (فَعِلَ . يَفْعَلُ).

خالف ابو علي الفارسي المبرّد في رأيه؛ لأنها عنده . أي الالف . ليست اصلية وإنما منقلبة عن ياء (أَبَيْتَ)، ويرى أبو علي الفارسي أنّ حقها ان تكون في المضارع (يَأْبِي)، وعده حرفاً نادراً، وذلك بقوله: "وهذا الحرف حرف نادر وذاك أنّه جاء على فعل يفعل وليس عينه ولا لامه حرف من حروف الحلق كـ(جَبَه . يَجْبُه، وَقَلَع . يَقْلَع، وشَهَق . يَشْهَق)، فجاء هذا الحرف مخالفاً لما عليه الجمهور والكثرة، ومثله أيضاً جَبَى يَجْبَى إذا جمع الماء في الحوض وَقَلَى يَقْلَى"^(٣).

أما الفراء وابن السكيت وثلث فيرون أنّ فتح العين في (أَبَى . يَأْبَى) شاذ، وأنّ القياس فيه أن يقال: (أَبَى : يَأْبَى) مثل (أَتَى : يَأْتِي)^(٤).

إنّ هذا الرأي لا يتناسب مع ما ورد في القرآن الكريم، لأنّ الفعل (أَبَى: يَأْبَى) ورد في القرآن الكريم، وذلك في قوله تعالى: (وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ)^(٥)، فمجيئها في القرآن الكريم ينفي وصفه بالشذوذ، لأنها أفصح لغة مسموعة ينبغي اخذ اللغة منها والقياس عليها.

والرأي الآخر الذي قيل هو ما ذكره ابن جني وابن سيده وغيرهما من العلماء وهو أنّ (أَبَى: يَأْبَى) من تداخل اللغات، فيكون الماضي مأخوذ من باب، والمضارع مأخوذ

(١) المقتضب: ٥٤/١.

(٢) ينظر: الكامل: ٢/(٢١٥-٢١٦).

(٣) المسائل العضديات: ١٥٦.

(٤) ينظر: اصلاح المنطق: ٢١٧، ومعاني القرآن واعرابه للزجاج: ١١٣/٢، ولسان العرب (ابن): ٣/١٨، وتهذيب

اللغة (أَبَى): ١٥/٦٠٤، وشرح تصريف العزي في فن الصرف: ٣٢.

(٥) التوبة/٣٢.

من باب آخر، منها لغة الثالثة، إذ يرى ابن سيدة أن (أَبَى . يَأْبَى) لغة^(١)، أما ابن جني فقد ذكر أن منهم من قال: (أَبَى: يَأْبَى) كضَرَبَ يَضْرِبُ ومن ذلك قول الشاعر:

يا إِبْلِي مَاذَا مَهُ فَتَأْبِيَهُ
مَاءٌ رَوَاءٌ وَنَعِيٌّ حَوْلِيَهُ^(٢)

وبذلك يكون: "ما حكاه ابن سيدة من مجيء (أَبَى) من باب (عَلِمَ)، وما حكاه ابن جني من مجيئه من باب (ضَرَبَ) يجوز أن يكون قولهم: أَبَى يَأْبَى . بالفتح فيهما . من باب تداخل اللغتين"^(٣)، فما كان من هذه الأفعال مفتوح العين في الماضي والمضارع من غير أن تكون العين حرفاً حلقياً حكم عليه بتداخل اللغات، ومثل أَبَى: يَأْبَى، جَبَى: يَجْبَى، وَرَكَنَ: يَرْكُنُ، وَقَنَطَ: يَقْنَطُ.

ومن الآراء الأخرى التي قيلت: إنَّ عين (يَأْبَى) فتحت على سبيل الغلط، لأنَّهم توهموا أنَّ ماضي هذا الفعل على (فَعَلَ) فجاء مضارعه على (يَأْبَى) (يَفْعَلُ)^(٤)، مع أنَّ هذا الفعل إذا كان ماضيه على (فَعَلَ) فإنه يحتمل أن يكون على (يَفْعَلُ) أيضاً وهذا ما قال به سيبويه.

وهناك من يقول: إنَّ (أَبَى) فتحت عينه حملاً على نظيره (مَنَعَ)، مثلما حمل (يَدَّر) على (يَدَع) في فتح العين، وإن لم يكن في (يَدَّر) حرف حلقى، فمثلما فتحت العين في (مَنَعَ) فتحت العين في (أَبَى)^(٥).

تحدث الشيخ (عضيمة) عن فتح العين في الماضي والمضارع الذي يكون عينه أو لامه حرفاً حلقياً عند حديثه عن باب (فَعَلَ : يَفْعَلُ)، إذ قال: "فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين في الماضي والمضارع لا بد أن تكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق الستة: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، وفتح العين في المضارع إنما كان لمناسبة حرف الحلق... ولا تأثير لحروف الحلق إن وقعت فاء للفعل لسكون الفاء في المضارع فيخف اللفظ كما لا تأثير لها في كل ما يلزمه وزن واحد مطرد كمضارع فَعَلَ بكسر

(١) ينظر: المخصص: ١٤/ (٢٠٩-٢١١)، والمصباح المنير: ٤.

(٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٣٣٣، ٣٧٦، ٣٨٣، وينظر: المخصص: ١٤/ ٢١١.

(٣) شرح الشافية الهامش (١): ١/ ١٢٣.

(٤) ينظر: الامالي الشجرية: ١/ ١٣٨، والتوهم في اللغة والنحو: ١٣١.

(٥) ينظر: الامالي الشجرية: ١/ ١٣٨.

العين أو فَعُل بضمها أو مضارع المزيد، نحو: أبرأ وأستبرأ^(١)، أما ما كان من الأفعال ليست عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق، مثل: قَلَى يَقْلَى، وَسَلَا يَسَلَا، وَأَبَى يَأْبَى، وَرَكَنَ يَرْكُنُ) فهو من تداخل اللغات عند (عضيمة)^(٢)، وفي حديثه عن تداخل اللغات ذكر أن (رَكَنَ) رُكِّبَ من بابين هما باب (نَصَرَ يَنْصُرُ) وباب (عَلِمَ يَعْلَمُ) فأخذ الماضي منه من باب (نَصَرَ) ومضارعه من باب (عَلِمَ) فتكونت لغة ثالثة هي (رَكَنَ يَرْكُنُ) بفتح العين في الماضي والمضارع، أما (قَنَطُ) فقد قال عنها: "قنط جاء من أبواب ثلاثة: ضَرَبَ وَنَصَرَ وَعَلِمَ وركبت لغة أخرى بفتح عين الماضي والمضارع"^(٣)، وسلا، وجبى، وغسا فقد جاءت من بابين (نَصَرَ) و(عَلِمَ) فركبت لغة ثالثة بفتح عين الماضي والمضارع، وقد تكون هذه الأفعال الثلاثة جاءت على لغة طيء وهي لغة تقلب كسرة عين الماضي فتحة فما كان من باب فَرِحَ يَفْرَحُ تجعله من باب فَتَحَ يَفْتَحُ^(٤). وهذا ما ذكره في كتابه (اللباب من تصريف الأفعال)^(٥)، إذ لم يأت بجديد في هذا الموضوع.

ذكر (عضيمة) أن لا تأثير لحرف الحلق إن وقع فاء للفعل؛ لسكون الفاء في المضارع، فيخف اللفظ ولا يحتاج إلى فتح عين الفعل، وهذا ما قال به العلماء القدامى^(٦)، و(عضيمة) بهذا لا يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من أن الياء في (أبى: يَأْبَى) إنما فتحت؛ لمناسبة حرف الحلق وهو الهمزة، فالهمزة وإن كانت حلقية إلا أنها وقعت فاء الفعل، فتكون الهمزة ساكنة في المضارع (يَأْبَى) فتكون ضعيفة لا تؤثر في فتح الباء، هذا التوجيه يكون في مضارع (أبى)، ويمكن توجيه القول بأن الهمزة في (أبى) لا تؤثر على حركة العين؛ "لأن فتحة العين إذن تبعد من الفاء؛ لان الفتحة تكون بعد العين التي بعد الفاء"^(٧).

(١) المغني في تصريف الأفعال: ١٥١.

(٢) ينظر: نفسه: ١٥٣.

(٣) نفسه: ١٥٦.

(٤) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: ١٥٧.

(٥) ينظر: اللباب من تصريف الأفعال: (٥٠-٥١).

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٧/(١٥٣-١٥٤)، وشرح الشافية: ١/١١٨.

(٧) شرح الشافية: ١/١١٩.

إن (عضيمة) لم يعلن صراحة أنه يخالف رأي سيبويه إلا أنه يفهم من خلال حديثه عن هذا الموضوع انه لا يذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، واغلب الظن أنه لا يؤيد ما ذهب اليه المبرد، لأنه لا يعد الالف حرفاً حلقياً، إذ ذكر الاحرف الحلقية في نصح السابق ولم يجعل الالف منها، ربما يعود السبب في عدم ذكر الشيخ (عضيمة) لهذه المذاهب وتأبيده لها هو ان هذه المذاهب تحدثت عن (أبي يابى) وتوجيه علة الفتح فيها من غير ان يوجهوا علة الفتح في سائر الافعال التي جاءت مفتوحة العين من غير أن تكون فيها حرفاً حلقياً مثل: قَنَط: يَقْنَط، وَرَكَن: يَرْكَن، جَبَى: يَجْبَى، سَلَا: يَسَلَا، لذلك اختار ان تكون العلة جامعة لهذه الافعال وذلك بانه جعل ما حدث لهذه الافعال انما هو من تداخل اللغات وهو بهذا الرأي أيد من قال بأن هذه الافعال أخذت ماضيها من لغة؛ ومضارعها من لغة اخرى فتركت بينهما ثالثة، وقد نسب هذا الرأي الى محمد بن السري^(١)، الا ان ابن السراج تابع سيبويه في رأيه، إذ يرى فيها الوجهين: الاول لاجل مناسبة الهمزة، والاخر: أنها مثل حَسِبَ يَحْسِبُ فَتَحَا كما كُسِرَا^(٢).

لم ير (عضيمة) ما رآه الفراء وثعلب وابن السكيت في أن هذه الافعال شاذة جاءت مخالفة للقياس؛ لأنه وجدها في القرآن الكريم، اذ ذكر ما جاء منها في القرآن الكريم من ماض ومضارع، ومما ذكره في ماضي (أبي) ومضارعه^(٣)، قوله تعالى: (فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ)^(٤)، وقوله تعالى: (يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ)^(٥)، ومما ذكره في ماضي ومضارع (قَنَط) و (رَكَن)^(٦)، وقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِنْ بَعْدِ مَا قَنَطُوا) و (وَلَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ)^(٧)، وقوله تعالى: (وَلَا تَزْكُونُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا)^(٨)، و (لَقَدْ كَذَبْتَ تَرَكَنُ إِلَيْهِمْ)^(٩).

(١) ينظر: شرح المفصل: ١٥٤/٧.

(٢) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/٢.

(٣) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني/٢/(١٦٨-١٦٩).

(٤) البقرة/٣٤.

(٥) التوبة/٨.

(٦) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني /٢/(١٦٨-١٦٩).

(٧) الشورى/٢٨.

(٨) الزمر/٥٣.

(٩) هود/١١٣.

وملخص القول أنّ الشيخ (عضيمة) أيد المذهب القائل بأن ما جاء من الأفعال من باب (فَتَح: يَفْتَح) مفتوح العين ولم تكن عينه أو لامه حرفاً حلقياً فأثمه يحمل على تداخل اللغات، ولم يذكر غيره من المذاهب ولم يؤيد أياً منها، ويعود السبب في ظني أنّه وجد في المذهب الذي ذكره أنّه يشمل جميع الأفعال المخالفة للقاعدة السابقة، وهذا ما لم يجده في سائر المذاهب التي عللت مجيء الياء مفتوحة في (أَبَى: يَأْبَى) متناسبة لتعليل بقية الأفعال الصحيحة والمعتلة؛ لان منها ما ليس فيها همزة، ومنها ما ليس فيه الف، ومنها ما لا تحمل معنى الامتناع، لتحمل على الفعل منع مثلما قيل عن (أَبَى).

ومما يؤخذ على الشيخ (عضيمة) أنّه ذكر أنّ (أَبَى: يَأْبَى) من تداخل اللغات وأشار الى أنّه سيحدث عنها وعما يشبهها من الأفعال عند حديثه عن تداخل اللغات، الا أنّه تحدث عن جميع الأفعال التي تكونت من تداخل اللغات فيها من غير أن يشير الى الفعل (أَبَى: يَأْبَى) أو اللغات التي تتركب منها هذا الفعل.

٤. أسطاع وأهراق:

كثر الخلاف في أصل هذين الفعلين والصورة التي انتهيا اليها، (فأسطاع) اختلف فيها وقيل فيها العديد من الآراء، فسيبويه يرى أنّ السين إنما زيدت؛ لتكون عوضاً عن حركة العين، إذ زيدت على (أَطَاع) الذي هو في الاصل (أَطُوع) فجاءت الطاء ساكنة والواو متحركة، ولما كان الصحيح اولى بالحركة من المعتل نقلت حركة الواو الى الطاء، وقلبت الواو ألفاً، لانفتاحها سابقاً وسبقها بالفتحة الآن فاصبح اللفظ (أَطَاع) فزيدت السين عليها؛ لتكون عوضاً عن حركة الواو، أما الهمزة فانها إما أن تكون مقطوعة حملاً على أصل الفعل، أو أن توصل، حملاً على الفعل بعد زيادة السين فيكون من باب الافتعال والانفعال، إذ تكون الهمزة فيه للتوصل، هذا ما ذهب اليه سيبويه^(٢)، وأيده فريق من العلماء ومنهم ابن جني^(٣)، وابن عصفور^(١)، وابن يعيش^(٢).

(١) الاسراء/٧٤.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ (٤٢٩ بولاق)، و٤/ ٢٨٠، ٢٨٣ (عبد السلام هارون).

(٣) ينظر: التصريف الملوكي: ٢٥، وشرح مختصر تصريف العزي: ٦١.

والرأي الثاني الذي قيل هو رأي المبرّد، الذي عد السين زائدة، في (أسطاع) وهي ليست عوضاً من حذف حركة عين الفعل؛ لأنّ الحركة لم تحذف، وإنما نقلت الى فاء الفعل، ولو جعلت السين زائدة عوضاً عن ذهاب حركة العين؛ لاجتمع في الكلمة العوض والمعوّض منه، وهذا لا يجوز وما جاء منه نادر، نحو: (اللهم ، ويماني) ولا يجوز الحمل على النادر^(٣)، هذا هو مذهب المبرّد الذي فسر مذهب سيبويه تفسيراً مخطوئاً، إذ قال ابن يعيش عن الذي ذكره المبرّد من رد على مذهب سيبويه: "وهذا لا يقدر فيما ذهب اليه سيبويه؛ لأنّ التعويض إنّما وقع من ذهاب حركة عين الفعل من العين لا من ذهاب الحركة البتة وذلك أنّهم لما نقلوا الحركة من العين الى الفاء الساكنة وقلبوا العين ألفاً لحق العين توهين وتعبير وصار معرضاً للحذف إذا سكن ما بعده، نحو: أطع في الامر، فعوض السين من هذا القدر من التوهين وهذا تعويض وجوب"^(٤).

أما الرأي الثالث فهو ما قال به الفرّاء الذي يرى أنّ (أسطاع) في الاصل (استطاع) من باب الاستفعال، فحذفت التاء وذلك لتعذر ادغامها مع الطاء المتقاربة معها في المخرج، فلو نقل حركة التاء الى ما قبلها، لتحركت السين التي لا حظ لها في الحركة، ولكثرة استعمال هذه اللفظة، حذفت التاء طلباً للخفة، مثلما حدث في ظَلَّتْ، ثم قطعت الهمزة وفتحت^(٥)، وقال به ابن الحاجب^(٦)، والأخفش^(٧)، وقد رد هذا المذهب بأنّه لو كانت (أَسْطَعْتُ) على وزن (أَفْعَلْتُ) بعد حذف التاء بقطع الهمزة لما كسرت الهمزة وجعلت للوصل في (اسطاع)^(٨).

(١) ينظر: الممتع في التصريف: ٢٢٦/١.

(٢) شرح المفصل: ٦/١.

(٣) ينظر: الممتع في التصريف: ٢٢٤/١، وشرح الملوكي في التصريف: ٢٠٧، وشرح المفصل: ٦/١٠.

(٤) شرح المفصل: ٦/١٠.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٦/١.

(٦) ينظر: شرح الشافية: ٢٩٢/٣.

(٧) ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٣٩٩/٢، والممتع في التصريف: ١٧١/١.

(٨) ينظر: شرح الشافية: ٣٨٠/٢.

أما أبو علي الفارسي، فقد قال: "وزيدت السين في اسْتَفْعَل وفي اسْطَاع كما زيدت في أهراق"^(١)، إذ جعل السين زائدة من غير أن يشير الى ما إذا كانت زائدة عوضاً من حركة أو أنها سين الاستفعال.

هذه الآراء التي قيلت في (اسْطَاع) قديماً، أما الدكتور هاشم طه شلاش، فنجدته يذكر رأي سيبويه في (اسْطَاع) ومن أيده ولم يؤيده، وإنما أيد الرأي القائل بأن السين هي سين الاستفعال، إذ قال: "والذي يراه قسم من رجال اللغة . وهو الصواب عندنا . أن اسْطَاع أصلها اسْتَطَاع وهمزتها همزة وصل فحذفت منها التاء للتخفيف .. والذي يؤيد ما نذهب اليه أن الفعل (اسْطَاع) عند استعماله في الشعر والنثر يعطي معنى اسْتَطَاع .. وأن وزن (اسْتَفْعَل) وزن مشهور، فاحاله هذا الفعل الى هذا الوزن أقرب الى المنطق من اعتبار السين زائدة، وان الفعل من الشواذ"^(٢).

فالدكتور هاشم طه شلاش أيد ما ذهب اليه الفراء ومن تابعه في هذه المسألة. أما الشيخ (عضيمة) فيرى في (اسْطَاع) ما يراه سيبويه، إذ ذكر مذهب سيبويه، ومذهب الفراء، وضعف مذهب الفراء^(٣)، بقوله: "ويضعف مذهب الفراء أن اللغة المشهورة إذا حذفت التاء من استطاع بقيت الهمزة مكسورة"^(٤)، وقد جعل (عضيمة) (اسْطَاع) من الكلمات التي يتعذر وزنها عند سيبويه اعتماداً على مذهبه، وقد أيده بذلك أيضاً، إذ قال: "من الكلمات ما يتعذر وزنه، وذلك في اسْطَاع وأهراق عند سيبويه، فالسين في اسْطَاع زائدة عنده عوضاً من تحرك العين... والاصل أطوع، وكذلك الهاء في أهراق، فلو طبقنا نظام الميزان لاجتمع في لفظ الميزان ساكنان يتعذر النطق بهما"^(٥).

(١) التكملة: ٢٤٢.

(٢) اوزان الفعل ومعانيها: (١٧٠-١٧١).

(٣) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ٨٦، وينظر: اللباب من تصريف الافعال: (٣٥-٣٦).

(٤) المغني في تصريف الافعال: ٨٦.

(٥) نفسه: ٣٠.

إنّ ما قال به (عضيمة) من تضعيف لمذهب الفرّاء، قال به العلماء من قبل^(١)، أما قوله بان (أَسْطَاع) من الكلمات التي ليس لها وزن عند سيبويه. فهذا القول فهمه (عضيمة) من مذهبه ولم يذكره سيبويه في كتابه، لان سيبويه لم يجعل السين سين الاستفعال، فهي عنده زائدة في باب (الإفعال)، وهذا يعني أنّها زائدة على (أَفْعَل) وزن (أَطْوَع) وزيادتها لابد أن تكون السين ساكنة؛ لأنّها لا حظ لها في الحركة فيجتمع في اللفظ ساكنان يتعذر النطق بهما؛ لان وزنهما يكون (أَسْفَعَل) وهذا ما قصده الشيخ (عضيمة) عند قوله: " يتعذر وزن أَسْطَاع على ما هو مذهب سيبويه"^(٢).

لم يتحدث الشيخ (عضيمة) عند دراسته لاسلوب القرآن الكريم في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم/القسم الثاني) عن (أَسْطَاع) ومجيئها في القرآن الكريم، وقد اكتفى بذكر الفعل (استنطاع) في القرآن الكريم وعده على وزن (استفعل)^(٣)، وهذا يؤكد أنّه لم يأخذ برأي من قال بأنّ السين في (أَسْطَاع) هي سين (الاستفعال) وأنّ أصل (أَسْطَاع) (استنطاع).

أما (أَهْرَاق) فقد اختلف في هائه مثلما اختلف في سين (أَسْطَاع) فسيبويه يرى فيها أنّها أما هي . أي الهاء . مبدلة من الهمزة، أو زائدة عوضاً من ذهاب حركة العين، أما كونها مبدلة فيعني هذا أن اصلها (أَرَاق) على وزن (أَفْعَل) فأبدلت الهمزة هاءً، لأنّه أخف من الهمزة (فأراق) تماثل (هراق) في الوزن، أما كون الهاء زائدة عوضاً من ذهاب حركة العين فهذا؛ لأنّ الفعل اصله (روق)، وبإضافة الهمزة عليه اصبح (أَرُوق) فنقلت حركة العين الى الفاء وقلبت الواو ألفاً فأصبح (أَرَاق) فزيدت الهاء عوضاً من ذهاب حركة العين مثلما حدث في (أَسْطَاع)^(٤)، وهذا ما قال به ابن يعيش وابن الحاجب والرضي، وغيرهم من اللغويين.^(٥)

(١) ينظر: الممنع في التصريف: ٢٢٦/١.

(٢) المغني في تصريف الافعال: ٨٦.

(٣) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: القسم الثاني: ٦٢٤/١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٣٣٣/٢.

(٥) ينظر شرح المفصل: ١٢٦/٦، و ٥/١٠، والايضاح في شرح المفصل: ٣٦٦/٢، (٣٨٨-٣٨٩)، وشرح

الشافعية: ٣٨٥/٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ١٠٧/١، والاقيسة الفعلية المهجورة: ٢٢.

أما أبو علي الفارسي وعبد القاهر الجرجاني فقد عدّا الهاء زائدة من غير أن تكون عوضاً من شيء^(١)، وهذا ما ذهب اليه الميداني الذي قال عن الهاء: "تزداد أولاً، نحو: هراق"^(٢).

أما العيني فقد جعل زيادة الهاء في (أهراق) شاذاً، إذ قال: "وأما يُهْرِيق فأصله يُرِيق وهو من الرباعي فزيدت الهاء على خلاف القياس"^(٣)، ويرى الدكتور هاشم طه شلاش أن الهاء مبدلة من الهمزة وعندما فشى استعمالها بالهاء توهم الناس اصالتها، وادخلت عليها همزة أخرى لصيرورة الفعل رباعياً فأصبحت أهراق^(٤).

أما الشيخ (عضيمة) فقد قال عنها ما قال به سيبويه، إذ استهل حديثه عنها بقوله: "أهراق: الهاء زائدة عوضاً عن تحريك العين عند سيبويه كما في (أَسْطَاع)"^(٥)، وقد فصل الحديث عن أهراق، ويرى فيها أنّ اللغة المشهورة فيها قولهم: أراق الماء يريقه، وقد ذكر فيها (عضيمة) لغتين.

الاولى: هراق الماء بابدال الهمزة هاء، فمضارع (أراق) (يُورِق)، فابدلت الهمزة هاءً لتجنب اجتماع همزتين في المضارع في (أهريق) فحدث في الفعل مثلما حدث في (يُكْرِم)، وسائر تصاريفه: يُهْرِيق، هَرِق، لَاتَهَرِق فهو مُهْرِيق، ومُهَرِّاق، والمصدر هِرَاقَة، ومما جاء من تصاريفه في الشعر قول امرئ القيس^(٦):

وإنَّ شِفَائِي عَبْرَةٌ مُهَرِّاقَةٌ فَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ

ويكون وزن (هراق) (هفعل).

الآخري: أهراق، وهذه اللغة في (أراق)؛ لأن أصلها (أَرَوَق) أو (أَرِيق) نقلت حركة العين الى الفاء وعوض عن ذهاب حركة العين بالهاء،

(١) ينظر التكملة: ٥٦٠، والمفتاح في الصرف: ٨٩.

(٢) نزهة الطرف في فن الصرف: ٣١.

(٣) شرح المراح في التصريف: ٨٣.

(٤) ينظر: اوزان الفعل ومعانيها: ١٧٦.

(٥) المغني في تصريف الافعال: ٨٨.

(٦) ديوان امرئ القيس: ١٤٤.

ومضارع (أهراق) (يُهْرِيق) ومن تصاريفه مُهْرِيق، ومُهْرَاق، أَهْرَق لاتهْرَق، إهْرَاق
فالهاء في جميع هذه التصاريف ساكنة، قال الشاعر:

فكنتُ كَمُهْرِيق الذي في سقائه لرقراق آل فوق رابية صلد
فأصبحت كالمهْرِيق فضلة مائه لضاحي سراب بالمالا يترقرق

وإذا كان من الممكن وزن (هراق) فلا يمكن وزن (أهراق) عند (عضيمة)؛
لاجتماع الساكنين في لفظ الميزان (فأرَوَق) على وزن (أَفْعَل) وعند إضافة الهاء
الساكنة يصبح وزنها (أَهْفَعْل) وهذا ما يتعذر النطق به^(١).

إن الشيخ (عضيمة) في حديثه عن (أَسْطَاع) و(أَهْرَاق) أيد مذهب سيبويه وأخذ
به، ولم يؤيد مذهب الفراء في (أَسْطَاع)؛ لأنه وجد أنّ الصواب أن يقال فيها إنّها ليست
متشعبة من (استطاع)، وهذه ما تراه الباحثة؛ لأن (أَسْطَاع) لو كانت في
الأصل (استطاع) وحذفت منها التاء لعدم الإدغام لكان هذا الحذف يقابلها في
الوزن، لأن وزنها (استَفْعَل) ويحذف التاء منها تكون على وزن (أسْفَعْل) بعد قطع الهمزة
وهذا الوزن لم يقل به أحد، لاجتماع الساكنين.

أما (أهراق) فقد جوز (عضيمة) لغة الإبدال ولغة العوض عن ذهاب
الحركة، هو مذهب سيبويه فيها، ويلاحظ أن (عضيمة) عدّ وزن (هراق) (هَفْعَل) أما
العلماء القدماء فقد جعلوا وزنها (أَفْعَل).

٥. اطمأن:

أصل اطمأنّ من غير زيادة (طَمَأَنَّ) وقد قيل في أصله آراء متعددة، منها رأي
الخليل الذي نقله سيبويه في كتابه وأيده في رأيه، والرأي الذي اتفقا عليه هو أنّ
(طمأن) مقلوب من (طَأْمَن)، إذ قال سيبويه بعد حديثه عن القلب المكاني في (أشياء):
"ومثل هذا في القلب طَأْمَن واطمأنّ فإنما حمل هذه الأشياء على القلب حيث كان
معناها معنى ما لا يطرد ذلك فيه وكان اللفظ فيه إذا أنت قلبته ذلك اللفظ فصار هذا
بمنزلة ما يكون فيه الحرف من حروف الزوائد ثم يشتق من لفظه في معناه ما يذهب
فيه الحرف الزائد... وجميع هذا قول الخليل"^(٢)، أيد هذا القول المبرّد^(١)، وابن جني^(٢)،

(١) ينظر: المغني في تصريف الأفعال: (٨٨-٨٩)، واللباب من تصريف الأفعال: ٣٦.

(٢) الكتاب: ٢/٣٨٠.

والسهيلي^(٣)، والرضي^(٤)، أما تفسير قول سيبويه فهو بحسب ما ذكره ابن جني أن (اطْمَأَنَّ) أصله (طَأْمَنَ) انشعب منه الفعل (اطْمَأَنَّ) فحدث فيه زيادة، فاصابه ضعف وسرعان ما حدث فيه ضعف آخر وذلك بحدوث القلب المكاني فيه فتقدمت اللام على العين في (اطْمَأَنَّ) على وزن (أفعلل) فأصبح بعد القلب (اطْمَأَنَّ) على وزن (أفعلل) فما حدث في (اطْمَأَنَّ) من ضعف شبيه بما حدث في (خَنيفَة) من ضعف عند اضافة ياء النسب إليها، إذ حذفت ياءها بعد حذفهم تاءها فقالوا: (حَنَفِي) ^(٥).

أما الرأي الثاني فقد نسب الى أبي عمر الجرمي الذي يرى ان (اطْمَأَنَّ) ليست مقلوبة من (طَأْمَنَ)، وإنما (طَمَأَنَّ) أصل حدث فيها قلب مكاني فاصبحت (طَأْمَنَ)، والدليل على ان (طَمَأَنَّ) أصل (طَأْمَنَ) منشعب منع سماع مصدره (الطمانينة) وعدم سماع (الطمانينة) وهذا مثل (اضمحل) و(امضحل)، فالأصل هو (اضمحل)؛ لعدم مجي المصدر منه على (الامضحلال) ^(٦)، وقد رجح هذا الرأي بن عصفور ^(٧).

أما الرأي الثالث فهو لفريق من العلماء، ويكمن هذا الرأي في أن كلاً من (طَمَأَنَّ) و(طَأْمَنَ) أصل قائم بذاته، والدليل على هذا سماع مصدر الفعلين: (الاطمئنان والطمأنينة)، وهذا مثل (جذب) و(جذب) أصلين قائمين بانفسهما عند البصريين لمجيء المصدر منهما (الجذب والجذب) ^(٨).

أما الرأي الرابع فهو يختلف عن الآراء التي قبلت سابقاً؛ لأنه لا يعد (اطْمَأَنَّ) مقلوباً من (اطْمَأَنَّ) ولا الأخير مقلوب من الاول، ولا يعدُّ كلاهما أصلاً، وإنما هو

^(١) ينظر: الكامل في اللغة والادب: ٢٥٥/٢.

^(٢) ينظر: الخصائص: ٢/(٧٦-٧٧)، والمنصف: ١٠٤/٢.

^(٣) ينظر: الروض الانف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية: ٣٧٠/٢.

^(٤) ينظر: شرح الشافية: ٢٢/١.

^(٥) ينظر: الخصائص: ٢/(٧٦-٧٧).

^(٦) ينظر: الخصائص: ٧٦/٢.

^(٧) ينظر: الممتع في التصريف: ٦١٧/٢.

^(٨) ينظر: الخصائص: ٧٤/٢.

. أي (اطْمَأَنَّ) . في الاصل (اطْمَأَنَّ) من غير همزة، وهذا مثل (احْمَارًا) و (اسْوَادًا) همزت الالف، للفرار من التقاء الساكنين^(١).

ثمة شواهد تؤيد هذا الرأي إذ وردت (احمار) مهموزة في الشعر، تجنباً من التقاء الساكنين، منها قول كثير^(٢):

وَأَنْتَ ابْنُ لَيْلَى خَيْرُ قَوْمِكَ مَشْهُدًا أَدَا مَا أَحْمَارَتْ بِالْعَبِيطِ الْعَوَامِلُ

إِنَّ (طَمَّنَ) موجودة في اللغة العبرية من دون همز^(٣)، لكنه "غير مستعمل في الكلام"^(٤)، أي أنها غير مستعملة في كلام العرب، مما يضعف هذا الرأي.

أما الشيخ (عضيمة) فقد تحدث عن هذه المسألة في موضوع القلب المكاني، إذ ذكر رأيين في (اطْمَأَنَّ) الرأي الأول: هو أَنَّ (طَمَّنَ) مقلوب من (طَأْمَنَ) ونسبه الى سيبويه والمبرد، والرأي الآخر هو أَنَّ (طَمَّنَ) اصلاً لـ(طَأْمَنَ) ونسبه الى أبي عمر الجرمي^(٥)، ثم ذكر رأيه في (اطْمَأَنَّ) فقال: "والذي أراه في هذا أن نجعل كلاً من الكلمتين أصلاً قائماً برأسه، وليس أحدهما مقلوباً عن صاحبه، إذ سمع المصدران (طَمَّنَ) (طَمَأَنَةً) و(طَأْمَنَ) (طَأْمِنَةً) و(اطْمَأَنَّ) (اطْمِئْنَانًا) ايضاً"^(٦)، إنَّ رأيه هذا هو ما قال به فريق من العلماء قبله في (اطْمَأَنَّ)، لذلك (عضيمة) هنا خالف مذهب سيبويه والمبرد، وخالف مذهب الجرمي، وخالف مذهب بعض المتأخرين الذين يرون أَنَّ (اطْمَأَنَّ) أصله (اطْمَأَنَّ)، وأيد من قال قبله من العلماء في أَنَّ (اطْمَأَنَّ) أصلها (طَمَّنَ) وهي اصل و(طَأْمَنَ) أصل آخر، لسماع مصدريهما.

هذا ما تحدث به في (المغني في تصريف الافعال) أما في (اللباب من تصريف الافعال) فلم يشر الى هذا الموضوع، وفي كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم)

(١) ينظر: المصباح المنير (طمن): ٣٧٨.

(٢) ديوان كثير: ٩٧.

(٣) ينظر: ملامح من تاريخ اللغة العربية: (١٦-١٧).

(٤) لسان العرب (طمان): ١٣٨/١٧.

(٥) ينظر: المغني في تصريف الافعال: ٤٤.

(٦) ينظر: نفسه: ٤٥.

(١)، أشار الى (اطْمَأَنَّ) ووجودها في القرآن الكريم، إذ ذكر سبع آيات وردت فيها (اطْمَأَنَّ)، منها: قوله تعالى: (فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ) (٢)، و(فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقْبِمُوا الصَّلَاةَ) (٣)، و(وَرَضُوا بِأَلْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأْنَنُوا بِهَا) (٤)، و(إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْأَيْمَنِ) (٥)، وقد اكتفى (عضيمة) في هذا الموضع بنقل نصوص من كتاب سيبويه تبين رأيه ونقل قول ابن جني في شرحه كلام سيبويه في (اطْمَأَنَّ) وانتصاره له، ونقل رأي الجرمي وترجيح ابن عصفور له، من غير أن يذكر سائر الآراء التي قيلت في (اطْمَأَنَّ) ولم يذكر رأيه أو الرأي الذي يرجحه ماثماً فعل في (المغني في تصريف الافعال).

تحدث الباحث كاطع جار الله سطم (٦) عن (اطْمَأَنَّ) وذكر ما قيل فيها من آراء، ومنها الرأي القائل بأن (طَأْمَنَّ) و(اطْمَأَنَّ) أصلان، ونسبة الى الشيخ (عضيمة) راداً عليه مخطئاً إياه في رأيه، إذ استدل بقول البصريين على أن المصدر يستدل به لمعرفة القلب المكاني في إحدى لفظتين تماثلتا في المعنى والوزن وعدد الحروف مع اختلاف في ترتيبها (٧)، فجعل في مذهب (عضيمة) خروج عن هذا الاستدلال لعدم الوفاق بين (طَأْمَنَّ) و(اطْمَأَنَّ) (٨)، واستدل على ضعف مذهب (عضيمة) على نقض الكوفيين البصريين في الاستدلال بالمصدر على اصالة كل من (جَدَبَ وَجَبَدَ) فقد عد الكوفيون (الجدب) اصلاً و(الجبذ) منشعب منه، لكثرة استعمال الاول وقلة استعمال الاخر (٩)، فقال: "ولما لم يسلم دليل البصريين المبين في الامثلة المتشابهة

(١) القسم الثاني: ١/(٨-٩).

(٢) الحج/١١.

(٣) النساء/١٠٣.

(٤) يونس/٧.

(٥) النحل/١٠٦.

(٦) ينظر: الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم: كاطع جار الله سطم الدراجي/رسالة (٢٧٦-٢٧٨).

(٧) ينظر: الخصائص: ٧٧/٢، والخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم: (٢٧٧-٢٧٨).

(٨) ينظر: الخلاف في الفاظ القرآن الكريم: ٢٧٨.

(٩) ينظر: الخصائص: ٧٧/٢.

(جَذَبَ وَجَبَدَ) من النقص ينبغي ان لا يسلم هذا الدليل في الامثلة المختلفة (طَأْمَنَ وَاطْمَأَنَّ) ^(١).

لقد أخطأ كاطع جار الله سطم في فهم كلام الشيخ (عضيمة)، لأن الشيخ (عضيمة) لم يرد أن يجمع بين (اطْمَأَنَّ) و(طَأْمَنَ) ويجعل كلا منهما أصلاً قائماً برأسه، وإنما قصد في حديثه أن يجمع بين أصل (اطْمَأَنَّ) وهو (طَمَأَنَّ) و(طَأْمَنَ) (فَطْمَأَنَّ) عنده ليس مقلوباً من (طَأْمَنَ) الا أن كلا منهما أصل قائم برأسه فلا يوجد اختلاف في الامثلة، (فَطْمَأَنَّ) و(طَمَأَنَّ) و(طَأْمَنَ) متوافقان زنة وحروفاً، أما القول بأن الكوفيين نقضوا قول البصريين في جعل كل من (جَذَبَ وَجَبَدَ) أصلاً لسماع مصدريهما، فان هذه حجة مردودة لنقض رأي الشيخ (عضيمة) لأن حجة البصريين أقوى مما قال به الكوفيون، (فَجَذَبَ) و(جَبَدَ) أصلان عند البصريين، وذلك أنهما جميعاً يتصرفان تصرفاً واحداً نحو: جَذَبَ يَجْذِبُ جَذْبًا فهو جاذب، والمفعول مَجْذُوبٌ، وَجَبَدَ يَجْبِدُ جَبْدًا فهو جابذ والمفعول مجبوذ فان جعلت مع هذا احدهما أصلاً لصاحبه فسد ذلك، لأنك لو فعلته لم يكن أحدهما أسعد بهذه الحال من الآخر، فاذا وقفت الحال بينهما ولم يؤثر بالمزية احدهما وجب ان يتوازيا وأن يمثلتا بصفتيهما معاً، وكذلك ما هذه سبيله فإن قَصُرَ أحدهما عن تصرف صاحبه ولم يساوه فيه كان أوسعهما تصرفاً أصلاً لصاحبه ^(٢)، فحمل (طَمَأَنَّ) و(طَأْمَنَ) على (جَذَبَ وَجَبَدَ) حملاً صحيحاً لا خلل فيه كما يدعي الباحث كاطع جار الله سطم.

ترى الباحثة أن رأي الشيخ (عضيمة)، الذي قال به العلماء من قبله فيه من الدقة أكثر من سائر الآراء التي قيلت في (اطْمَأَنَّ)؛ لأن القول بأن (اطْمَأَنَّ) حدث فيها قلب مكاني فيه ضعف لان (القلب المكاني خلاف الاصل والقياس) ^(٣)، فمن الافضل ان لا يحمل (اطْمَأَنَّ) على القلب المكاني طالما يمكن حمله على الاصل والقياس، اما الراي الذي يقول بان (اطْمَأَنَّ) أصله (اطْمَأَنَّ) فانه مردود لعدم مجي (طَمَنَ) في كلام العرب، والقول بأن الألف فيها همزت فراراً من التقاء الساكنين وذلك مثل (احْمَارَ)

(١) الخلاف الصرفي في الفاظ القرآن الكريم: ٢٧٨.

(٢) الخصائص: ٧٢/٢، وينظر: الاقتضاب في شرح ادب الكتاب: ٢٣٦.

(٣) المغني في تصريف الافعال: ٤٠.

و(اسوادّ) فإن هذا القول غير دقيق؛ لأنّه وإن وردت مثل هذه الالفاظ مهموزة في الشعر والنثر الا أنّ (اطْمَأَنَّ) لم يرد أصلها (اطمانّ) في الشعر والنثر، أي لم يستعمل أصلها مثل (احمارّ) و(سوادّ) ولو كان مستعملاً لكانت حجة هذا المذهب مقبولة.

الخاتمة

بعون الله ومثته وكرمه انتهت فصول الرسالة التي بذلت فيها جهداً كبيراً، وقد حاولت فيها أن أتتبع الجهود الصرفية للشيخ (محمد عبد الخالق عزيمة) وقد أسفر البحث عن نتائج يمكن بيانها بما يأتي:

١. للشيخ(عزيمة) مكانة كبيرة عند العلماء في العصر الحديث والدليل على ذلك تصديرات الأساتذة وتقديمتهم لبعض كتبه، إذ صدر (محمد أبو الفضل ابراهيم) تحقيقه كتاب(المقتضب)، وصدر الأستاذ(محمود محمد شاكر) القسم الأول من كتابه(دراسات لأسلوب القرآن الكريم)، وصدر الدكتور(عبد الله بن عبد المحسن التركي) القسم الثاني منه، وقدم الأستاذ(عبد المنعم محمد عمر) تحقيقه كتاب(المذكر والمؤنث) لابن الأنباري.

٢. يعد تحقيق كتاب(المقتضب) للمبرد أول اثر عرّف الناس بالشيخ(عزيمة)، أما في مجال التأليف فيعد كتابه(دراسات لأسلوب القرآن الكريم) أهم مؤلفاته؛ لأنه أول دراسة قائمة على استقراء أسلوب القرآن الكريم.

٣. أكثر(عزيمة) من النقل المباشر، ولا سيما النقل بالنص في كتابه(دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ القسم الثاني منه).

٤. ل(عزيمة) موقف مما كان ينقله من آراء للعلماء، فهو إما مؤيد أو مرجح أو راد لآراء العلماء، وفي الكثير منها كان يلجأ إلى الاحتجاج بالقرآن الكريم وقراءاته.

٥. يرى(عزيمة) أنه يجب أن لا يتوسع في القياس ولا يتشدد فيه، ويرى أنّ الحاجة هي التي تحدد قبول هذا القول واستحسانه أو رفض ذلك واستهجانته، وفي مؤلفاته نجده يعتمد على الكثير والقليل والشاذ.

٦. عرض(عزيمة) في مؤلفاته مسائل خلافية بين المذهبين البصريّ والكوفيّ، وقد كان مؤيداً في جميع هذه المسائل للمذهب البصريّ، ولم يكن يشير في الكثير منها على أنها مسائل خلافية بين المذهبين.

٧. احتوى كتاب(دراسات لاسلوب القرآن الكريم/القسم الثاني) على موضوعات نحوية بالرغم من أنه حُصّ هذا القسم بأجزائه الاربعة بدراسات صرفية.

٨. لم يترك (عضيمة) موضوعاً صرفياً الا وتحدث عنه في مؤلفاته ولا سيما في كتابه (دراسات لاسلوب القرآن الكريم/ القسم الثاني) الا موضعي الإمامة والوقف.
٩. لم يكن (عضيمة) يعرض جميع ما جاء في القرآن الكريم في كل موضوع يدرسه في كتابه (دراسات لأسلوب القرآن الكريم/ القسم الثاني)، مع أن دراسته في هذا الكتاب كانت قائمة على استقراء الأسلوب القرآني.
١٠. اعتمد (عضيمة) كثيراً على رأي سيبويه مؤيداً إياه في كثير من الموضوعات.
١١. أثبت (عضيمة) أن المصدر يجمع بقياس واطراد لكثرة جمعه في القرآن الكريم وقراءاته القرآنية.
١٢. أثبت (عضيمة) أن المفرد يجوز أن يأتي مراداً به الجمع لوجود صيغته في القراءات القرآنية.
١٣. عد (عضيمة) (أبى . يَأبى) من تداخل اللغات الا أنه لم يوضح اللغات التي تركبت منها.
١٤. لم يؤيد (عضيمة) كسر ياء المضارعة بالرغم من أنها لغة شاعت بين قبائل متعددة، وقرئ بها في القرآن الكريم.
١٥. ساير (عضيمة) آراء العلماء القدماء في الموضوعات الصرفية ولم يأخذ بآراء المحدثين.
١٦. خالف (عضيمة) رأي المحدثين في وزن (أسطاع) و (أهراق)، إذ يرى فيهما أنهما من الألفاظ التي يتعذر وزنها، أما المحدثون فقد جعلوا (أسطاع) على وزن (استفعل) و (أهراق) على وزن (أفعل).
١٧. نسب (عضيمة) بعض الآراء إلى نفسه وقد قال بها غيره من العلماء القدماء.
١٨. كرر (عضيمة) بعض الموضوعات وعرضها بطريقة واحدة.
١٩. قصر (عضيمة) في الإجابة عن بعض المسائل الصرفية، ولم يعطها حقها من الإيضاح والشرح.
٢٠. عرض (عضيمة) مسائل خلافية كثيرة في مؤلفاته كانت اغلبها في الأسماء.

٢١. لـ(عضيمة) رأيان في الأسماء لم يقل بهما غيره من العلماء، وهما التاء في (أخت) و(بنت) والياء في (ثمانية) و(علائية)، إذ لا يعد هذه الألفاظ ملحقة كما قال غيره من العلماء.

٢٢. أخذ عن (عضيمة) وتأثر به عدد من العلماء الذين نقلوا عن مؤلفاته ولا سيما كتاب (المغني في تصريف الأفعال) ومنهم: د. حاتم صالح الضامن في كتابه (الصرف)، و د. هاشم طه شلاش في كتابه (أوزان الفعل ومعانيها) واخذ عنه د. عبد الجبار النايلة في كتابه (الصرف الواضح).

مصادر البحث ومراجعته

كانت مصادر البحث ومراجعته على أربعة أقسام هي:

أ. الكتب المطبوعة.

ب. البحوث والمقالات والمجلات.

ج. الرسائل الشخصية.

د. الرسائل الجامعية.

الكتب المطبوعة:-

- القرآن الكريم.

((أ))

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي

الزبيدي (ت ٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق الجنابي، ط١، عالم الكتب،

١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- الإبانة عن معاني القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين

رمضان، ط١، دمشق، ١٩٧٩م.

- ابن جني النحوي: د. فاضل السامرائي، دار النذير للطباعة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- ابن الشجري ومنهجه في النحو: عبد المنعم أحمد صالح التكريتي، مطبعة الجامعة،

بغداد، ١٩٧٤م.

- أبو العباس المبرّد وأثره في علوم العربية: محمد عبد الخالق عزيمة، ط١، مكتبة

الرشد، الرياض، ١٤٠٥هـ.

- الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم،

بيروت، ١٩٨٨م.

- أثر القراءات في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، المطبعة العصرية.

- أدب الكاتب: ابن قتيبة، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة

السعادة، مصر، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

- أرتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الاندلسي ، تحقيق: د. مصطفى أحمد النماس، ط١، مطبعة النسر الذهبي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.
- أساس البلاغة: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م.
- الاشباه والنظائر في النحو: السيوطي، راجعه وقدم له: د. فائز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٨٤م.
- الاشتقاق: د. فؤاد حنّا ترزي، مطبعة دار الكتب، بيروت، ١٩٨٠م.
- اشتقاق اسماء الله: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي، تحقيق: عبد الحسين المبارك، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
- اصلاح المنطق: ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن اسحاق)، تحقيق: احمد شاکر وعبد السلام محمد هارون، ط٢، دار المعارف، مصر، ١٩٥٦م.
- الاصول دراسة ابيستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، دار الشؤون الثقافية العامة - بغداد، ١٩٨٨م.
- الاصول في النحو: ابن السراج (أبو بكر محمد بن السري)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.
- أصول النحو العربي: د. محمد خير الحلواني، جامعة تشرين (سورية)، ١٩٧٩م.
- الاعتماد في نظائر الضاء والضاد: ابن مالك، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.
- اعراب القرآن: النحاس (أبو جعفر احمد بن اسماعيل)، تحقيق: د. زهير غازي، ط٢، مطبعة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٨م.
- أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة مناهج ترقية اللغة تنظيراً ومصطلحاً ومعجماً: د. محمد رشاد الحمزاوي، ط١، مطبعة دار المغرب الاسلامي، ١٩٨٨م.
- الاغانى: أبو الفرج الاصبهاني (علي بن الحسين)، وزارة الثقافة والارشاد القومي، المؤسسة المصرية العامة.

- الاقتراح في علم أصول النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وضبطه وصححه وشرحه وعلق حواشيه وفهرسه: د. أحمد سليم الجمعي و د. محمد أحمد قاسم، ط١، جروس برس، ١٩٨٨م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيّد البطليوسي، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، ط٢، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٠م.
- الأقيسة الفعلية المهجورة دراسة لغوية تأصيلية: د. اسماعيل أحمد عمارة، ط١، دار الملامي للنشر والتوزيع، أريد - الاردن، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- الأمالي الشجرية: ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسني المعروف بابن الشجري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- الانتصار لسيبويه على المبرد: أبو العباس احمد بن محمد بن ولادّ التميمي النحوي، دراسة وتحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، ط١، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٦هـ/١٩٩٦م.
- الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري النحوي ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٩٨٢م.
- أوزان الفعل ومعانيها: هاشم طه شلاش، مطبعة الآداب . النجف الأشرف، ١٩٧١م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ابن هشام أبي محمد عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٦، دار الفكر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٦م.
- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب النحوي أبي عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر، تحقيق: د. موسى بناي العليي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢م.
- الإيضاح في علل النحو: الزجاجي، تحقيق: د. مازن المبارك، القاهرة، ١٩٢٩م.

- البحر المحيط: أبو حيان (أثير الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف الاندلسي)، مطبعة السعادة، ١٣٢٨هـ.
- البرهان في علوم القرآن: الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، بيروت، ١٩٧٢م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: السيوطي، عني بتصحيحه: محمد أمين الخانجي بقراءته على الشيخ احمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٢٦هـ.

((ت))

- تاج العروس من جواهر القاموس: الزبيدي (محب الدين محمد مرتضى الحسيني)، تحقيق لجنة من الأساتذة.
- تاريخ اللغات السامية: اسرائيل ولفنسون، القاهرة، ١٩٢٩م.
- تاريخ النحو وأصوله - النحويين البصرة والكوفة: د. عبد الحميد السيد طلب، مصر.
- التبصرة في القراءات: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، ط١، الكويت، ١٩٨٥م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: السيوطي، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، ط١، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، ١٩٥٩م.
- تذكرة الحفاظ: أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، ط٤، دار احياء التراث العربي، بيروت.
- التصريف الملوكي: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد سعيد بن مصطفى النعسان، ط٢، دار المعارف للطباعة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- التطور النحوي للغة العربية: برجستراسر، صححه: د. رمضان عبد التواب، مطبعة المجد، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- التكملة: أبو علي الفارسي، تحقيق ودراسة: د. كاظم بحر المرجان، دار الكتب، جامعة الموصل، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الازهري، حققه وقدم له: عبد السلام محمد هارون، راجعه محمد علي النجار، المؤسسة المصرية العامة، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

((ج))

- الجامع لأحكام القرآن: القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الانصاري)، دار احياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٦٥م.

- الجمل في النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، الأردن، ١٩٨٨م.

- جمهرة اللغة: ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري)، مؤسسة الحلبي للنشر والتوزيع.

((ح))

- حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: الصبّان (أحمد بن محمد بن علي)، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- الحجة في القراءات السبع: ابن خالوية، تحقيق وشرح: د. عبد العال سالم مكرم، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية: د. محمد ضاري حمادي، ط١، العراق، ١٩٨٢م.

((خ))

- خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٩٠م.

((د))

- دراسات في اللغتين السريانية والعربية: ابراهيم السامرائي، بيروت.

- دراسات لاسلوب القرآن الكريم: محمد عبد الخالق عضية، وزارة الحديث.

- ال - الدراسات اللغوية عند العرب الى نهاية القرن الثالث: د. محمد حسين ياسين، ط ١، مطبعة دار الحياة، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام النعيمي، بغداد، ١٩٨٠م.
- الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري: د. فاضل السامرائي، بغداد ١٩٧١م.
- دروس في التصريف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٣، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٨م.
- دقائق التصريف: القاسم بن محمد سعيد المؤدّب، تحقيق: د. أحمد ناجي القيسي، و د. حاتم صالح الضامن ود. حسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- ديوان الاعشى الكبير: ميمون بن قيس، شرح وتعليق: د. محمد حسين، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ١٩٧٤م.
- ديوان جرير بن عطية بن حذيفة الملقب بالخطفي، بشرح: محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد امين طه، دار المعارف، مصر، ١٩٧١م.
- ديوان شعر الاخطل: رواية أبي عبد الله محمد بن العباس اليزيدي عن أبي سعيد السكري عن محمد بن حبيب عن أبي الاعرابي، طبع بمطابع الدوحة . قطر، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- ديوان شعر ذي الرمة: غيلان بن عقبة العدوي، عني بتصحيحه وتنقيحه: كارلين هنري هيس كارتني، ١٣٣٧هـ / ١٩١٩م.
- ديوان القطامي، تحقيق: د. ابراهيم السامرائي واحمد مطلوب، ط ١، دار الثقافة، بيروت، ١٩٦٠م.
- ديوان كثير، تحقيق: احسان عباس، بيروت، ١٩٧١م.

((ر))

- رسالة الملائكة: أبو العلاء المعري، تحقيق: محمد سليم الجندي، المطبعة التجارية، بيروت.

- الرماني النحوي، في ضوء شرحه لكتاب سيبويه: د. مازن المبارك، ط٢١، مطبعة جامعة دمشق، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

- الرواية والاستشهاد باللغة: د. محمد عبدة، عالم الكتب القاهرة، ١٩٧٢م.

- الروض الانف في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة النبوية: ابن هشام السهيلي، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، نشر دار النصر للطباعة.

((ز))

- الزاهر في معاني كلمات الناس: ابن الانباري (أبو بكر محمد بن القاسم)، تحقيق د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٧٩م.

((س))

- سر صناعة الاعراب: ابن جني، تحقيق: د. حسن هندراوي، ط١، دار العلم، دمشق، ١٩٨٥م.

- سنن ابن ماجة: أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجة، حقق نصوصه، ورقم كتبه وابوابه، واحاديثه، وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.

- سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الاشعث السجستاني الازدي، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

((ش))

- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.

- شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

- شرح التصريح على التوضيح: الازهري خالد بن عبد الله، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٩٥٣م.

- شرح التعريف في ضرورة التصريف: ابن إياز، تحقيق: د. هادي نهر، وهلال ناجي، كتاب مخطوط، ١٩٩٧-١٩٩٨م.
- شرح ديوان امرئ القيس: حسن السندي، ط ٥، مطبعة الاستقامة بالقاهرة.
- شرح شافية ابن الحاجب: الرضي الاسترأبادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد الزفزاف، ط ١، مطبعة حجازي بالقاهرة، ١٣٥٨هـ/١٩٢٩م.
- شرح شواهد الشافية: عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٧٥م.
- شرح القصائد السبع الطوال: ابن الانباري، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، ١٩٧٣م.
- شرح الكافية: رضى الدين الاسترأبادي، القاهرة، ١٣٠٥هـ.
- شرح مختصر تصريف العزي في فن الصرف: التفتازاني (سعيد الدين مسعود بن عمر)، شرح وتحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، ط ١، الكويت، ١٩٨٣م.
- شرح المراح في التصريف: بدر الدين محمود بن أحمد العيني، حققه وعلق عليه: د. عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت.
- شرح الملوكي في التصريف: ابن يعيش، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٣م.
- الشواهد والاستشهاد في النحو: عبد الجبار علوان، مطبعة الزهراء، بغداد، ١٩٧٦م.

((ص))

- صحيح البخاري: أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة بن بردزبة البخاري الجعفي، دار الطباعة العامرة باستانبول.

- صحيح مسلم: مسلم بن الحجاج الفشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار احياء التراث العربي، بيروت.

((ط))

- طبقات الشعراء: ابن المعتز، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، ط٤، دار المعارف.
- طبقات فحول الشعراء: ابن سلام، تحقيق: محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، ١٩٧٤م.

((ع))

- العلة النحوية نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر (١٣٩١هـ/١٩٧١م).
- العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. ابراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر/١٩٨٢م.

((ف))

- الفاضل: أبو العباس المبرد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، القاهرة، ١٩٥٦م.
- الفرق بين الضاد والظاء: أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني، تحقيق ودراسة: د. موسى بنّاي علوان العليي، مطبعة الاوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ١٩٨٣م.
- الفروق بين الحروف الخمسة: ابن السيد البلطوسي، تحقيق: د. علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧٦م.
- فهرس كتاب سيبويه ودراسة له: د. محمد عبد الخالق عضيمة، ط١، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- فهرس شواهد سيبويه (شواهد القرآن . شواهد الحديث . شواهد الشعر): أحمد راتب النفاخ، ط١، دار الارشاد، دار الامانة، ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.
- في التصريف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. محسن سالم العميري، مكة المكرمة، ١٩٨٨م.
- الفيصل في الوان الجموع: عباس أبو السعود، دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.

((ق))

- قائمة توثيق مكتبي لجامعة الازهر للرسائل الجامعية التي أجزت لنيل درجات الدراسات العليا بكليات اصول الدين، الشريعة، اللغة العربية في جامعة الازهر، مركز الوثائق والبحوث الاسلامية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٩٦٧م.
- القاموس المحيط: مجد الدين الفيروزآبادي أبي طاهر محمد بن يعقوب بن محمد بن ابراهيم بن عمر الشيرازي، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م.
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: د. عبد العال سالم مكرم، ط٢، الكويت، ١٩٧٨م.
- قضايا صرفية: د. أحمد عبد العظيم عبد الغني، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٠م.
- القواعد النحوية مادتها وطريقتها: عبد الحميد حسن، مطبعة العلوم، القاهرة، ١٩٥٣م.
- القياس في اللغة العربية: محمد الخضر حسين، ط٢، ١٩٨٣م.
- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره: د. جاسم الزبيدي، ط١، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان . الاردن، ١٩٩٧م.
- القياس النحوي بين مدرستي البصرة والكوفة: محمد عاشور السويح، ط١، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلان، مصرانه . طرابلس وليبيا، ١٩٨٦م.

((ك))

- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد، عارضه بأصوله وعلق عليه: محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاتة، مطبعة نهضة مصر.
- الكتاب: سيويه طبعتان: الأولى الطبعة الاميرية ببولاق المصرية، والأخرى تحقيق: الاستاذ عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب والخانجي، القاهرة، ١٣٨٥هـ/١٩٦٦م.

- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت لبنان.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها: مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، دمشق، ١٩٧٤م.
- الكليات، معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكوفي، قابله على نسخة خطية وأعدده للطبع ووضع فهرسه: د. عدنان درويش ومحمد المصري، ط٢، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٨٣م.

((ل))

- اللباب من تصريف الأفعال: محمد عبد الخالق عزيمة، ط٥، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- لسان العرب: ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الانصاري الدار المصرية للتأليف والترجمة، المؤسسة المصرية العامة).
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات كمال الدين الانباري، تحقيق: د. عطية عامر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٦٣م.
- اللهجات العربية في التراث: د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ليبيا تونس، ١٩٧٨م.
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية: د. عبده الراجحي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.

((م))

- المبدع في التصريف: أبو حيان الاندلسي، تحقيق: د. عبد الحميد سيد طلب، مكتبة دار العروبة، بيروت.
- المبرّد حياته وآثاره: أحمد حسنين القرني وعبد الحافظ فرغلي علي، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، سلسلة اعلام العرب (٩٤)، المطبعة الثقافية، ١٩٧١م.
- المبرّد سيرته ومؤلفاته: د. خديجة الحديثي، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م.
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، ١٩٦٤م.
- مجالس العلماء: الزجاجي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٢م.
- مجمع الامثال: الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن ابراهيم النيسابوري)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٥٥م.
- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً، القسم الثاني (المجمعيون): د. محمد مهدي علام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، القاهرة، ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م.
- مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط بشرح الجاربردي وحاشية ابن جماعة الكناني على الشرح، عالم الكتب، بيروت.
- محاضر جلسات مجمع اللغة العربية في القاهرة: دور الانعقاد الاول، ١٩٣٤/١/٣٠ - ١٩٣٤/٣/١٨، المطبعة الاميرية (بولاق)، القاهرة، ١٩٣٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف ود. عبد الحلیم النجار ود. عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة، ١٣٨٦هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالوية، عني بنشره: برجستراسر، دار الهجرة.
- المخصص: أبو الحسن علي اسماعيل النحوي اللغوي الاندلسي المعروف ابن سيده، دار الفكر.

- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف بمصر.
- مدخل الى تاريخ نشر التراث العربي مع محاضرة عن التصحيف والتحريف: د. محمود محمد الطناحي، ط١، مطبعة المدني، مصر (القاهرة)، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م.
- مدرسة البصرة النحوية نشأتها وتطورها: د. عبد الرحمن السيد، ط١، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨م.
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: د. مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، بيروت (لبنان)، ١٩٨٦م.
- المذكر والمؤنث: ابن الانباري، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، وزارة الاوقاف العراقية، بغداد، ١٩٧٨م.
- المذكر والمؤنث: أبو بكر بن الانباري، تحقيق: د. محمود عبد الخالق عزيمة، ط١، المجلس الاعلى للشؤون الاسلامية، القاهرة، لجنة احياء التراث، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- المذكر والمؤنث: المبرد، تحقيق: رمضان عبد التواب وصالح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، الجمهورية العربية المتحدة، ١٩٧٠م.
- المزهري في علوم اللغة وأنواعها: عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم، دار الجيل، بيروت، دار الفكر.
- المسائل البصريات: أبو علي النحوي، تحقيق ودراسة: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط١، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ١٩٨٥م.
- المسائل العضديات: أبو علي النحوي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، ط١، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٦م.
- مشكل اعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٣٩٥هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المكتبة العلمية بيروت.

- معاني القرآن: الاخفش الاوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة الجماشعي البلخي البصري)، تحقيق: فائز فارس، ط٢، الكويت، ١٩٨١م.
- معاني القرآن: الفراء (يحيى بن زياد)، ط٢، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٠.
- معاني القرآن واعرابه: أبو اسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الجليل عبدة شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- المعجم السبئي: بستون والتر، محمد العول، جاك ريكمانز، مكتبة لبنان، بيروت، دار نشر بيترز، لوفان الجديدة، ١٩٨٢م.
- المعرب من الكلام الاعجمي: أبو منصور الجواليقي، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، ط٢، القاهرة، ١٩٦٩م.
- المقرّب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- المغني في تصريف الأفعال: محمد عبد الخالق عزيمة، ط٢، مطبعة العهد الجديد لصاحبها كامل مصباح.
- المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط١، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٧م.
- المقتصد في شرح التكملة: الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد)، وهو مخطوط موجود في مكتبة الاسكوريال، ومصوره موجود في مكتبة مجمع اللغة العراقي برقم ١/٦١ لغة.
- المقتضب: المبرّد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب.
- مقدمة لدرس لغة العرب: الشيخ عبد الله العلايلي، ط١، المطبعة العصرية، القاهرة.
- مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: د. جعفر نايف عباينة، نشر دار الفكر للنشر.
- ملامح من تاريخ اللغة العربية: د. أحمد نصيف الجنابي، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨١م.
- الممتع في التصريف: ابن عصفور، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٢، دار القلم العربي، حلب، ١٩٧٣م.

- المنصف (شرح تصريف المازني): أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، تحقيق: لجنة من الاستاذين ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، ط ١، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبيئة العربية: عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- الموجز في علوم الحديث: د. مساعد مسلم ال جعفر، دار الرسالة للطباعة بغداد، ١٩٧٩م.
- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: د. خديجة الحديثي، بغداد، ١٩٨١م.

((ن))

- نزهة الطرف في علم الصرف ومعه كتاب الانموذج في النحو للزمخشري ويليهِ مجمع الامثال للميداني، ط ١، دار الافاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١م.
- النشر في القراءات العشر: ابن الجزري، دار الفكر، بيروت.
- نظرات في اللغة والنحو: طه الراوي، ط ١، الاهلية، بيروت، ١٩٦٢م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه: الأعم الشنتمري (أبو الحجاج يوسف ابن سليمان)، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، ١٩٨٧م.

((ه))

- همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع في علم العربية: جلال الدين السيوطي، دار المعرفة، بيروت.

((و))

- الواضح في النحو والصرف، قسم الصرف: محمد خير الحلواني، ط ٢، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- الوسيلة الادبية: حسين المرصفي، تحقيق: عبد العزيز الدسوقي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٢م.

البحوث والمقالات والمجلات:

- أبو حيان وبحره المحيط(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(٧)، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- الأحنف بن قيس(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(١٠)، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- اسلوب الاستثناء في القرآن الكريم(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العددان(١٣-١٤)، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م.
- تأبين المرحوم الدكتور(محمد عبد الخالق عضيمة): د. أحمد حسن كحيل، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العددان(١٣-١٤)، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م.
- تأبين المرحوم الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة: أسرة تحرير مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . في العددين(١٣-١٤)، ١٤٠٣-١٤٠٤هـ/١٩٨٣-١٩٨٤م.
- تجربتي في تحقيق التراث(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(١١)، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- تجربتي مع كتاب سيبويه(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(٤)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٤م.
- تصحيحات لكتاب لسان العرب في طبيعته (بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة،(في أربع مقالات)، مجلة الازهر المصرية، السنة الاربعون ١٣٨٨هـ/١٩٦٨-١٩٦٩م.

- جموع التفسير في القرآن الكريم(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية الشريعة والدراسات الاسلامية بالاحساء(السعودية)، العدد(٢)، السنة الثانية ١٤٠٢-١٤٠٣هـ / ١٩٨٢-١٩٨٣م.
- دراسات لاسلوب القرآن الكريم(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة الازهر المصرية، المجلد الحادي والثلاثون، الجزء السابع والتاسع(بناير ومارس)، ١٩٦٠م، ومجلة كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(٥)، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م، فهارس مسائل النحو في كتاب معاني القرآن للفراء(بحث): محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العددان(١٣-١٤) ١٤٠٣-١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م. ١٩٨٤م.
- كتاب الموفي في النحو الكوفي(مقال) في نقده وتقويمه وتقويم تحقيقه: محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة المجمع العلمي العربي في دمشق، المجلد(٢٧) سنة ١٩٥٢م.
- لمحات عن دراسة السين وسوف في القرآن الكريم(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(٣)، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- لمحات عن دراسة العدد في القرآن الكريم(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(١٢)، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- محمد عبد الخالق عضيمة(مقال مخطوط بصفتين): د. عبد الله الجبوري في(٢٦/٢/١٩٩٣م).
- مجلة الفيصل(السعودية): (أ) العدد(٧١) جمادي الاولى ١٤٠٣هـ السنة السادسة شباط(فبراير)/ آذار(مارس) ١٩٨٣م.(نبذة مختصرة عن حياة الدكتور عضيمة بمناسبة نيته جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الاسلامية في سنة ١٩٨٣م عن كتابه . دراسات لاسلوب القرآن الكريم .،(ب) العدد(٨٥) رجب ١٤٠٤ . السنة الثامنة - نيسان(ابريل) ١٩٨٤م.(نبذة مختصرة عن حياة الدكتور عضيمة بمناسبة وفاته في هذه السنة).

- مجلة اللغة العربية الاردني، العدد(٢١-٢٢)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (نظرة في بعض الاوزان الصرفية).
- مجلة مجمع اللغة العربية الاردني، العدد(٢١-٢٢)، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، (فيعل ام فعيل ؟) الشيخ محمد حسن آل ياسين.
- النحو بين التجديد والتقليد (بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة الازهر المصرية في أربع مقالات المجلد(٣٢) سنة ١٩٦٠م.
- ومجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(٦)، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- نظرات في أبنية القرآن الكريم(بحث): د. محمد عبد الخالق عضيمة، مجلة كلية اللغة العربية في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية . الرياض . العدد(٨)، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

الرسائل الشخصية:

- رسالة شخصية من الدكتور(محمد عبد الخالق عضيمة) الى الدكتور(حاتم صالح الضامن) بتاريخ(١٨/٤/١٩٨١م).
- رسالة شخصية من الدكتور(محمد عبد الخالق عضيمة) الى الدكتور(حاتم صالح الضامن) بتاريخ(١٥/١١/١٩٨٣م).
- رسالة شخصية من الدكتور(محمد المعتز بالله) نجل د. عضيمة وصلت الى الباحث(كريم أحمد جواد التميمي) بتاريخ(٨/٣/١٩٩٢م).
- رسالة شخصية من الدكتور(محمد المعتز بالله) وصلت الى الباحث(كريم أحمد جواد التميمي) بتاريخ(١٢/٤/١٩٩٢م).
- رسالة شخصية من الدكتور(محمد المعتز بالله) وصلت الى الباحث(كريم أحمد جواد التميمي) بتاريخ(١٧/٢/١٩٩٣م).
- رسالة شخصية من الدكتور(محمد المعتز بالله) وصلت الى الباحث(كريم أحمد جواد التميمي) بتاريخ(٢٥/٣/١٩٩٣م).

- رسالة شخصية من الدكتور (محمد المعتز بالله) وصلت الى الباحث (كريم أحمد جواد التميمي) بتاريخ (٨/٣/١٩٩٢م).

الرسائل الجامعية:

- أبو علي النحوي صرفياً (اطروحة دكتوراه): بتول عباس نسيم الوائلي، كلية التربية - ابن رشد/ جامعة بغداد، ١٤٢٧هـ/٢٠٠١م.
- التوهم في اللغة والنحو (رسالة ماجستير): بتول عباس نسيم الوائلي، كلية التربية/جامعة بغداد، ١٤١٧هـ/١٩٩٦م.
- الحذف في اللغة العربية (اطروحة دكتوراه): عبد العزيز داخل عبد الكريم، كلية التربية/ابن رشد، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م.
- الخلاف الصرفي في ألفاظ القرآن الكريم (اطروحة دكتوراه): كاطع جار الله سطم الدراجي، كلية التربية/ جامعة بغداد، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- درس الصرفي والنحوي عند مكي بن ابي طالب القيسي (اطروحة دكتوراه): عبد الله احمد حمزة النهاري، كلية التربية/ جامعة المستنصرية ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
- الشواهد القرآنية في النحو عند المبرّد (رسالة ماجستير): علي محمد يوسف خليل بنيان الحسون، كلية التربية/ جامعة بغداد ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- محمد عبد الخالق عضيمة وجهوده النحوية (رسالة ماجستير): كريم أحمد جواد التميمي، كلية الاداب/ جامعة بغداد ١٤١٤هـ/١٩٩٣م.
- المسائل والاجوبة لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلبوسي (٤٤٤هـ - ٥٢١هـ) دراسة وتحقيق (اطروحة دكتوراه): محمد سعيد الحافظ، كاية الاداب/ جامعة القاهرة ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.

Summary

In the name of Allah, the Beneficent, the Merciful. Praise be to Allah, the Lord of the worlds. Allah's blessing peace be on his prophet, his relatives and his friends.

Dr. Mohammad Abid AL-Kahlik Adima was one of the scientists who was well – known in Egypt in moder times. He was considered as a great figure in Arabic Language in this time. He was known in the course of authorship, in vestigation and Index. Dr. Adima was famous in each one of them and that was clear all over the Arab Homeland.

Dr. Adima was known as grammarian more than as linguist and as investigator; than as indexer. He had been studied grammatically in research paper for the Researcher Karim Ahmed Jwad which carried the title of “Mohammad Abid AL-Khalik and his grammatical efforts I intend in my paper, the grammatical Research for al-Shaikh Mohammad Abid AL-Khalik Adima. My aim is to introduce him grammatically and his grammatical principles to be clear.

The nature of the research is needed to be in there chapters. It's preceeded by the Introduction, preface, followed by the conclusion then the materials and different references are written.

The first chapter is in four section. The first section specializes in Adima's grammatical books. I tried in this section to relieve the importance of these books, comprise subjects and make them clear. The second section specializes in his grammatical references which he took from them the material of his books The third section specializes in his way of the grammatical study. The fourth it is his situation of Basrah and Kufa schools. The second chapter specializes in his industrial evidences to Dr. Adima. This chapter comes in to two sections in hearing and measurement.

The second chapter specializes in opposed matters in Nouns and verbs. This comes in to two sections. The first one specializes in opposed matters in nouns which Adima advocated some scientist and opposed others. The third, matters in which he has his ownopinion. The second section specializes in matters that he advocated AL-Basri principles and the other, Matter that he advocated in it some scientists and opposed others. I and the research by a conclusion which includes the important results that I came up with.

**The Grammatical Research to
AL-Shaikh Mohammad Abid AL-Khalik Adima**

A Research, I advanced myself

**Wajdan Burhan Abid AL Karim
AL-dulaimi**

**To the college of Education Council
AL-Mustansriya University**

**The Supervised By
Dr. Latifa Abdul Rasoul**

1424

2004